وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد الصديق بن يحيى – جيجل–

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: علوم اقتصادية

العنوان:

أثر تطبيق معايير السيولة وفق بازل3 على ربحية البنوك الإسلامية

– دراسة تحليلية لمجموعة من البنوك الإسلامية السعودية–

مذكرة مقدمة استكمالا لمتطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

إعداد الطالبتين:

- لويزة بشلم
- بشرى بوسعدية

إشراف الأستاذ:

عبد الحميد بوشرمة

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الجامعة	الصفة
حكيم عيان	محمد الصديق بن يحيى جيجل	رئيسا
عبد الحميد بوشرمة	محمد الصديق بن يحيى جيجل	مشرفا ومقررا
عميروش شلغوم	محمد الصديق بن يحيى جيجل	مناقشا

السنة الجامعية: 2019/2018

شكر وتقدير

في البداية نفتح باب الشكر بحمد الله سبحانه وتعالى على ما من علينا بفضله وكرمه وفيض عطائه والذي وفقنا في إنجاز هذا العمل

كما نرفع أسمى عبارات الشكر والتقدير

إلى الأستاذ المحترم –عبد الحميد بوشرمة- الذي تفضل مشكورا بالإشراف على هذه المذكرة والذي تتبع عملنا ولم يبخل علينا بتوجيهاته ونصائحه القيمة فجزاه الله ألف خير، ليس كمشرف فقط وإنما كأستاذ خلال السنوات الدراسية السابقة

كما نتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى أساتذتنا الكرام على كل ما قدموه لنا بإخلاص خلال سنوات الدراسة

ونتقدم بالشكر إلى كل من قدم لنا يد العون وإلى كل من ساهم في إنجاز هذا العمل المتواضع من قريب أو بعيد ولو بكلمة تشجيع.

لويزة وبشرى

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

المحتوى	الصفحة
شكر وتقدير	
فهرس المحتويات	V
قائمة الجداول	IX
قائمة الأشكال	XII
مقدمة	أ- و
الفصل الأول: الربحية في البنوك الإسلامية	
تمهيد	8
المبحث الأول: مدخل إلى البنوك الإسلامية	9
المطلب الأول: مفهوم البنوك الإسلامية	9
المطلب الثاني: موارد البنوك الإسلامية واستخداماتها	14
المطلب الثالث: أوجه التشابه والاختلاف بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية	24
المطلب الرابع: مصادر الربحية في البنوك الإسلامية	27
المبحث الثاني: إدارة الربحية في البنوك التقليدية	30
المطلب الأول: مفهوم الربحية وكيفية تعظيمها	30
المطلب الثاني: مصادر الربحية في البنوك التقليدية	32
المطلب الثالث: مؤشرات قياس ربحية البنوك التقليدية	34
المبحث الثالث: إدارة الربحية في البنوك الإسلامية	38
المطلب الأول: محددات الربحية في البنوك الإسلامية	38
المطلب الثاني: آليات تعظيم الربحية في البنوك الإسلامية	41
المطلب الثالث: مؤشرات قياس ربحية البنوك الإسلامية	43

خلاصة	**47**
الفصلالثاني: معايير السيولة وفق بازل3 وتطبيقها في البنوك الإسلامية	
تمهيد	**49**
المبحث الأول: معايير السيولة وفق بازل3	**50**
المطلب الأول: بازل3	**50**
المطلب الثاني: معايير السيولة الكيفية وفق بازل3	**53**
المطلب الثالث: معايير السيولة الكمية وفق بازل03	**55**
المبحث الثاني: معايير السيولة وفق بازل3 والبنوك الإسلامية	**59**
المطلب الأول: مدى توافق معايير السيولة وفق بازل3 مع البنوك الإسلامية	**59**
المطلب الثاني: معايير السيولة الكيفية الصادرة عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية	**60**
المطلب الثالث: معايير السيولة الكمية الصادرة عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية	**68**
المبحث الثالث: الآثار المتوقعة لتطبيق معايير السيولة وفق بازل3 على ربحية البنوك الإسلامية	**78**
المطلب الأول: تقييم تطبيق معايير السيولة وفق بازل3 في البنوك الإسلامية	**78**
المطلب الثاني: العلاقة بين تطبيق معايير السيولة وربحية البنوك الإسلامية	**80**
المطلب الثالث: التحديات التي قد تواجهها البنوك الإسلامية عند تطبيق معايير السيولة وفق بازل 3	**81**
خلاصة	**83**
الفصل الثالث: تحليل أثر تطبيق معايير السيولة وفق بازل 3على مجموعة من البنوك الإسلامية السعودية	
تمهيد	**85**
المبحث الأول: التعريف بالبنوك الإسلامية السعودية محل الدراسة	**86**

المطلب الأول: التعريف ببنك الراجحي	**86**
المطلب الثاني: التعريف ببنك الجزيرة	**87**
المطلب الثالث: التعريف ببنك الإنماء	**89**
المطلب الرابع: التعريف ببنك البلاد	**90**
المبحث الثاني: تحليل أثر تطبيق معايير السيولة وفق بازل 3 على معدل العائد على حقوق الملكية(ROE) لمجموعة من البنوك الإسلامية السعودية	**92**
المطلب الأول: تحليل أثر تطبيق نسبة تغطية السيولة (LCR) على معدل العائد على حقوق الملكية(ROE) لمجموعة من البنوك الإسلامية السعودية	**92**
المطلب الثاني: تحليل أثر تطبيق نسبة صافي التمويل المستقر(NSFR)على معدل العائد على حقوق الملكية(ROE) لمجموعة من البنوك الإسلامية السعودية	**103**
المبحث الثالث: تحليل أثر تطبيق معايير السيولة وفق بازل 3 على معدل العائد على الأصول(ROA) لمجموعة من البنوك الإسلامية السعودية	**113**
المطلب الأول: تحليل أثر تطبيق نسبة تغطية السيولة(LCR) على معدل العائد على الأصول(ROA) لمجموعة من البنوك الإسلامية السعودية	**113**
المطلب الثاني: تحليل أثر تطبيق نسبة صافي التمويل المستقر(NSFR)على معدل العائد على الأصول(ROA) لمجموعة من البنوك الإسلامية السعودية	**124**
خلاصة	**134**
الخاتمة	**136**
قائمة المراجع	**141**
الملخص	**153**

قائمة الجداول

قائمة الجداول

الرقم	الجداول	الصفحة
1-2	مخطط تطبيق LRC	57
2-2	ملخص مكونات فئات التمويل المستقر المتاح ومعاملاتها	74-73
3-2	ملخص فئات الأصول ومعاملات التمويل المستقر المطلوب المرتبطة بها	76-75
4-2	ملخص فئات الانكشافات خارج الميزانية ومعاملات التمويل المستقر المطلوب المرتبطة بها	78-77
1-3	معدل العائد على حقوق الملكية (ROE) ونسبة تغطية السيولة (LCR) لبنك الراجحي(2012-2018)	92
2-3	معدل العائد على حقوق الملكية (ROE) ونسبة تغطية السيولة (LCR) لبنك الجزيرة(2012-2018)	95
3-3	معدل العائد على حقوق الملكية (ROE) ونسبة تغطية السيولة (LCR) لبنك الإنماء (2012-2018)	98
4-3	معدل العائد على حقوق الملكية (ROE) ونسبة تغطية السيولة (LCR) لبنك البلاد(2012-2018)	101
5-3	معدل العائد على حقوق الملكية (ROE) ونسبة صافي التمويل المستقر (NSFR) لبنك الراجحي(2015-2018)	103
6-3	معدل العائد على حقوق الملكية (ROE) ونسبة صافي التمويل المستقر (NSFR) لبنك الجزيرة(2015-2018)	106
7-3	معدل العائد على حقوق الملكية (ROE) ونسبة صافي التمويل المستقر (NSFR) لبنك الإنماء(2015-2018)	108
8-3	معدل العائد على حقوق الملكية (ROE) ونسبة صافي التمويل المستقر (NSFR) لبنك البلاد(2015-2018)	111
9-3	معدل العائد على الأصول (ROA) ونسبة تغطية السيولة (LCR) لبنك الراجحي(2012-2018)	114
10-3	معدل العائد على الأصول (ROA) ونسبة تغطية السيولة (LCR) لبنك الجزيرة(2012-2018)	116

11-3	معدل العائد على الأصول (ROA) ونسبة تغطية السيولة (LCR) لبنك الإنماء(2012-2018)	**119**
12-3	معدل العائد على الأصول (ROA) ونسبة تغطية السيولة (LCR) لبنك البلاد(2012-2018)	**122**
13-3	معدل العائد على الأصول (ROA) ونسبة صافي التمويل المستقر (NSFR) لبنك الراجحي(2015-2018)	**124**
14-3	معدل العائد على الأصول(ROA) ونسبة صافي التمويل المستقر(NSFR) لبنك الجزيرة (2015-2018)	**126**
15-3	معدل العائد على الأصول(ROA) ونسبة صافي التمويل المستقر(NSFR) لبنك الإنماء(2015-2018)	**128**
16-3	معدل العائد على الأصول(ROA) ونسبة صافي التمويل المستقر(NSFR) لبنك البلاد(2015-2018)	**131**

قائمة الأشكال

قائمة الأشكال

الرقم	الأشكال	الصفحة
1-1	مراحل تطور المصرفية الإسلامية	11
1-3	معدل العائد على حقوق الملكية (ROE) لبنك الراجحي(2012-2018)	93
2-3	معدل العائد على حقوق الملكية (ROE) لبنك الجزيرة(2012-2018)	96
3-3	معدل العائد على حقوق الملكية (ROE) لبنك الإنماء(2012-2018)	99
4-3	معدل العائد على حقوق الملكية (ROE) لبنك البلاد(2012-2018)	101
5-3	معدل العائد على حقوق الملكية (ROE) لبنك الراجحي(2015-2018)	104
6-3	معدل العائد على حقوق الملكية (ROE) لبنك الجزيرة(2015-2018)	106
7-3	معدل العائد على حقوق الملكية (ROE) لبنك الإنماء(2015-2018)	109
8-3	معدل العائد على حقوق الملكية (ROE) لبنك البلاد(2015-2018)	111
9-3	معدل العائد على الأصول (ROA) لبنك الراجحي (2012-2018)	114
10-3	معدل العائد على الأصول (ROA) لبنك الجزيرة(2012-2018)	117
11-3	معدل العائد على الأصول (ROA) لبنك الإنماء(2012-2018)	119
12-3	معدل العائد على الأصول لبنك البلاد (2012-2018)	122
13-3	معدل العائد على الأصول (ROA) لبنك الراجحي(2015-2018)	125
14-3	معدل العائد على الأصول(ROA) لبنك الجزيرة(2015-2018)	127
15-3	معدل العائد على الأصول(ROA) لبنك الإنماء(2015-2018)	129
16-3	معدل العائد على الأصول(ROA) لبنك البلاد (2015-2018)	131

مقدمة

1- توطئة:

نظرا لمشاكل السيولة التي واجهتها البنوك خلال الأزمة المالية العالمية 2008، حيث أخفقت العديد منها في إعادة تمويل التزاماتها بسبب ضعف سيولة التمويل والسوق، هذا ما دفع بلجنة بازل للرقابة المصرفية إلى إصدار معايير سيولة جديدة، وذلك لمواجهة ضغوطات السيولة المفاجئة، وتطبيق هذه المعايير في البنوك يدفع بهذه الأخيرة إلى الاحتفاظ بأصول سائلة عالية الجودة، وهذا ما يتعارض مع الربحية حيث بينت العديد من الدراسات أن الاحتفاظ بالسيولة سيؤثر حتما على ربحية البنوك.

وبما أن البنوك الإسلامية تعتبر جزءا من النظام المصرفي في العديد من الدول فهي ملزمة بالتقيد بالمعايير الرقابية الدولية،من بينها معايير السيولة الجديدة التي جاءت بها بازل3 .

2- التساؤل الرئيسي:

انطلاقا مما سبق ذكره يمكن طرح التساؤل الرئيسي التالي:

- هل يوجد هناك تأثير لتطبيق معايير السيولة وفق بازل3 على ربحية البنوك الإسلامية؟

3- التساؤلات الفرعية:

على ضوء التساؤل الرئيسي يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- هل تختلف مؤشرات قياس الربحية في البنوك الإسلامية عن البنوك التقليدية ؟
- هل تراعي معايير اتفاقية بازل3 بشأن السيولة خصوصية وطبيعة عمل البنوك الإسلامية ؟
- كيف يمكن للبنوك الإسلامية تطبيق معايير السيولة وفق بازل3 بما يتلاءم وطبيعة عملها المتميزة ؟
- هل يؤدي تطبيق معايير السيولة وفق بازل3 إلى التأثير على معدل العائد على حقوق الملكية للبنوك الإسلامية السعودية محل الدراسة ؟
- هل يؤدي تطبيق معايير السيولة وفق بازل3 إلى التأثير على معدل العائد على الأصول للبنوك الإسلامية السعودية محل الدراسة ؟

4- فرضيات الدراسة:

للإجابة على التساؤلات الفرعية نقترح الفرضيات التالية:

- **الفرضية الأولى:** تختلف مؤشرات قياس الربحية في البنوك الإسلامية عن البنوك التقليدية؛

- **الفرضية الثانية:** تراعي اتفاقية بازل3 في تصميمها لمعايير السيولة خصوصية وطبيعة عمل البنوك الإسلامية؛

- **الفرضية الثالثة:** إن جهود الهيئات الداعمة للعمل المصرفي الإسلامي وعلى رأسها مجلس الخدمات المالية الإسلامية كفيلة بمساعدة البنوك الإسلامية على تبني معايير السيولة وفق بازل 3 بما يتلاءم مع خصوصية عملها؛

- **الفرضية الرابعة:** يؤدي تطبيق معايير السيولة وفق بازل 3 إلى انخفاض معدل العائد على حقوق الملكية للبنوك الإسلامية السعودية محل الدراسة؛

- **الفرضية الخامسة:** يؤدي تطبيق معايير السيولة وفق بازل 3 إلى انخفاض معدل العائد على الأصول للبنوك الإسلامية السعودية محل الدراسة.

5- أسباب اختيار موضوع الدراسة:

تتمثل أهم أسباب اختيار موضوع الدراسة فيما يلي:

- تلاؤم موضوع الدراسة مع اختصاصنا الدراسي "اقتصاد نقدي وبنكي"؛

- الرغبة في دراسة المواضيع المتعلقة بالبنوك الإسلامية؛

- حداثة الموضوع، خاصة وأن معايير السيولة وفق بازل3 لم تصدر في نسخها النهائية إلا سنة 2013 بالنسبة لنسبة تغطية السيولة، وسنة 2014 بالنسبة لنسبة التمويل المستقر الصافية؛

- خلو المكتبة من الدراسات المتعلقة بموضوع تطبيق معايير السيولة الجديدة التي جاءت بها بازل3 وتأثيرها على ربحية البنوك الإسلامية.

6- أهمية الدراسة:

تبرز أهمية الدراسة في النقاط التالية:

- المساهمة في بلورة نتائج حول الآثار المتوقعة لتطبيق معايير السيولة وفق بازل3 على ربحية البنوك الإسلامية؛

- الاستفادة من نتائج هذه الدراسة لاستخدامها كمدخلات لصياغة مقترحات علمية وعملية بشأن تعزيز تطبيق معايير السيولة وفق بازل3 لدى البنوك الإسلامية؛

– إعطاء تفسيرات عملية وعلمية للنتائج المتوصل إليها.

7– أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف كما يلي:

– معرفة وإبراز مؤشرات قياس الربحية في البنوك الإسلامية؛

– معرفة مدى مراعاة اتفاقية بازل3 لخصوصيات البنوك الإسلامية عند تصميمها لمعايير السيولة الجديدة؛

– معرفة الجهود المبذولة من طرف مجلس الخدمات المالية الإسلامية لتسهيل تطبيق معايير السيولة وفق بازل3 في البنوك الإسلامية وبما يتلاءم وخصوصياتها المتميزة؛

– معرفة وتحليل تأثير تطبيق معايير السيولة وفق بازل3 على معدل العائد على حقوق الملكية للبنوك الإسلامية السعودية محل الدراسة؛

– معرفة وتحليل تأثير تطبيق معايير السيولة وفق بازل3 على معدل العائد على الأصول للبنوك الإسلامية السعودية محل الدراسة.

8– مناهج الدراسة:

من أجل معالجة الموضوع محل الدراسة واختبار صحة الفرضيات تم الاعتماد وبشكل متكامل على المناهج التالية:

– **المنهج التاريخي:**تم الاعتماد عليه من خلال التطرق لنشأة البنوك الإسلامية؛

– **المنهج الوصفي:** تم الاعتماد عليه من خلال التطرق للجانب النظري للموضوع؛

– **المنهج التحليلي:** استخدمنا هذا المنهج من خلال تحليل مؤشرات الربحية في البنوك الإسلامية وتحليل أثر تطبيق معايير السيولة وفق بازل3 على معدل العائد على حقوق الملكية ومعدل العائد على الأصول للبنوك الإسلامية السعودية محل الدراسة.

9- حدود الدراسة:

تقتصر حدود الدراسة على:

- دراسة أثر تطبيق معايير السيولة وفق بازل 3 على كل من معدل العائد على حقوق الملكية ومعدل العائد على الأصول للبنوك الإسلامية السعودية محل الدراسة؛

- مجموعة من البنوك الإسلامية السعودية والمتمثلة في (بنك الراجحي، بنك الجزيرة، بنك الإنماء وبنك البلاد)؛

- حددت فترة الدراسة من سنة 2012 إلى سنة 2018.

10- صعوبات الدراسة:

لا تخلو أي دراسة من مواجهة صعوبات أو مصادفة عقبات، وخلال الدراسة التي قمنا بها صادفتنا مشكلة عدم إفصاح بعض البنوك الإسلامية السعودية محل الدراسة عن مؤشرات الربحية ومعايير السيولة وفق بازل3.

11- الدراسات السابقة:

هناك مجموعة من الدراسات التي تناولت هذا الموضوع من بينها:

-Ahmed Habib , **Basel III liquidity requirement ratios and islamic banking** , journal of banking regulation , united kingdon , 2014.

تناول الباحث في هذه المقالة الآثار المترتبة على معايير السيولة الجديدة في بازل3 على المصارف الإسلامية وذلك نظرا إلى التاريخ القصير لتطورها، والقيود التي تفرضها مبادئ الشريعة الإسلامية، والتي ستقيد اعتماده لمتطلبات السيولة لبازل3، كما حددت هذه المقالة التحديات التي ستواجه البنوك الإسلامية في تلبية احتياجاتها من السيولة، وقد توصل الباحث إلى أن الصناعة الإسلامية ورغم أنها تعتبر من أسرع القطاعات نموا في العديد من البلدان إلا أنها تفتقر إلى أدوات السيولة التي قد تعيق مستقبل نموها، ويرجع ذلك إلى عدم وجود سوق مالي إسلامي تلجأ إليه البنوك الإسلامية لطلب التمويل في أوقات الحاجة، بالإضافة إلى أنها تواجه مخاطر سيولة كبيرة في السوق وذلك لعدم وجود سوق صكوك نشط مع غياب الملجأ الأخير للإقراض الذي يلعب دورا مهما في تلبية احتياجات السيولة على المدى القصير؛

-Yang Dongcheol ,**The possible impacts of baseel III liquidity regulation on islamic interbank money market of malaysia and policy suggestions** , international conference on business and economic research proceeding , Bandung , indonesia , 12-13 march 2012.

هي ورقة بحثية مقدمة خلال المؤتمر الدولي حول الأعمال والبحث الاقتصادي، وقد تناول الباحث فيها الآثار المحتملة لمتطلبات السيولة لبازل 3 في سوق المال بين البنوك الإسلامية في ماليزيا، وقد توصل الباحث خلال هذه الدراسة إلى أن البنوك والنظم المالية الإسلامية ليست جاهزة لهذه المعايير الجديدة من أجل حل مشكلة الاختناق التي تنشأ عن سوء إدارة السيولة والخدمات المصرفية الإسلامية، حيث تحتاج صناعة التمويل إلى سوق المال بين البنوك الذي يتسم بالكفاءة ويعمل بشكل جيد، وحتى ولو أن صناعة التمويل تدرك المشكلة إلا أنه من الصعب إيجاد الحلول، فليس من السهل العثور على مزيد من مصادر تمويل مستقرة مثل ودائع التجزئة أو شكل أكثر سيولة من أدوات الاستثمار على المدى القصير، مما ينبغي على هذه الصناعة أن تحدد المشاكل والآثار المحتملة التي قد يكون سببها معايير السيولة الجديدة، وإجراء دراسة تأثير شامل على حد سواء من حيث الكمية والنوعية، وفي الأخير اقترح الباحث استنادا لنتائج الدراسة إلى إمكانية اقتراح معايير بديلة تأخذ في الاعتبار ميزات الاقتصادات النامية والقطاعات بما في ذلك التمويل الإسلامي أو وضع نسخة معدلة من معايير السيولة التي هي مخصصة للممارسات المصرفية والمالية الإسلامية.

12- هيكل الدراسة:

من أجل الإلمام بجوانب موضوع الدراسة، تم تقسيم الدراسة إلى ثلاث فصول وذلك على النحو التالي:

- **الفصل الأول:** تم تخصيص هذا الفصل من أجل التعريف بالبنوك الإسلامية وإبراز أهم مواردها واستخداماتها وتوضيح أهم الفروقات بينها وبين البنوك التقليدية، كما سيتم تناول الربحية في البنوك التقليدية والإسلامية وذلك من خلال إبراز أهم العوامل المؤثرة فيها، طرق تعظيمها وتحليل مؤشرات قياسها في كلا البنكين؛

- **الفصل الثاني:** سيتم من خلال هذا الفصل التطرق إلى اتفاقية بازل 3 ومعايير السيولة الكمية والكيفية التي جاءت بها ومعرفة مدى توافقها مع البنوك الإسلامية، كما سيتم التطرق لمعايير السيولة الصادرة عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية مع بيان الآثار المتوقعة لتطبيق هذه المعايير على ربحية البنوك الإسلامية؛

- **الفصل الثالث:** سيتم من خلاله تحليل أثر تطبيق معايير السيولة وفق بازل 3 على ربحية مجموعة من البنوك الإسلامية السعودية خلال الفترة(2012-2018)، وذلك من خلال تحليل تطبيق هذه المعايير على كل من معدل العائد على حقوق الملكية ومعدل العائد على الأصول ومقارنة النتائج قبل وبعد التطبيق.

الفصل الأول: الربحية في البنوك الإسلامية

تمهيد

- المبحث الأول: مدخل إلى البنوك الإسلامية

- المبحث الثاني: إدارة الربحية في البنوك التقليدية

- المبحث الثالث: إدارة الربحية في البنوك الإسلامية

خلاصة

تمهيد:

لقد أصبحت البنوك الإسلامية حقيقة واقعة تعدت إطار التواجد في آفاق التفاعل والابتكار والتعامل بإيجابية مع المشكلات والأزمات الاقتصادية والمالية التي تواجه العالم اليوم، حيث عرفت انتشارا واسعا في الدول الإسلامية وكذلك بعض الدول الغربية، خاصة بعد الأزمة المالية العالمية، فاعتبرت كبديل للبنوك التقليدية.

تتسم هذه البنوك ببعض الخصوصية وذلك لاعتمادها على مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية في طبيعة عملها، والبنوك الإسلامية كمؤسسات مالية تعتبر هدف تحقيق الربحية من أهدافها الرئيسية، حتى تستطيع المنافسة في السوق المصرفي وليكون دليلا على نجاح العمل المصرفي الإسلامي.

حيث تسعى هذه البنوك على غرار البنوك التقليدية إلى تعظيم الربحية، بغية ضمان استمراريتها، غير أن الربحية في البنوك الإسلامية تتميز بخصائص تختلف عن الربحية في البنوك التقليدية، نظرا للأسس التي تقوم عليها.

ومن أجل الإلمام أكثر بالموضوع تم تقسيم هذا الفصل إلى:

المبحث الأول: مدخل إلى البنوك الإسلامية

المبحث الثاني: إدارة الربحية في البنوك التقليدية

المبحث الثالث: إدارة الربحية في البنوك الإسلامية

المبحث الأول: مدخل إلى البنوك الإسلامية

لقد استطاعت فكرة إنشاء البنوك الإسلامية أن تتحول إلى واقع ملموس، وتنتشر في مختلف أنحاء العالم، حيث لم تقتصر على الدول الإسلامية فقط بل تعدتها إلى دول أجنبية متقدمة.

حيث أوجدت هذه البنوك نوعا من التعامل المصرفي لم يكن موجودا من قبل ذلك في القطاع المصرفي التقليدي، فقد أدخلت أسسا للتعامل بين البنك والمتعامل وكان ذلك وفق قواعد الشريعة الإسلامية وهذا ما ميزها عن البنوك التقليدية الأخرى.

وفي هذا المبحث سيتم التطرق إلى أهم أساسيات البنوك الإسلامية.

المطلب الأول: مفهوم البنوك الإسلامية

اختلف الكتاب والباحثون في مجال البنوك الإسلامية في وضع مفهوم محدد للبنك الإسلامي، باعتباره مؤسسة من مؤسسات الائتمان، كما أن القوانين المنظمة لها اقتصرت على ذكر العمليات التي تجعل من مؤسسة ما بنكا إسلاميا.

وفي هذا المطلب سيتم تحديد مفهوم البنوك الإسلامية من خلال بيان نشأتها، تعريفها وأهم خصائصها.

أولا: نشأة البنوك الإسلامية

إن العمل المصرفي الإسلامي الحديث يعود تاريخه إلى نهاية الخمسينات من القرن العشرين، حيث أنشئت في إحدى المناطق الريفية في باكستان مؤسسة تستقبل الودائع من الأغنياء لتقدمها إلى المزارعين الفقراء من أجل تحسين نشاطهم الزراعي، وذلك بدون عوائد لكلا الطرفين، فقط أجور رمزية كانت تتقاضاها المؤسسة لتغطية تكاليفها الإدارية، لكنها أغلقت أبوابها في بداية الستينات ومع نهاية هذه التجربة، ظهرت "بنوك الإدخار المحلية" التي تأسست عام 1963 في "ميت غمر" وغيرها من الأرياف المصرية، وهي بنوك ادخار محلية تعمل وفق أسس الشريعة الإسلامية ولكنها لم تستمر طويلا، حيث تم إيقاف العمل بها عام 1967 لأسباب داخلية، وقد عكست التجارب السابقة حماس المسلمين ورغبتهم في إيجاد البدائل للمؤسسات المصرفية القائمة، التي تتفق مع مبادئ الدين الإسلامي، لذلك شهدت السبعينات من القرن العشرين انطلاقة جديدة لفكرة إنشاء البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، ففي عام 1971 أسس في مصر أول بنك يقوم

بممارسة النشاطات المصرفية الخالية من الربا، وهو بنك ناصر الاجتماعي الذي بدأ نشاطه عام 1972 وفي عام 1975 تم إنشاء مصرفين إسلاميين (بنك دبي الإسلامي في دولة الإمارات العربية المتحدة، والبنك الإسلامي للتنمية في جدة) وبعد ذلك استمرت عملية إنشاء وتأسيس البنوك الإسلامية، حيث أسس عام 1977 ثلاثة بنوك إسلامية (بنك فيصل الإسلامي المصري، بنك فيصل الإسلامي السوداني وبيت التمويل الكويتي) أعقبها تأسيس البنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار عام 1978 ، وبنك البحرين الإسلامي في 1979[1].

خلال الفترة ما بين 1980 و1990 عرفت البنوك الإسلامية توسعا كبيرا في نشاطها، وتميزت بظهور مجموعات مالية إسلامية منظمة تتكون من عدد من البنوك الإسلامية وشركات الاستثمار المنتشرة حول العالم واستمرت عملية تأسيس البنوك والمؤسسات المالية التي تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية، حيث أخذ العدد في تزايد بشكل واضح عام بعد عام، وصلت إلى تسعين مصرفا ومؤسسة مالية إسلامية في نهاية الثمانينات، وامتد العمل المصرفي الإسلامي إلى الدول الأوروبية منذ مطلع الثمانينات وتمركز بالأساس في كل من سويسرا، الدانمارك وبريطانيا، ولعبت لوكسمبورغ وقبرص دورا لا بأس به في نشر التجربة خارج حدود العالم الإسلامي، وقد احتضنت سويسرا المقر الاجتماعي لمجموعة دار المال الإسلامي في 1981 وأنشئ في بريطانيا بنك البركة الدولي المحدود التابع لمجموعة البركة المصرفية، والذي استطاع فتح فروع مهمة في مختلف أنحاء المملكة المتحدة، كما شهدت الدول الآسيوية تجربة البنوك الإسلامية في مطلع الثمانينات حيث كان للحكومة الماليزية دور بارز في تأسيس أول بنك 1983 "بنك إسلام ماليزيا برهاد" وفي بنغلادش تم تأسيس بنك بنغلادش الإسلامي عام 1983، أما في الهند فقد ظهر فيها العمل المصرفي الإسلامي في شكل شركات تجارية، حيث أنشئت عام 1986م مؤسسة الأمين للتمويل والاستثمار المحدودة التي بلغ عدد فروعها ما يقارب 36 ألف فرعا[2].

---

[1] أحمد سليمان خصاونة، **المصارف الإسلامية (مقررات لجنة بازل –تحديات العولمة– استراتيجيات مواجهتها)**، الطبعة الأولى، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع وجدارا للكتاب العالمي للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص– ص 64– 66.

[2] عز الدين خوجة، "**تطور ونشأة الصناعة المالية الإسلامية**"، ورقة بحثية مقدمة في الندوة الدولية بعنوان "**الخدمات المالية وإدارة المخاطر في المصارف الإسلامية**"، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر،18–20 أفريل 2010، ص–ص 10– 13.

الشكل رقم (1-1): مراحل تطور المصرفية الإسلامية

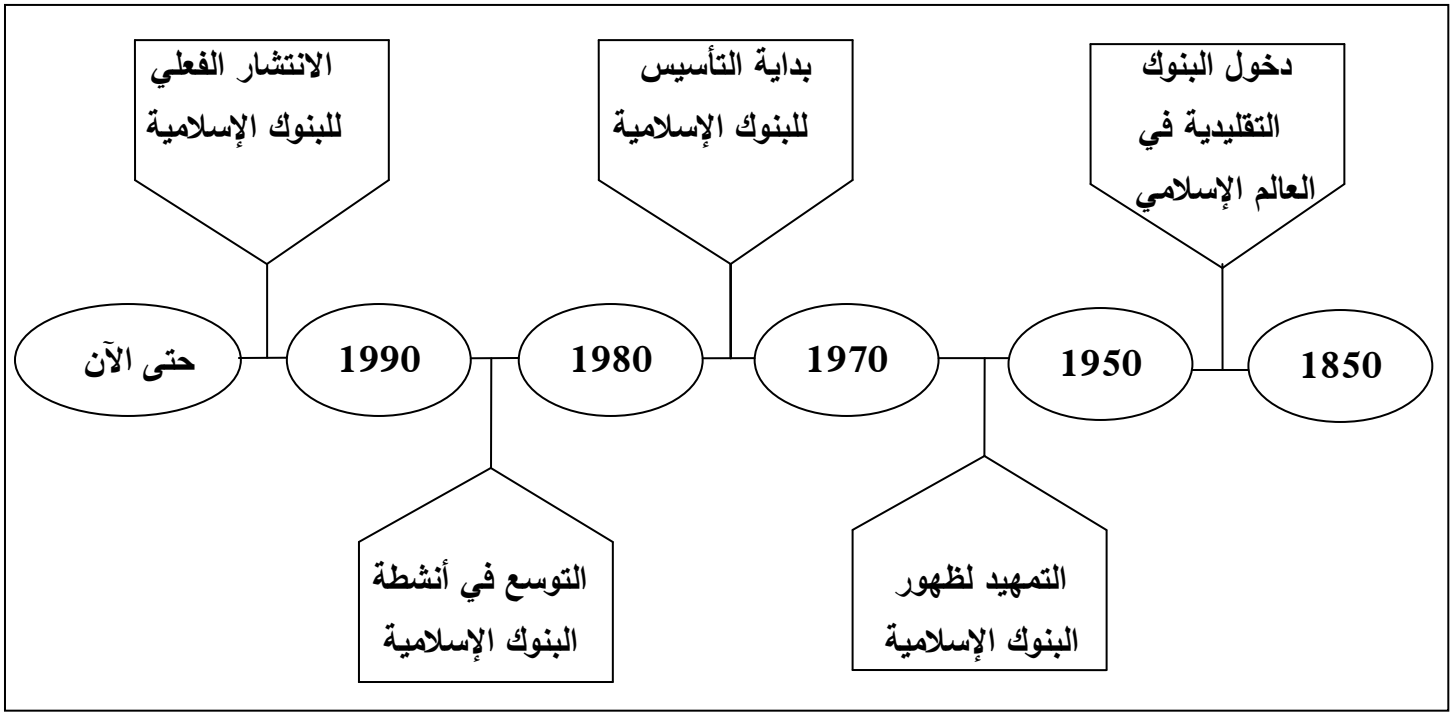

المصدر: عبد السلام جندوبي، التحكيم في المنازعات المصرفية الإسلامية، دراسة فقهية قانونية، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الزيتونة، تونس، 2015-2016، ص76.

ثانيا: تعريف البنوك الإسلامية

تعددت التعاريف الخاصة بالبنوك الإسلامية لكن المضمون هو نفسه، وفيما يلي نورد البعض منها كما يلي :

- هي: "المؤسسات المالية التي تقوم بالمعاملات المالية والمصرفية وغيرها من المعاملات المالية والتجارية وأعمال الاستثمار وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية، فلا تتعامل بالربا أخذا وعطاء، وذلك بهدف المحافظة على القيم والأخلاق الإسلامية وتطهير النشاط المصرفي من الفساد وتحقيق أقصى عائد اقتصادي واجتماعي ممكن لتحقيق التنمية الاقتصادية [1].

[1] شوقي بورقبة، **التمويل في البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية: دراسة مقارنة من حيث المفاهيم والإجراءات والتكلفة**، الطبعة الأولى، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، إربد ، الأردن، 2013، ص88.

– مؤسسات مالية مصرفية لتجميع الأموال وتوظيفها في نطاق الشريعة الإسلامية بما يخدم بناء مجتمع التكافل الإسلامي وتحقيق عدالة التوزيع، ووضع المال في المسار الإسلامي الصحيح [1].

– مؤسسة مالية تهدف إلى الربح من خلال قيامها بقبول الودائع المصرفية من الجمهور على أساس القرض أو المضاربة واستثمار جميع الأموال المتاحة من خلال أدوات تمويل واستثمار لا تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية بأي حال من الأحوال [2].

– البنك الإسلامي: "هو عبارة عن مؤسسة تتلقى الودائع وتجري جميع الأنشطة المصرفية باستثناء القروض التي تحمل فائدة، حيث تقوم باستثمار الأموال التي يتم تعبئتها وفقا لصيغة المضاربة أو الوكالة، كما يقبل أيضا الودائع تحت الطلب والتي تعتبر قروض بدون فوائد من العملاء إلى البنك" [3].

– منظمة إسلامية تعمل في مجال الأعمال بهدف بناء الفرد والمجتمع المسلم وتنميته وإتاحة الفرص المواتية لها بالنهوض على أسس إسلامية تلتزم بقاعدة الحلال والحرام [4].

في ضوء ما سبق يمكننا تعريف البنوك الإسلامية بأنها "مؤسسات مالية تقوم بتعبئة الأموال وإعادة إستثمارها وذلك وفق أحكام الشريعة الإسلامية، حيث تلتزم بهذه الأحكام في كل معاملاتها المصرفية وأنشطتها الاستثمارية".

---

[1] عصام عمر، **البنوك الوضعية والشرعية(النظام المصرفي – نظرية التمويل الإسلامي– البنوك الإسلامية)**، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2013، ص– ص 265– 266.

[2] حسين محمد سمحان، **أسس العمليات المصرفية الإسلامية**، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2013، ص42.

[3] Mabid Ali Al- Jarhi, Munawar Iqbal, **Banques islamiques : Réponses a des questions frequemment posees**, institut islamique de recherche et de formation banque islamique de developpement, Jeddah, Arabie Saoudite, 2002, p25.

[4] عبد الحميد سعود، **البنوك التجارية والبنوك الإسلامية ودورها في التنمية**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2013–2014، ص50.

ثالثا: خصائص البنوك الإسلامية

للبنك الإسلامي خصائص تميزه عن غيره من البنوك الأخرى ومن أهمها نذكر ما يلي: [1]

- **استبعاد الفوائد الربوية:** إن أول ما يميز البنك الإسلامي عن غيره من البنوك الربوية استبعاد كافة المعاملات غير الشرعية من أعماله وخاصة نظام الفوائد الربوية، وبذلك ينسجم البنك الإسلامي مع البيئة السليمة للمجتمع الإسلامي ولا يتناقض معها.

- **الاستثمار في المشاريع الحلال:** يعتمد البنك الإسلامي في توظيف أمواله على الاستثمار المباشر أو استثمار المشاركة وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية وبذلك يخضع نشاطه لضوابط النشاط الاقتصادي في الاقتصاد الإسلامي.

- **ربط التنمية الاقتصادية بالتنمية الاجتماعية:** إن البنك الإسلامي باعتباره مؤسسة اقتصادية مالية مصرفية اجتماعية، يقوم بتعبئة مدخرات الأفراد واستثمارها في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي خدمة لمصالح المجتمع، ومن هنا يكون ارتباط التنمية الاقتصادية بالتنمية الاقتصادية، لذلك يهتم البنك الإسلامي بالعائد الاجتماعي إلى جانب العائد الفردي، وهذا أحد المعايير الرئيسية التي تحتم الصلة الوثيقة بين العقيدة والقيم والتنظيم الاقتصادي في الإسلام.

- **تجميع الأموال المعطلة ودفعها إلى مجال الاستثمار:** أثبتت البنوك الإسلامية جدارتها ونجاحها في استثمار الأموال المودعة وتنميتها، فدفع ذلك أصحاب رؤوس الأموال إلى استثمار أموالهم المجمدة وتنميتها من خلال المشاريع التنموية التي تقوم بها البنوك والمؤسسات الإسلامية من خلال تولى الريادة في هذا المجال فقد استطاعت تجميع الفائض من الأموال المجمدة ودفعها في مجال الاستثمار في مشروعاتها التنموية المختلفة [2].

---

[1] محمد الطاهر قادري وآخرون، **المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول**، الطبعة الأولى، مكتبة حسن العصرية للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2014، ص – ص 29-30.

[2] محمود إبراهيم الجبوري يعرب، **دور المصارف الإسلامية في التمويل والاستثمار**، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014، ص33.

- **إحياء نظام الزكاة:** حيث أقامت البنوك الإسلامية صندوقا خاصا لتجميع الزكاة تتولى إدارته بالإضافة إلى تأدية مهمة إيصال هذه الأموال إلى بنوكها المحددة شرعا، وبذلك تؤدي واجبا دينيا إضافة إلى الجانب الاقتصادي الذي تؤديه أموال الفريضة، إذا ما قام البنك باستثمار الفائض من تلك الأموال وتنميتها [1].

- **إرساء مبدأ المشاركة في الربح والخسارة:** من خلال توسط البنك بين أصحاب الأموال وطالبي التمويل مع عدم قطع المخاطرة وإلقاؤها على طرف دون آخر [2].

- **إرساء مبدأ التكافل الاجتماعي:** ليس فقط بجمع الزكاة وصرفها في بنوكها الشرعية، وإنما أيضا السعي إلى تحقيق عدالة في توزيع عوائد الأموال المستثمرة وتعظيم العائد الاجتماعي للاستثمار [3].

المطلب الثاني: موارد البنوك الإسلامية واستخداماتها

تعتمد البنوك الإسلامية على الموارد سواء كانت داخلية أو خارجية في استخداماتها ونشاطاتها وبالذات الاستثمارية منها، حيث أن زيادة الموارد تتيح التوسع في هذه الاستخدامات والأنشطة.

أولا: موارد البنوك الإسلامية

يمكن تقسيم موارد البنوك الإسلامية إلى صنفين:

1- **الموارد الداخلية:** تتضمن كل الأموال المتأتية من مساهمات أصحاب البنك، والأموال الناشئة عن نتائج أعماله كالاحتياطات النقدية التي يحتفظ بها البنك، وذلك الجزء من الأرباح التي يحققها البنك من نشاطاته ولا يوزعها على مساهميه.

1-1- رأس المال: وهو عبارة عن مجموع الحصص المالية التي أسهم بها المساهمون عن تأسيس البنك[4].

---

[1] المرجع السابق، نفس الصفحة.

[2] مصطفى إبراهيم محمد مصطفى، **نحو منهج متكامل للرقابة على المصارف الإسلامية**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، الجامعة الأمريكية المفتوحة، مكتب القاهرة، قسم الإقتصاد الإسلامي، القاهرة، مصر، 2012، ص7.

[3] المرجع السابق، نفس الصفحة.

[4] عادل عبد الفضيل عيد، **نظرية الخسارة في معاملات المصارف الإسلامية**، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2014، ص175.

1-2- الاحتياطات: تمثل أرباحا مقتطعة من أعوام سابقة، من أجل تدعيم وتقوية المركز المالي للمصرف وتوجد عدة أنواع منها (احتياطات قانونية، احتياطات اختيارية، احتياطات نظامية، احتياطي معادلة الأرباح، احتياطي مخاطر الاستثمار، احتياطات إضافية) [1].

1-3- المخصصات: هي عبارة عن مبالغ يتم خصمها من أجل مقابلة النقص في قيمة الأصول [2].

1-4- الأرباح المحتجزة: هي ذلك الجزء من الأرباح التي يتم احتجازها لإعادة استخدامها، لدعم المركز المالي للبنك وتقويته [3].

2- الموارد الخارجية: وتتمثل في الودائع بمختلف أشكالها وأنواعها بالإضافة إلى صكوك التمويل الإسلامية.

2-1- الودائع: تشكل أهم مصدر من مصادر أموال البنك الخارجية وهي عبارة عن مجموع الأموال المودعة لدى البنك من طرف الجمهور وتنقسم إلى عدة أنواع نذكر أهمها كما يلي:

2-1-1- الودائع تحت الطلب (الحسابات الجارية): هي فئة من الحسابات غير مدفوعة الأجر التي تستوعب أموالا قابلة للسحب عند طلب أصحابها لأول مرة، ويمكن ضمان قبولها من قبل البنوك الإسلامية كقروض حسنة أو أمانة، ولها الحق في استخدامها في عمليات التمويل ولكن على مسؤولياتهم الخاصة [4].

2-1-2- الودائع الاستثمارية: تعرف بأنها: "الأموال التي يضعها أصحابها بغرض تحقيق الربح من خلال قيام البنك بتوظيفها واستثمارها، سواء بصورة منفردة أو مشتركة، مباشرة أو غير مباشرة" [5].

---

[1] عبد الرزاق بن حبيب، خديجة خالدي، **أساسيات العمل المصرفي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر العاصمة، الجزائر، 2015، ص240.

[2] المرجع السابق، نفس الصفحة.

[3] شهيرة بقاش، **دور البنك الإسلامي في دعم التنمية الاقتصادية في الدول الأعضاء حالة الجزائر (1990-2009)**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر03، الجزائر، 2011-2012، ص72.

[4] Amine Mokhefi, **les banques islamiques : fondements theoriques**, magazine elwahat pour la recherche et les études, N12, université de mostaganem, Algérie, 2011, p09.

[5] عبد الحليم غربي، **مصادر واستخدامات الأموال في البنوك الإسلامية**، مجموعة دار أبي الفداء العالمية للنشر والتوزيع والترجمة، سوريا، 2013، ص278.

وتنقسم الودائع الاستثمارية في البنوك الإسلامية إلى:[1]

2-1-2-1- الودائع الاستثمارية المطلقة: هي المبالغ التي يتلقاها البنك من المستثمرين، ويفوض أصحابها البنك باستثمارها على أساس المضاربة المطلقة في المشروعات التي يراها البنك مناسبة دون الربط بمشروع أو برنامج استثماري معين؛

2-1-2-2- الودائع الاستثمارية المقيدة: هي المبالغ التي يفوض أصحابها البنك باستثمارها على أساس المضاربة المقيدة بمشروع أو برنامج استثماري معين.

2-1-3- الودائع الادخارية: يتم من خلالها تشجيع صغار المستثمرين على الاستثمار، وهي تجمع بين خصائص الودائع الجارية من حيث أنه يستطيع صاحبها السحب منها متى أراد، وخصائص الودائع لأجل من حيث الحصول على عائد متغير حسب نتائج أعمال البنك خلال فترة بقاء الوديعة [2].

2-1-4- الودائع لأجل (الحسابات لأجل): وهي عبارة عن ودائع لا يحق لصاحبها سحبها من البنك إلا بعد مرور مدة يتفق عليها العميل مع المصرف [3].

2-2- صكوك التمويل الإسلامية: تعد صكوك التمويل الإسلامي من أحد مصادر الأموال بالبنوك الإسلامية وهي البديل الشرعي لشهادات الاستثمار والسندات.

2-2-1- تعريف الصكوك الإسلامية: تعرفها هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية بأنها: "وثائق متساوية القيمة تمثل حصصا شائعة في ملكية أعيان أو منافع أو خدمات أو في موجودات مشروع

---

[1] ميلود زنكري، **حماية الودائع في المصارف الإسلامية**، الطبعة الأولى، دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري، دبي، الإمارات العربية المتحدة، 2015، ص- ص 30- 31.

[2] عمر محمد بشينه، محمد عقيل زائد، **التكييف الفقهي لودائع المصارف الإسلامية**، مجلة آفاق علمية، كلية الدراسات العليا بالجامعة الأسمرية الإسلامية، العدد الأول، أبريل، ليبيا، 2018، ص124.

[3] عايد فضل الشعراوي، **المصارف الإسلامية (دراسة علمية فقهية للممارسات العملية)**، الطبعة الثانية، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 2007، ص161.

معين أو نشاط استثماري خاص وذلك بعد تحصيل قيمة الصكوك وقفل باب الاكتتاب وبدأ استخدامها فيما أصدرت من أجله" [1].

2-2-2- أنواع الصكوك الإسلامية: تتنوع الصكوك الإسلامية في الفقه الإسلامي إلى عدة أنواع أهمها:

2-2-2-1- صكوك المشاركة: وهي وثائق متساوية القيمة تصدر لاستخدام حصيلتها في إنشاء مشروع ما، أو تمويل نشاط ما على أساس المشاركة، ويصبح المشروع ملكا لحامل الصكوك، وتدار صكوك المشاركة على أساس الشركة أو على أساس المضاربة [2].

2-2-2-2- صكوك السلم: هي أداة مالية تمثل أصولا يصدرها البنك ويدعو المستثمرون للاكتتاب بها حيث يقوم البنك بشراء سلع على أساس الاستلام الآجل لها، ومن ثم يتم بيعها، والأرباح المتحققة من ذلك يتم اقتسامها بين المستثمرين والبنك وفقا للأسس الواردة في نشرة إصدار هذه الصكوك [3].

2-2-2-3- صكوك المضاربة: هي وثائق استثمارية تمثل ملكية رأس مال المضاربة على أساس وحدات متساوية القيمة، ومسجلة بأسماء أصحابها باعتبارهم يملكون حصصا شائعة في رأس مال المضاربة وما يتحول إليه، بنسبة ملكية كل منهم فيه، فالمالكون لهذه الصكوك هم أرباب المال، ويجوز تداول صكوك المضاربة بعد بدء النشاط [4].

---

[1] أبو بكر توفيق فتاح، **استثمار الصكوك الإسلامية وهيمنتها على الأوراق المالية العالمية المعاصرة**، الطبعة الأولى، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015، ص31.

[2] نعيم نمر داوود، **البنوك الإسلامية نحو اقتصاد إسلامي**، الطبعة الأولى، دار البداية ناشرون وموزعون، عمان، الأردن، 2012، ص97.

[3] خديجة خالدي، عبد الرزاق بن حبيب، "**نماذج وعمليات البنك الإسلامي**"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر العاصمة، الجزائر، 2016، ص93.

[4] أحمد شعبان، محمد علي، "**الصكوك والبنوك الإسلامية أدوات لتحقيق التنمية**"، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2013، ص30.

2-2-2-4 صكوك المرابحة: هي صكوك تحمل قيما متساوية يصدرها التاجر أو وكيله بغرض شراء سلعة ما ثم بيعها بمرابحة معلومة، وتصبح سلعة المرابحة مملوكة لحملة الصكوك، ويستحقون ثمن بيعها [1].

2-2-2-5- صكوك الإجارة: يقول الدكتور منذر قحف: "تقوم فكرة صكوك الإجارة على فكرة التمويل بالإجارة وهو تمويل من خارج الميزانية، يستند إلى بيع المنفعة تصدر هذه الصكوك للبيع للجمهور، وهي تمثل مستندات ملكية في عقارات أو آلات أو طائرات... أو أية سلع معمرة أخرى يمكن أن تباع منفعتها وتتضمن الصكوك أيضا عقد تأجير هذه السلع المعمرة للحكومة بأجرة محددة، تبين طريقة دفعها" [2].

2-2-2-6- صكوك الاستصناع: هي صكوك تطرح لجمع مبلغ من المال لإنشاء مبني أو صناعة أو آلة أو معدات من مؤسسة معينة بمبلغ يزيد عن المبالغ الزائد لصناعتها، وحقوق حملة الصكوك تتمثل فيما دفعوه ثمنا لهذه الصكوك، إضافة إلى الربح الذي يمثل الفرق بين تكلفة الصناعة وثمن المشروع [3].

2-2-2-7- صكوك المزارعة، المساقاة وصكوك المغارسة: وهي كما يلي : [4]

أ- صكوك المزارعة: هي وثائق متساوية القيمة يتم إصدارها لاستخدام حصيلة الاكتتاب فيها في تمويل مشروع على أساس المزارعة، ويصبح لحملة الصكوك حصة في المحصول وفق ما حدده العقد؛

ب- صكوك المساقاة: هي وثائق متساوية القيمة يتم إصدارها لاستخدام حصيلتها في سقي أشجار مثمرة والإنفاق عليها ورعايتها على أساس عقد المساقاة، ويصبح لحملتها حصة في المحصول وفق ما حدده العقد؛

---

[1] يوسف حسين يوسف، "**الصكوك المالية وأنواعها (الاستثمار – الصناديق الاستثمارية – الأوراق المالية والتجارية)**"، الطبعة الأولى، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2014، ص10.

[2] صالح صالحي، "**أدوات السياسة النقدية والمالية الملائمة لترشيد دور الصيرفة الإسلامية**"، ورقة بحثية مقدمة في الندوة العلمية الدولية بعنوان "**الخدمات المالية وإدارة المخاطر في المصارف الإسلامية**"، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 18-20 أفريل 2010، ص43.

[3] أبو بكر توفيق فتاح، مرجع سبق ذكره، ص82.

[4] سليمان ناصر، ربيعة بن زيد، "**إدارة مخاطر الصكوك الإسلامية الحكومية (دراسة تطبيقية على الصكوك الحكومية السودانية)**"، دراسات اقتصادية إسلامية، المجلد20، العدد1، جامعة ورقلة، الجزائر، 2014، ص- ص 5-6.

ج- صكوك المغارسة: هي وثائق متساوية القيمة يتم إصدارها لاستخدام حصيلتها في غرس أشجار وفيما يتطلب هذا الغرس من أعمال ونفقات على أساس عقد المغارسة، ويصبح لحملتها حصة في الأرض والغرس وفق ما حدده العقد.

ثانيا: استخدامات البنوك الإسلامية

تقوم البنوك الإسلامية بتوظيف أموالها في مختلف الأنشطة الاستثمارية الموافقة لأحكام الشريعة الإسلامية وفق صيغ التمويل التالية:

1- صيغ التمويل القائمة على المديونية:

1-1- المرابحة: تعد المرابحة واحدة من صيغ التمويل الأكثر تطبيقا في السوق المصرفي الإسلامي.

1-1-1- تعريف المرابحة: هي عبارة عن عقد بيع بسعر التكلفة مضاف إليه هامش ربح معروف ومتفق عليه بين المشتري والبائع [1].

1-1-2- أنواع المرابحة: تعددت أنواع المرابحة، وفيما يلي أهمها:[2]

1-1-2-1- المرابحة العادية دون وجود وعد بالشراء من العميل: يطبق هذا النوع في الحالات التي تبادر فيها المؤسسات الإسلامية بشراء سلع رائجة كالسيارات، المعدات وغيرها، ثم تقوم بتخزينها في معارض لها أو من خلال شركات فرعية تمتلكها، بحيث يأتي العميل ويختار السلعة التي يريد شراؤها، ثم يقوم بإبرام عقد المرابحة مع البنك؛

1-1-2-2- المرابحة المصرفية مع وجود وعد غير ملزم من العميل: يطبق هذا النوع في حالة قيام المؤسسات المالية الإسلامية بشراء سلعة وتملكها بعد تقديم العميل طلبا بشرائها بالمرابحة، ودون أي وعد ملزم منه بتنفيذ العقد بعد تملك البنك للسلعة؛

---

(1) Hassen Ben Ouhiba**, " les banques islamiques : étude de positionnement spécificités réglementaires et particularités d'audit"**, islamic busines researches centre, 2015, p39.

الموقع الإلكتروني: www.kantakji.om

(2) قتيبة عبد الرحمان العاني، "**التمويل ووظائفه في البنوك الإسلامية والتجارية دراسة مقارنة**"، الطبعة الأولى، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013، ص- ص 85-87.

1-1-2-3- المرابحة المصرفية مع وجود وعد ملزم من العميل: في هذا النوع تبدأ المعاملة بالتفاوض مع العميل الذي يحدد نوعية السلعة التي يريدها، ويلتزم بشرائها بعد أن يتملكها البنك، وذلك بثمن السلعة الأول أو التكلفة الإجمالية مع زيادة ربح معلوم، ويحق للبنك مطالبة العميل بالتعويض في حالة الإخلال بوعده؛

1-1-2-4- المرابحة المحلية: تطبق في حالة قيام البنك بشراء السلعة من البائع المحلي سواءا بنفسه أو عن طريق توكيل طرف آخر للقيام بذلك؛

1-1-2-5- المرابحة الخارجية: تطبق المرابحة الخارجية في حالة قيام البنك باستيراد السلعة عن طريق فتح اعتماد باسمه ولصالح البائع الأجنبي، وقد يفتح البنك اعتماد لدى أي بنك آخر، إذا كانت شركة استثمارية غير بنكية.

1-2- السلم: صيغة من صيغ التمويل الإسلامية.

1-2-1- تعريف السلم: هو عبارة عن عقد بيع مع تسليم مؤجل للبضائع، أي أن موضوع البيع (السلعة) غير موجود في إبرامه، كبيع المزارع لمنتج زراعي لم يتم حصاده بعد، فيدفع المشتري الثمن العام في اليوم الأول ويتفق الطرفان على الكمية الواجب دفعها وقت التسليم [1].

1-2-2- أنواع السلم: يتخذ السلم في المصارف الإسلامية عدة أنواع منها:[2]

1-2-2-1 السلم العادي: وهو الذي يتم بموجبه قيام البنك بدفع الثمن للمتعامل عاجلا واستلام السلعة آجلا، ويتم التعامل به مع التجار أو المزارعين أو الصناعيين أو المقاولين أو الحرفين وغيرهم؛

1-2-2-2- السلم الموازي: وهو إبرام المسلم (المصرف) عقد سلم آخر يكون فيه بائعا لبضاعة اشتراها بعقد سلم أول وبمواصفات ذاتها دون ربط بين العقدين فيصبح المشتري بالسلم الأول هو البائع في السلم الثاني (السلم الموازي)؛

---

(1) Centre du commerce international, **"le système bancaire islamiques (guide à l'intention des petites et moyennes entreprises) "**, Genève, suisse, 2009, p8.

الموقع الإلكتروني: www.intracen.org

(2) شوقي بورقبة، هاجر زراقي، "**إدارة المخاطر الإئتمانية في المصارف الإسلامية (دراسة تحليلية)**"، الطبعة الأولى، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015، ص59.

1-2-2-3- السلم بالتقسيط: وهو الذي يتم فيه الاتفاق على تسليم المسلم فيه بأقساط (السلع) وكذا تسليم السلم (رأس مال السلم) بدفعات، بمعنى أن يقوم المصرف بدفع قسط معين لقاء استلام جزء من المسلم فيه وهكذا إلى أن يستوفي كل الثمن، مع تسلم المسلم فيه.

1-3 الإجارة: تعد أحد أهم الصيغ التمويلية في البنوك الإسلامية.

1-3-1- تعريف الإجارة: هي عبارة عن عقد يتم بموجبه تمليك المستأجر منفعة مقصودة من الشيء المؤجر لمدة معينة لقاء مقابل معلوم كإجارة المساكن والقدرة على استفاء المنفعة [1].

1-3-2- أنواع الإجارة: هناك أنواع للإجارة يمكن تصنيفها على النحو التالي:[2]

1-3-2-1- التأجير المنتهي بالتمليك: يقصد به قيام البنك الإسلامي بإيجار أصل ثابت (كالسلع المعمرة)، إلى شخص لمدة معينة معلومة، على أن يملكه إياه بعد انتهاء المدة ودفعه للأقساط المحددة الآجال بعقد جديد؛

1-3-2-2- التأجير التمويلي: هو أن يتفق البنك الإسلامي وعميله على أن يشتري الأول أصلا، يؤجره للثاني لمدة طويلة أو متوسطة ويحتفظ البنك بملكية الأصل، وللعميل الحق الكامل في استخدام الأصل، في مقابل دفع أقساط إيجارية محددة، وفي نهاية المدة يعود الأصل إلى البنك؛

1-3-2-3- التأجير التشغيلي: هذا النوع يقوم على تأجير الأصول للقيام بعمل محدد ثم يسترد المؤجر الأصول لتأجيرها مرة أخرى لشخص آخر، والبنك مسؤول عن جميع نفقات الأصول من صيانة أو تأمين أو ضرائب وغيرها.

1-4- الاستصناع: يعتبر من الصيغ المهمة التي يمكن أن تمارس من خلالها البنوك الإسلامية دورا مهما سواء للمتعاملين معها أو للمجتمع أو الاقتصاد ككل.

---

[1] صادق راشد الشمري، **أساسيات الاستثمار في المصارف الإسلامية**، الطبعة الأولى، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص 323.

[2] محمود عبد الكريم إرشيد، "**المدخل إلى معاملات وعمليات المصارف الإسلامية**"، الطبعة الأولى، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013، ص- ص 193-194.

1-4-1- تعريف الاستصناع: هو عبارة عن عقد بيع حيث يتم بمقتضاه تسلم البضاعة في المستقبل مع دفع ثمنها مقدما، كما أنه عقد عمالة واستخدام خاص لإنتاج سلعة معينة، بأن يطلب شخص من آخر صناعة شيء له على أن تكون المواد من عند الصانع، وذلك نظير ثمن معين [1].

1-4-2- أنواع الإستصناع: تنقسم إلى:[2]

1-4-2-1- عقد استصناع عادي: يمر بمرحلتين أولهما مرحلة إبرام العقد مع طالب الأصل والثانية إنجاز العمل المطلوب، وعندما يكون المصرف هو الصانع فإنه قد يقوم بالبيع بالتقسيط عند الانتهاء من العمل وتسليم ما تم صنعه؛

1-4-2-2- استصناع موازي: هنا يقوم المصرف بعد إبرام عقد الاستصناع مع العميل بعقد اتفاق آخر مع طرف آخر ليقوم بعملية الصناعة المطلوبة، وذلك بموجب عقد استصناع موازي وبنفس المواصفات.

1-5- القرض الحسن: تقوم البنوك الإسلامية بهذه الخدمة الاقتصادية بأن تمنح أموالا بدون فائدة للأفراد وتسمى هذه التسهيلات قرضا حسنا، وتتحرى البنوك الإسلامية أن تكون القروض هذه لمن هم بحاجة إلى مساعدة ودعم تمكينا لهم من إعادة تأهيل أنفسهم ماديا [3].

2- صيغ التمويل القائمة على المشاركة في عائد الاستثمار:

2-1- المضاربة: تعد صيغة المضاربة من أساليب الاستثمار المهمة في النظام المالي الإسلامي المعاصر.

2-1-1- تعريف المضاربة: هي عبارة عن اتفاق بين طرفين يتم بموجبه تسليم أحد الطرفين الأموال للطرف الثاني من أجل تمويل مشروع معين في حين يساهم الطرف الثاني بالعمل وإدارته للمشروع [4].

---

[1] عبد الناصر براني أبو شهد، "**إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية**"، الطبعة الأولى، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013، ص- ص 193-194.

[2] نعيم نمر داوود، مرجع سبق ذكره، ص177.

[3] محي الدين يعقوب أبو الهول، "**تقييم البنوك الإسلامية الاستثمارية**"، الطبعة الأولى، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012، ص96.

[4] Bahri oum Elkheir, **" la finance islamique compartiment de la finance d'aujourd'hui "**, mémoire de magister, université d'Oran, Oran, Algérie, 2012, p88.

2-1-2- أنواع المضاربة: تنقسم المضاربة إلى قسمين:[1]

2-1-2-1- المضاربة المطلقة: في هذا النوع يترك للمضارب حرية التصرف في إطار أحكام الشريعة الإسلامية والعرف التجاري، حيث يمنح صاحب المال قدرا من المال للمضارب ليعمل به دون تحديده لنوع العمل والمكان والزمان ولا تحديد صفة من يعاملهم؛

2-1-2-2- المضاربة المقيدة: هي التي قيدت بزمان أو مكان أو بنوع السلع أو ألا يبيع أو يشتري إلا من شخص معين، أي بشروط يفرضها صاحب المال على المضارب، وهذا النوع هو السائد في المصارف الإسلامية، لأنها أكثر انضباطا وتتيح للمصارف متابعة استثمار أموالها بالوجه السليم.

2-2- المشاركة: تستخدم المصارف الإسلامية أسلوب التمويل بالمشاركة بصفته أسلوبا فعالا ومتميزا مقارنة بما تقوم به المصارف التقليدية.

2-2-1- تعريف المشاركة: هي عبارة عن اتفاق بين طرفين أو أكثر، يتم بموجبه مساهمة كلا الطرفين في رأس مال شركة أو مشروع...، مع اقتسام النتائج (ربح أو خسارة) [2].

2-2-2- أنواع المشاركة: تنقسم المشاركة إلى نوعين:[3]

2-2-2-1- المشاركة الدائمة: في هذا النوع من المشاركة يقوم البنك الإسلامي بالمساهمة في رأس مال أحد المشاريع الإنتاجية أو الخدمية، مما يترتب عليه أن يكون المصرف شريكا في ملكية المشروع ومن ثم إدارته والإشراف عليه، وبذلك يستحق كل واحد من الشركاء نصيبه من الأرباح إن حصلت ويتم ذلك بحسب الاتفاق، أما في حالة الخسارة فتوزع هذه الخسارة كل بحسب مساهمته في رأس المال؛

---

[1] بن إبراهيم الغالي، "**أبعاد القرار التمويلي والاستثماري في البنوك الإسلامية**"، الطبعة الأولى، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012، ص- ص 58-59.

[2] Trari-Medjaoui Hocine, **"des limites de la finance conventionnelle a l'émergence de la finance alternative "**, thèse de doctorat, université d'Oran, Oran, Algérie, 2012, p229.

[3] حيدر يونس الموسوي، "**المصارف الإسلامية أداءها المالي وأثرها في سوق الأوراق المالية**"، الطبعة الأولى، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص49.

2-2-2-2- المشاركة المتناقصة المنتهية بالتمليك: هي نوع من صيغ المشاركة تقوم بين البنك الإسلامي والعميل الذي يكون من حقه أن يحل محل المصرف في ملكية المشروع، إما بقيام العميل بتسديد المبلغ دفعة واحدة أو على دفعات وبحسب الشروط المتفق عليها بين الطرفين وطبيعة العملية التمويلية.

2-3- المزارعة، المساقاة والمغارسة: من بين الصيغ التمويلية في البنوك الإسلامية ويمكن تعريفها كالآتي:[1]

2-3-1- المزارعة: هي عقد استثمار أرض زراعية بين صاحب الأرض وآخر يعمل في استثمارها، على أن يكون المحصول مشتركا بينهما بالحصص التي يتفقان عليها؛

2-2-3- المساقاة: هو عقد يرد على إصلاح الشجر، وهو دفع الشجر إلى من يعتني به ويحافظ عليه بالتلقيح والتنظيف والري والحراسة وغير ذلك، على أن يتم اقتسام ثمرة الشجر بين العامل وصاحب الشجر بحصص متفق عليها؛

2-3-3- المغارسة: وهي دفع الأرض الصالحة للزراعة لشخص لكي يغرس فيها شجرا، على أن يتم اقتسام الشجر والأرض بين الطرفين حسب الاتفاق.

المطلب الثالث: أوجه التشابه والاختلاف بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية

هناك العديد من أوجه التشابه والاختلاف بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية، يمكن عرض أهمها كما يلي:

أولا: أوجه التشابه

تتمثل أوجه التشابه بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية في: [2]

1- تتفق البنوك الإسلامية مع البنوك التقليدية من حيث الاسم فكلاهما بنوك؛

---

[1] محمود حسين الوادي، حسن محمد سمحان، "**المصارف الإسلامية (الأسس النظرية والتطبيقات العلمية)**"، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007، ص- ص 203-204.

[2] محمد محمود العلجوني، **البنوك الإسلامية (أحكامها، مبادئها، تطبيقاتها المصرفية)**، الطبعة الأولى، دار المسيرة، عمان، الأردن، 2008، ص120.

2- تتفق البنوك الإسلامية مع البنوك التقليدية من حيث الوظيفة، إذ أن كلا منهما يعمل كوسيط مالي بين المدخرين والمستثمرين؛

3- تتفق البنوك الإسلامية مع البنوك التقليدية في مجموعة من الخدمات المصرفية مثل تحويل الأموال والصرافة وتحصيل الديون بالإنابة عن الدائن وتأجير الخزائن الحديدية وإصدار الشيكات السياحية وعمليات الاكتتاب بالأسهم؛

4- تتفق البنوك الإسلامية مع البنوك التقليدية في الودائع الجارية المبينة على أساس القرض بدون فائدة حيث يتعهد البنك بردها دون زيادة أو نقصان، مع ما يرافق هذه السلعة من خدمات كإصدار الشيكات واستخدام آلات السحب وإصدار بطاقات الائتمان؛

5- تتفق البنوك الإسلامية مع البنوك التقليدية في الاستثمار بأسهم الشركات؛

6- تخضع البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية إلى رقابة البنك المركزي على حد سواء.

ثانيا: أوجه الاختلاف

تبرز العديد من أوجه الاختلاف وعدم التماثل بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية، من أهمها: [1]

1- الودائع في البنوك التقليدية (التوفير، لأجل) تمثل قروض بذمة البنوك، ولهذا يتم دفع فائدة عليها، في حين أنها لا تمثل قروض للبنوك الإسلامية، وإنما ودائع استثمارية يكون الهدف منها، الحصول على عائد يتمثل بالمشاركة في الأرباح التي تتحقق نتيجة استخدامها؛

2- تختلف البنوك الإسلامية عن البنوك التقليدية في الصيغ التي يتم بموجبها استخدام الموارد لديها، حيث تعتمد البنوك التقليدية على صيغة أساسية تتمثل في القروض والتسهيلات الائتمانية التي يمنحها مقابل فائدة

في حين أن البنوك الإسلامية تعتمد على صيغ تتضمن المشاركة في الربح والخسارة بما يتفق مع الشريعة الإسلامية وبدون فائدة، كالمضاربة والمشاركة؛

[1] فليح حسن خلف، **البنوك الإسلامية**، الطبعة الأولى، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع وجدارا للكتاب العالمي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006، ص- ص 101-107.

3- تختلفان من حيث علاقتهم مع المتعاملين، فعلاقة البنوك التقليدية مع المتعاملين هي علاقة مقرض بمقترض لا تربطهم في ذلك إلا مبلغ القرض، وفائدته وضمانهما سواءا كان المتعامل مودعا أو مقترضا، وقد تتسم هذه العلاقة بالتناقض، فالبنك يحاول دفع أقل فائدة ممكنة للمودع الذي يحاول الحصول على أعلى فائدة ممكنة، في حين يفرض البنك أعلى فائدة ممكنة على المقترض الذي يحاول الحصول على القرض بأقل فائدة، في حين أن العلاقة بين البنوك الإسلامية والمتعاملين معها سواء كانوا مودعين أو من يحصلون على التمويل منها تقوم على أساس التعاون والحرص المتبادل لأنهم يشتركان في الربح والخسارة، أي عدم وجود تناقض أو عدم انسجام بينهما لأن مصلحتها مشتركة؛

4- تمثل القروض بمختلف أنواعها الجزء الأكبر والهام من استخدامات موارد البنوك التقليدية، في حين أن الاستثمار من خلال صيغ المشاركة والمضاربة وغيرها يمثل الجزء الأكبر والهام من استخدامات الموارد في البنوك الإسلامية في حين أن الاستثمار لا يمثل إلا جزء محدود من استخدامات الموارد في البنوك التقليدية وهي تقوم به عندما تحقق فائض في الموارد التي تفوق حاجة الاستخدام الأساسي وهو الإقراض؛

5- تمثل القروض البند الأكبر في موجودات البنوك التقليدية، والودائع البند الأكثر أهمية في مطلوباتها وتنخفض الأهمية النسبية لرؤوس أموالها في هذه المطلوبات، في حين أن البند الأكبر في موجودات البنوك الإسلامية هي الاستثمارات التي تتم من خلال صيغ المشاركة والمضاربة وغيرها، وترتفع الأهمية النسبية لرؤوس أموالها رغم ارتفاع الأهمية النسبية للوادئع؛

6- تؤدي البنوك الإسلامية دورا اقتصاديا هاما، من خلال مساهمتها في تمويل المشروعات الاستثمارية والإنتاجية منها، بالشكل الذي يؤدي إلى زيادة القدرة الإنتاجية في الاقتصاد، في حين لا تركز البنوك التقليدية على القيام بمثل هذا الدور الاقتصادي؛

7- بالإضافة إلى الدور الاقتصادي تؤدي البنوك الإسلامية دورا اجتماعيا هاما من خلال مراعاتها للجانب الاجتماعي في نشاطها، كمنحها للقروض الحسنة بدون فائدة وإنشاء صندوق الزكاة، في حين البنوك التقليدية لا تركز على هذا الدور الاجتماعي؛

8- تأخذ البنوك الإسلامية بمبدأ الرحمة والتيسير الذي تتم فيه مراعاة الجوانب الإنسانية، بالشكل الذي لا يتم فيه تحميل المعسر بأعباء إضافية تزيد إعساره، والتي تتمثل في البنوك التقليدية بتحميله فائدة مركبة في حالة عجزه عن تسديد دينه في موعد الاستحقاق، وقد يصل الأمر إلى الحجز على أصوله التي تم رهنها للبنك؛

9- إن العائد الذي يتحقق للبنوك الإسلامية نتيجة نشاطاتها لا يمكن أن يحدد ولا يجوز تحديده مسبقا سواءا بشكل نسبة من المبلغ المستثمر أو مقدار محدد كعائد له، إذ أن ذلك مرتبط بالربح الذي يتحقق فعلا كنتيجة للاستثمار في الفترة اللاحقة للقيام بهذا الاستثمار، في حين أن العائد في البنوك التقليدية يحدد مسبقا وبالذات للقروض وذلك بتحديد مقدار الفائدة ونسبتها مسبقا؛

10- تخضع البنوك الإسلامية إلى رقابة شرعية تضمن الإشراف على أعمالها، بحيث يتم من خلالها تحقيق توافقها مع قواعد الشريعة الإسلامية، في حين البنوك التقليدية لا تخضع لمثل هذه الرقابة الشرعية، وتقتصر الرقابة فيها على الرقابة المالية فقط والتي تخضع لها كذلك البنوك الإسلامية.

المطلب الرابع: مصادر الربحية في البنوك الإسلامية

تعتبر تركيبة أرباح البنك الإسلامي معقدة نوعا ما فقد ترتب على الطريقة اللاربوية التي يعمل بموجبها البنك نشوء عدة كتل من الأرباح، وهذه الأخيرة لا تعود بالكامل للمساهمين بل تشمل كذلك المودعين، وذلك بعد خصم كل المصروفات التي تتحملها البنوك الإسلامية خلال قيامها بنشاطاتها.

أولا: الإيرادات

يقوم البنك الإسلامي بعدة أنشطة مختلفة يحقق منها إيرادات متنوعة، نذكر أهمها:[1]

1- إيرادات الاستثمار: وتمثل النسبة الأكبر من إيرادات البنوك الإسلامية وتنقسم حسب مصدر تمويلها إلى:

1-1- إيرادات الاستثمارات الذاتية للبنك: وهي الإيرادات الناتجة عن الاستثمارات الممولة من طرف أصحاب حقوق الملكية فقط؛

1-2- إيرادات الاستثمارات المشتركة: هي الإيرادات الناتجة عن الاستثمارات الممولة من أموال أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة وجزء من أموال البنك؛

[1] عادل عبد الفضيل عيد، **الربح والخسارة في معاملات المصارف الإسلامية (دراسة مقارنة)**، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2007، ص- ص 409-414.

1-3- إيرادات أو أرباح حسابات الاستثمار المقيدة: يقصد بها تلك الأرباح المحققة من حسابات الاستثمار المقيدة التي توزع على أصحابها بعد اقتطاع نصيب المصرف مقابل الإدارة؛

2- إيرادات الخدمات المصرفية: وتتمثل في العمولات أو الأجور أو الرسوم التي تتقاضاها مقابل تأدية خدمات للعملاء كتأجير الخزائن الحديدية، الصرف الأجنبي، إصدار خطابات الضمان والإعتمادات المستندية، القيام بأعمال الوكالة في التحصيل أو التحويل، خدمات إدارة الأوراق المالية والتجارية، وغيرها من الخدمات المصرفية المتعددة؛

3- الإيرادات الأخرى: مثل أرباح بيع بعض الأصول الثابتة، تأجير بعض العقارات المملوكة للبنك للغير وإيرادات تليفون وفاكس وانترنت المحصلة من الغير وتعويضات محصلة من العملاء.

ثانيا: المصروفات

تتضمن المصروفات في المصارف الإسلامية ما يلي:[1]

1- نفقات الموظفين: تشمل رواتب وعلاوات الموظفين، نفقات طبية، نفقات تدريب الموظفين، مساهمة المصرف في الضمان الاجتماعي...إلخ؛

2- ضريبة الدخل: تمثل مصاريف الضرائب مبالغ الضرائب المستحقة والضرائب المؤجلة؛

3- المخصصات والاحتياطات الإضافية: التي تكونها البنوك الإسلامية لمواجهة الخسائر؛

4- استهلاكات وإطفاءات: تتمثل في استهلاك الموجودات المتاحة للاستثمار وكذلك إطفاء الموجودات غير الملموسة؛

5- مخصصات أخرى: تشمل مخصص تعويض نهاية الخدمة للموظفين وكذلك مخصص إجازات الموظفين...إلخ؛

---

[1] حربي محمد عريقات، سعيد جمعة عقل، **إدارة المصارف الإسلامية**، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر ، عمان، الأردن، 2012، ص-ص 144- 146.

6- مصاريف أخرى: تشمل مصاريف الصيانة، أقساط التأمين، البريد والهاتف، الدعاية والإعلان، مكافأة أعضاء مجلس الإدارة...إلخ.

ثالثا: توزيع الأرباح في البنوك الإسلامية

يمكن تلخيصها كما يلي: [1]

1- يتم توزيع الأرباح في المصارف الإسلامية حسب النتائج الفعلية للعمليات الاستثمارية ويحدد حجم الربح الذي يحصل عليه المودع طبقا لعقد المضاربة المبرم بينه وبين المصرف؛

2- يتم توزيع الأرباح على المودعين وفق نظام النُمَر أي بحسب مدة كل وديعة وحصتها في الربح المتفق عليها في عقد المضاربة، وعما إذا كانت الوديعة استمرت حسب المدة المتفق عليها في العقد أو سحبت قبل موعدها؛

3- بالنسبة للمساهمين فإنهم يحصلون على عائد استثمار أموالهم الفعلي يضاف إليه نسبة المضاربة التي يحصلون عليها من المودعين وذلك وفقا للعقد المبرم معهم وحسب نتيجة الاستثمارات الفعلية ويخصم من هذه الإيرادات المخصصات والاستهلاكات والنفقات الإدارية بالإضافة إلى الاحتياطات ومكافآت أعضاء مجلس الإدارة؛

4- يتم توزيع الأرباح بين المودعين والمساهمين بإشراف وتوجيه من هيئة الفتوى والرقابة الشرعية وفقا للنظام التأسيسي للبنوك الإسلامية؛

5- تستبعد هيئة الفتوى والرقابة الشرعية من صافي الإيراد القابل لتوزيع أرباح المعاملات التي تمت خلال العام وأتت مخالفة لأحكام الشريعة الإسلامية فيتم توزيع هذه المبالغ في أعمال الخير ولا تسمح بتوزيعها على المساهمين أو المودعين.

[1] يوسف فرحات ريمون، **المصارف الإسلامية**، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2004، ص108.

المبحث الثاني: إدارة الربحية في البنوك التقليدية

البنوك التقليدية ما هي إلا مؤسسات مالية هدفها الرئيسي تحقيق أكبر قدر من الأرباح بأقل تكلفة ممكنة، ما يمكنها من تسديد مختلف التزاماتها وتكوين قدر كافي من الاحتياطات بالإضافة إلى توزيع جزء من الأرباح الناتجة على أصحاب رأس المال، بالإضافة إلى كون المعيار الأساسي لمدى كفاءة إدارة البنوك هو حجم الأرباح التي تحققها.

المطلب الأول: مفهوم الربحية وكيفية تعظيمها

يسعى أي بنك بالدرجة الأولى إلى تحقيق هدف زيادة ثروة مالكيه عن طريق تحقيق أكبر قدر من الأرباح، وذلك ما يسمى "تعظيم الربح". وقبل التطرق إلى كيفية تعظيم الربح يجب إبراز مفهوم الربحية.

أولا: مفهوم الربحية

للتعرف على مفهوم الربحية يجب الوقوف عند التفرقة بين مفهوم الربح والربحية.

1- الربح: للربح عدة مفاهيم نورد منها: [1]

1-1- المفهوم المالي: هو ذلك الربح الذي لا يقل مستواه عن مستوى الأرباح التي يتم تحقيقها في المشاريع المماثلة والتي تتعرض لنفس الدرجة من المخاطر؛

1-2- المفهوم المحاسبي: هو عبارة عن زيادة الإيرادات الكلية على التكاليف الكلية خلال مدة معينة، أي أنه الفرق بين قيمة العوائد المتحققة وبين كلفتها؛

1-3- المفهوم الاقتصادي: عبارة عن الزيادة في الثروة والتي تتضمن زيادة الإيرادات المتحققة عن تكاليفها مضاف إليها تكاليف الفرص البديلة.

2- الربحية: هناك العديد من التعاريف نذكر منها:

---

[1] نبيلة رقاقدة، **دراسة قياسية للعوامل المؤثرة على ربحية البنوك التجارية**، مذكرة ماستر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2016، ص3.

– تعرف الربحية بأنها: "عبارة عن العلاقة بين الأرباح التي تحققها المنشأة والاستثمارات التي ساهمت في تحقيق هذه الأرباح، حيث تعتبر الربحية هدفا للمنشأة ومقياسا للحكم على كفاءتها على مستوى الوحدة الكلية أو الوحدات الجزئية"[1].

– وتعرف كذلك بأنها: "المؤشر الكاشف لمركز البنك التنافسي في الأسواق المصرفية ولجودة إدارتها" [2].

مما سبق يمكن تعريف الربحية بأنها: مؤشر على مدى نجاح إدارة البنك وبيان مركزه المالي في النظام المالي.

وتعمل البنوك التقليدية على تحقيق هدفها من الربحية من خلال قرارين هما:

– **قرار الاستثمار:** هو مجوع القرارات المتعلقة بكيفية استخدام البنوك التجارية للموارد المتاحة لها لاقتناء مختلف أنواع موجوداتها، ويظهر أثر قرار الاستثمار في الربحية من خلال التوزيع الأمثل للموارد المتاحة للمؤسسة على مختلف أنواع الأصول بطريقة توازن بين الاستثمار المناسب في كل بند من بنود الموجودات دون زيادة تؤدي إلى تعطيل الموارد ودون نقص يؤدي إلى فوات الفرص لأجل تمكين البنوك التجارية من تحقيق أفضل عائد ممكن دون التضحية بالسيولة [3].

– **قرار التمويل:** وهي المتعلقة بكيفية إظهار المصادر التي سيتم الحصول منها على الأموال اللازمة للمصارف التجارية لتمويل الاستثمار في موجوداتها، وينعكس أثر القرار التمويلي على الربحية من خلال ترتيب مصادر الأموال (من ودائع وحقوق مالكين وديون) بشكل يمكن أصحاب المشروع من الحصول على أكبر عائد ممكن [4].

---

[1] رامي أكرم مزيق، **دراسة العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية السورية**، رسالة ماجستير، جامعة تشرين، اللاذقية، سوريا، 2014، ص52.

[2] بلال نوري سعيد الكروي، **تقييم ربحية المصارف باستخدام مؤشرات السيولة (دراسة مقارنة بين مصرفي الرافدين والرشيد)**، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، العدد24، جامعة كربلاء، العراق، 2009، ص4.

[3] تهتان موارد ، زين الدين شروقي، **العوامل المؤثرة على ربحية البنوك التجارية(دراسة تطبيقية على عينة من البنوك التجارية العاملة في الجزائر خلال الفترة 2005–2011)**، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، العدد01، جامعة المدية، الجزائر، أفريل 2014، ص33.

[4] علي محمود محمد، **سعر الفائدة وتأثيره في ربحية المصارف التجارية (دراسة حالة مصرف سورية والمهجر ش.م.م)**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد30، العدد الأول، سوريا، 2014، ص543.

ثانيا: كيفية تعظيم الربحية

هناك العديد من الطرق التي يتم من خلالها تحسين الربحية في البنوك التقليدية نذكر أهمها:[1]

1- البحث عن فرص جديدة وخدمات جديدة يقدمها البنك في قطاعات وأنشطة جديدة أو في مناطق جغرافية جديدة أو لعملاء جدد أو خدمات جديدة للعملاء الحاليين؛

2- رفع أسعار بعض الخدمات المصرفية التي تسمح التشريعات المصرفية بزيادتها؛

3- الانتفاع الكامل بالمعلومات والأصول المتاحة تحت تصرف البنك؛

4- ترشيد النفقات وضغطها ولا سيما في البنوك العامة.

المطلب الثاني: مصادر الربحية في البنوك التقليدية

تتكون مصادر الأرباح في البنوك التقليدية من الفوائد المستحقة على القروض والأرباح الرأسمالية المحصلة من الاستثمارات وأجور الخدمات المختلفة، ويتحصل البنك على صافي هذه الأرباح بعد خصم جميع المصروفات التي يتحملها.

أولا: الإيرادات

وتتمثل فيما يلي:[2]

1- الفوائد المستحقة على القروض: وهي الفوائد الدائنة التي قبضها البنك خلال العام على القروض والسلف والكمبيالات المخصومة والحسابات المدينة (التسهيلات الائتمانية المباشرة)؛

2- العمولات المقبوضة: وهي العمولات الدائنة التي قبضها البنك خلال العام على التسهيلات الائتمانية المباشرة وغير المباشرة؛

---

[1] حسين جميل البديري، البنوك: **مدخل محاسبي وإداري**، الطبعة الأولى، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2005، ص-ص56-57.

[2] مروان محمد أبو عرابي، **الخدمات المصرفية في البنوك الإسلامية والتقليدية**، الطبعة الأولى، دار تسنيم للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006، ص- ص 25-26.

3- الفوائد المستحقة على الأرصدة الدائنة: كالفوائد المستحقة على الودائع لدى البنوك الأخرى؛

4- إيرادات فرق العملة: وهي الإيرادات الناتجة عن شراء وبيع العملات الأجنبية بأسعار مختلفة؛

5- الإيرادات الاستثمارية: وهي إيرادات البنك من محفظة الأوراق المالية والاستثمارية في مشاريع إنتاجية بالإضافة إلى إيرادات سندات الخزينة، حيث تتخذ معظم البنوك الاستثمار في الأوراق المالية كبديل للنقدية أي لابد من أن تحتفظ البنوك بأرصدة نقدية كبيرة في خزائنها لمواجهة متطلبات السيولة، تقوم باستثمار جزء منها في أوراق مالية يتولد عنها عائد يحقق لها هدف الربحية وفي الوقت نفسه يمكن تحويلها إلى نقدية بصورة سريعة، عندما يقتضي الأمر ذلك، وهو ما يحقق هدف السيولة، وهذا يعني أن الاستثمار في الائتمان المصرفي يكون هدفه الأساسي هو الربح، بينما الاستثمار في الأوراق المالية يستهدف تحقيق الربحية والسيولة معا، وقد تقوم باستثمار ما تبقى من مواردها المالية في العقارات والأراضي وغيرها من الموجودات بهدف تحقيق الأرباح؛

6- إيرادات أخرى: وهي إيرادات عرضية عن أعمال قام بها البنك ليست من طبيعة عمله المصرفي كأرباح رأسمالية ناتجة عن بيع بعض الأصول.

ثانيا: المصروفات

تتمثل أهم المصروفات أو التكاليف التي يتحملها البنك في:[1]

1- الفوائد المدينة: وهي الفوائد على الودائع التي يقوم البنك بدفعها للمودعين؛

2- العملات المدينة: هي العمولات التي يقوم البنك بدفعها إلى المؤسسات المالية الأخرى نظير تقديمها لخدمات للمصرف بذاته؛

3- المصاريف الإدارية والعمومية: وهذه النفقات عبارة عن المصاريف التي ينفقها البنك لإدارة أنشطته المختلفة وتشمل:

---

[1] نيفين حسين، "**البنوك التقليدية والإسلامية في الإمارات**"، تقرير إدارة التخطيط ودعم القرار، وزارة الاقتصاد، الإمارات العربية المتحدة، 2017، ص8.

- أجور الموظفين؛
- مكافآت الإدارة العليا؛
- المواصلات والاتصالات؛
- مسك الدفاتر وإدارة الأرصدة؛

4- المخصصات: وهي المبالغ التي تقتطع من الإيرادات لمواجهة انخفاض متوقع في قيمة أحد الموجودات.

5- الضرائب: تتمثل في مبالغ الضرائب المستحقة والضرائب المؤجلة [1].

المطلب الثالث: مؤشرات قياس ربحية البنوك التقليدية

يتم قياس ربحية البنك من خلال المؤشرات التالية:

أولا: مؤشر العائد على حقوق الملكية (ROE)

يعتبر معدل العائد على حقوق الملكية أو نموذج DuPont واحد من أهم النماذج المستخدمة في تقييم الأداء، حيث بدأ استخدام هذا النموذج في بداية القرن العشرين، حيث اقتصر في بادئ الأمر على قياس معدل العائد على الاستثمار من خلال اشتقاقه من نسبتين تعبر النسبة الأولى عن كفاءة الإدارة بتحقيق الأرباح وهي نسبة صافي الربح إلى إجمالي المبيعات فيما تعبر النسبة الثانية عن كفاءة الإدارة في استخدام موجوداتها وهي نسبة صافي المبيعات إلى إجمالي الموجودات، في عام 1970 تم تطوير هذا النموذج ليتحول من معدل العائد على الاستثمار إلى معدل العائد على حقوق الملكية عن طريق إضافة نسبة ثالثة له تخص المخاطرة وهي النسبة المتعلقة بمضاعف الرفع المالي [2].

ويمكن حساب معدل العائد على حقوق الملكية بالعلاقة التالية:[3]

معدل العائد على حقوق الملكية (ROE) = الدخل الصافي/ حقوق الملكية

---

[1] حربي محمد عريقات، سعيد جمعة عقل، مرجع سبق ذكره، ص144.

[2] علاء عبد الحسين صالح، صفاء الدين فاضل عدي، **تقييم أداء الشركات العراقية باستخدام نموذج العائد على حقوق الملكية**، مجلة الغزي للعلوم الإقتصادية والإدارية، العدد25، جامعة البصرة، العراق، 2008، ص- ص 148- 149.

[3] A. Kijewska, **Determinants of the return on equity ration (ROE) on the exemple of companies from metallurgy and mining sector in poland**, the silesian university of thechnology, Gliwice, poland, 2016, p285.

يقيس لنا هذا المؤشر الدخل الصافي لكل وحدة نقدية من حقوق الملكية خلال فترة زمنية معينة، كلما ارتفع هذا المعدل كان أفضل بالنسبة للبنك لأنه يمكنه من تعظيم ثروة الملاك، وزيادة نسبة الأرباح المحتجزة وبالتالي رأس مال البنك.

يقيس معدل العائد على حقوق الملكية مدى كفاءة الإدارة في استغلال أموال الملاك وقدرة هذه الأموال على توليد الأرباح.

ثانيا: معدل العائد على الأصول (ROA)

تعتبر هذه النسبة مؤشرا على مدى ربحية المصرف بالنسبة لمجموع أصوله، وتقيس كفاية الإدارة في استخدام الأصول لتوليد الأرباح، تعتمد بشكل كبير على حجم الأصول المستخدمة في الاستثمار، وبالتالي تستخدم للمقارنة بين المصارف لمعرفة حجم الأرباح الناتجة عن استثمار الأصول [1].

يمكن حساب معدل العائد على الأصول بالعلاقة التالية:[2]

معدل العائد على الأصول **(ROA)** = صافي الدخل / مجموع الأصول

يقيس مقدار الدخل الصافي لكل وحدة نقدية من إجمالي الأصول التي تم امتلاكها خلال فترة زمنية معينة وكلما كان هذا المعدل مرتفع دل على كفاءة البنك على الاستخدام الأمثل للأصول.

ثالثا: مضاعف حقوق الملكية (EM)

يقوم مضاعف حقوق الملكية بمقارنة الأصول مع حقوق الملكية، حيث تشير القيمة الأكبر من هذا المضاعف إلى درجة أكبر من التمويل بالديون مقارنة بحقوق الملكية وهكذا فإن مضاعف حقوق الملكية **(EM)** يقيس الربح المالي كما يمثل مقياس لكل من الربح والمخاطرة [3].

مضاعف حقوق الملكية **(EM)** = إجمالي الأصول / إجمالي حقوق الملكية

---

[1] لانا نبيل زاهر، **أثر السيولة والكفاية الإدارية والملاءة المالية على ربحية المصارف الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية**، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، المجلد36، العدد06، سوريا، 2014، ص400.

[2] Fayez Salim Haddad, **the relationship between economic value added and stock returns : evidence from jordanian banks**, international research , journal of finance and economics ,2012,p10.

[3] طارق عبد العال حماد، "**تقييم أداء البنوك التجارية "تحليل العائد والمخاطرة**"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2001، ص82.

ويرتبط معدل العائد على حق الملكية **(ROE)** بالعائد على الأصول **(ROA)** من خلال مضاعف حق الملكية **(EM)** وذلك كالآتي:[1]

العائد على حقوق الملكية **(ROE)** = (صافي الدخل / إجمالي الأصول) × (إجمالي الأصول / إجمالي حقوق الملكية)

إذن: العائد على حقوق الملكية = العائد على الأصول × الرفع المالي.

– ما يستفاد من هذه الصيغة أنها تفسر الأداء بشكل أفضل، فإذا حققت مؤسسة ما عائد على حقوق الملكية مرتفع أو منخفض فإنه يمكن إرجاع سبب هذا الارتفاع أو الانخفاض إلى العائد على الأصول أو إلى الرافعة أو لكليهما.

إذا كان السبب في ارتفاع العائد على حقوق الملكية يعود إلى الرافعة المالية، فإن على المساهمين التعرف على مستوى الخطر المقابل لهذا الارتفاع، أما إذا كان الارتفاع سببه العائد على الأصول فيرجع هذا إلى الإدارة الجيدة للأصول [2].

رابعا: منفعة الأصول (AU)

ويسمى استعمال الأصول، حيث يدل هذا المؤشر على الاستغلال أو الاستعمال الأفضل للأصول أي إنتاجية الأصول وتقاس بالعلاقة التالية:[3]

منفعة الأصول = إجمالي الإيرادات / إجمالي الأصول

يقيس هذا المؤشر حجم الإيراد لكل وحدة نقدية من الأصول التي تم امتلاكها خلال فترة زمنية معينة وكلما كان مرتفعا دل على الاستخدام الأمثل للأصول من طرف البنك.

---

[1] المرجع السابق، نفس الصفحة.

[2] محمد جموعي قريشي، **تقييم أداء المؤسسات المصرفية(دراسة حالة لمجموعة من البنوك الجزائرية خلال الفترة 1994–2000)**"، مجلة الباحث، العدد03، جامعة ورقلة الجزائر، 2004، ص91.

[3] ياسمينة خمقاني، **قياس الكفاءة المصرفية باستخدام نموذج العائد على حقوق الملكية(دراسة حالة مجموعة من البنوك الجزائرية 2007–2012)** ، مذكرة ماستر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2013–2014، ص10.

خامسا: مؤشر هامش الربح (PM)

يساوي هذا المؤشر حاصل قسمة الدخل الصافي على إجمالي الإيرادات، ويقوم بقياس الدخل الصافي المحقق لكل وحدة نقدية واحدة من إجمالي الإيرادات فهو يبين مدى كفاءة البنك في تسيير ومراقبة تكاليفه.

هامش الربح = الدخل الصافي / إجمالي الإيرادات

منفعة الأصول = إجمالي الإيرادات / إجمالي الأصول

هامش الربح = الدخل الصافي/ إجمالي الإيرادات

وعليه فإن:

العائد على الأصول = هامش الربح × منفعة الأصول

AU×PM = ROA

تحدد العلاقة السابقة نوعية الأداء، فتحقيق البنك لعائد على الأصول مرتفع يعود إما لهامش الربح أو منفعة الأصول أو كلاهما، كما أن الأداء السيئ يرجع لانخفاض إحدى المعدلين أو كلاهما، فإذا كان الارتفاع في العائد على الأصول يعود لهامش الربح يدل هذا على أن البنك كفؤ في التحكم بتكاليفه، أما إذا عاد الارتفاع لمنفعة الأصول فيدل هذا على الاستخدام الأفضل للأصول [1].

سادسا: معدل العائد على الودائع (ROD)

يتم حسابه كالآتي:

معدل العائد على الودائع = صافي الأرباح بعد الضرائب / إجمالي الودائع

[1] شريفة جعدي، **قياس الكفاءة التشغيلية في المؤسسات المصرفية (دراسة حالة عينة من البنوك العاملة في الجزائر خلال الفترة 2006-2012)** ، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2013-2014، ص97.

يستخدم هذا المعدل في قياس كفاءة المصرف على توليد الأرباح من الودائع التي استطاع الحصول عليها، ويقيس هذا المعدل نصيب كل وحدة من وحدات الودائع من صافي الربح المتحقق للمصرف التجاري بعد دفع الضرائب [1].

سابعا: معدل العائد على الأموال المتاحة (ROF)

يقيس هذا المعدل نسبة صافي الأرباح المتولدة إلى جملة الموارد المتاحة الممثلة في الودائع وحقوق الملكية، ويتم احتساب هذا المعدل على النحو التالي:[2]

معدل العائد على الموارد المتاحة = صافي الربح بعد الضريبة/ (حقوق الملكية + الودائع)

المبحث الثالث: إدارة الربحية في البنوك الإسلامية

تسعى البنوك الإسلامية كغيرها من البنوك التقليدية والمؤسسات المالية إلى تحقيق الربحية التي تعتبر من الأهداف الرئيسية المراد الوصول إليها، فتسعى إلى تعظيمها من خلال العديد من الآليات.

وتعد الربحية مرآة عاكسة للأداء الكلي للبنوك حيث تعتمد في تقييمه على مجموعة من المؤشرات وسيتم التطرق إليها في هذا المبحث، بالإضافة إلى بعض المحددات الداخلية والخارجية التي تؤثر على أداء وربحية هذه البنوك.

المطلب الأول: محددات الربحية في البنوك الإسلامية

تواجه البنوك الإسلامية العديد من العوامل التي تؤثر على ربحيتها ويمكن تقسيمها إلى عوامل داخلية وعوامل خارجية.

---

[1] نصر حمود مزنان فهد، **أثر السياسات الاقتصادية في أداء المصارف التجارية**، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص- ص 59- 60.

[2] منير إبراهيم هندي، **إدارة البنوك التجارية (مدخل اتخاذ القرارات)**، الطبعة الثالثة، المكتب العربي الحديث، مصر، 2006، ص436.

أولا: المحددات الداخلية

تشمل العوامل الداخلية المحددة لأداء وربحية البنوك الإسلامية ما يلي:[1]

1- إدارة المصرف: تتأثر ربحية البنوك الإسلامية بمدى قدرة إدارة هذه البنوك على الموازنة بين العائد والمخاطر، وعلى تخفيض التكاليف وزيادة الإيرادات من خلال خبرة الإدارة وقدرتها على التخطيط والتنظيم والتوجيه والرقابة وربحية البنوك بصفة عامة ما هي إلا ترجمة لجملة من القرارات التي تتخذها إدارات تلك البنوك، فالإدارة الرشيدة هي التي تتخذ القرارات التي تمكنها من تعظيم ربحية البنك من خلال الموازنة بين الربحية والسيولة والأمان؛

2- حجم المصرف: يقاس حجم البنك عادة بمقدار ما يملكه من موجودات وحقوق ملكية، ففي حالة قياس حجم البنك بموجوداته فإن زيادة هذه الأخيرة يؤدي إلى زيادة قدرة البنوك على الاستثمار، فمن المتوقع دائما أن زيادة موجودات المصرف سوف تؤدي إلى زيادة ربحيتها [2].

وفي حالة قياس حجم البنك بما يملكه من حقوق ملكية نجد أن البنوك التي تملك حقوق ملكية كبيرة تكون الأموال المتاحة لديها أكبر وقدرتها على استثمار أوسع ومع زيادة حقوق الملكية تزيد ثقة المتعاملين مما ينعكس على حجم الودائع لديها وبالتالي زيادة الرافعة المالية التي تؤدي بدورها إلى تعظيم معدل العائد على حقوق الملكية؛

3- هيكل الودائع: تركز البنوك الإسلامية على جذب ودائع الاستثمار طويلة الأجل المشاركة للأرباح، لأنها تعطي للبنوك مرونة أكبر في توظيفها في استثمارات طويلة الأجل نسبيا دون الاعتبار لعامل السيولة، وذلك في سبيل تحقيق ربحية أكبر؛

---

[1] باسل جبر حسن أبو زعيتر، **العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية العاملة بفلسطين**، مذكرة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية بغزة، فلسطين، 2006، ص- ص 95- 102.

[2] بسام الحسين، **العوامل المؤثرة على ربحية المصارف الخاصة في سوريا (دراسة تطبيقية)**، مجلة جامعة البعث، المجلد38، العدد33، سوريا، 2016، ص83.

4- توظيف الموارد المالية: توجه البنوك الإسلامية الجانب الأكبر من مواردها المالية في منح التمويل والاستثمار كونهما يعتبران أهم مجالات الاستثمار للبنك الإسلامي، إذ أنه بزيادة نسبة الموارد المستثمرة في تلك الموجودات تزداد ربحية البنك؛

5- التوازن بين السيولة والربحية: السيولة والربحية هدفان متعارضان لكنهما متلازمان، فزيادة الربحية تتطلب الاستثمار في المزيد من الأموال والأصول الأقل سيولة وهذا يتعارض مع هدف السيولة، والاحتفاظ بالأموال على شكل نقد أو شبه نقد يعني زيادة الأصول التي تحقق عوائد أو تحقق عوائد منخفضة هذا ما يتعارض مع هدف الربحية، من هنا فإنه يجب على الإدارة المصرفية خلق توازن بين السيولة والربحية؛

6- عمر المصرف: زيادة عمر المصرف يلعب دورا كبيرا في التأثير على ربحيته فالمصارف التي لها أعمار طويلة وحسنة السمعة تحوز على ثقة الجمهور أكثر من المصارف الجديدة؛

7- عدد موظفي المصرف: زيادة عدد موظفي المصرف تؤدي إلى زيادة الطاقة الإنتاجية له، وبالتالي زيادة الربحية؛

8- عدد فروع المصرف: إن الانتشار الجغرافي للمصرف وخاصة في المناطق ذات الكثافة السكانية سيعمل على زيادة عدد المتعاملين معه ما يؤدي إلى زيادة حجم الودائع وكذلك حجم التسهيلات وعمليات البنك ما يؤدي إلى زيادة معدلات الربحية.

ثانيا: المحددات الخارجية

من العوامل الخارجية المحددة والتي يمكن أن يكون لها تأثير في ربحية البنوك الإسلامية ما يلي:[1]

1- التشريعات القانونية والضوابط المصرفية: تؤثر هذه الأخيرة بدرجة كبيرة في ربحية المصارف بشكل عام، حيث تهدف إلى ضبط الأداء المصرفي والحفاظ على سلامته المالية وحماية أموال المودعين، ما يشكل التزامات إضافية على بعض المصارف؛

[1] منذر مرهج وآخرون، **تحديد العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية باستخدام التحليل المتعدد المتغيرات**، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد36، العدد2، سوريا، 2014، ص334.

2- السياسة النقدية: تؤدي السياسة النقدية للمصارف المركزية دورا بالغ الأهمية في التأثير في سياسات المصارف فيما يتعلق بإدارة موجوداتها ومطلوباتها [1].

3- المنافسة: تؤثر المنافسة بين البنوك الإسلامية والبنوك الأخرى على ربحيتها، وذلك لمحدودية الموارد المتاحة لكلاهما، فالبنوك التقليدية تقوم بدفع معدلات فائدة عالية للحصول على هذه الموارد، هذا الأمر يؤثر على صافي الأرباح ومعدلات الربحية، أما البنوك الإسلامية فلا تتعامل بالفوائد، حيث تسعى دائما في سبيل كسب المزيد من الموارد المالية إلى منح العملاء تحفيزات ومزايا تشجيعية لهم، ما ينعكس على إيرادات وربحية هذه البنوك.

4- الظروف السياسة والاقتصادية: تتأثر ربحية المصارف بشكل كبير بمدى استقرار الظروف الاقتصادية والسياسة في الدولة، فكلما اتجهت الظروف السياسية والاقتصادية نحو الاستقرار كلما زادت الظروف المناسبة لتحقيق الربحية[2].

5- الوعي المصرفي: تتأثر الربحية بمدى الوعي المصرفي في المجتمع فكلما زاد مستوى الوعي المصرفي في المجتمع كلما ازداد تعامل المجتمع مع البنوك الإسلامية وبالتالي زيادة حصولها على موارد يتم استخدامها من أجل تحقيق الربحية[3].

المطلب الثاني: آليات تعظيم الربحية في البنوك الإسلامية

تعتمد البنوك الإسلامية في تعظيم ربحيتها على مجموعة من الآليات نذكر منها: [4]

1- تسعير الخدمات المصرفية: يرتبط تسعير الخدمات المصرفية بعامل الإيرادات والعوائد المتوقعة من ممارسة نشاط اقتصادي معين فضلا عن كلفة الخدمة المصرفية، ويستفاد من تسعير الخدمة المصرفية في

---

[1] ريما حيدر شيخ السوق، **أثر كفاية رأس المال في ربحية المصارف التجارية الخاصة في سورية**، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة حماة، سوريا، 2017، ص31.

[2] أحمد حسين أحمد المشهراوي، **أثر متغيرات عناصر المركز المالي في ربحية المصارف الإسلامية**، مذكرة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2007، ص66.

[3] المرجع السابق، نفس الصفحة.

[4] إبراهيم عبد الحليم عبادة، **مؤشرات الأداء في البنوك الإسلامية**، الطبعة الأولى، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص- ص137- 140.

جعلها أكثر ملائمة لقدرة العميل بحيث يستطيع تحملها، ويشتمل تسعير الخدمة المصرفية تحديد رسوم الخدمات غير الاستثمارية وحصة المضارب في عوائد الودائع الاستثمارية؛

2- الاستفادة من وفورات الإنتاج الكبير: ويتأتى ذلك من خلال زيادة الموجودات الاستثمارية إلى حقوق الملكية وتشير نظرية وفورات الحجم الكبير إلى أن التوسع في حجم الوحدة المصرفية يتبعه توسع في الإنتاج يؤدي إلى زيادة في التكاليف بمعدل أقل من معدل زيادة الإنتاج، ومن هنا فإن متوسط الكلفة يتجه في الأجل الطويل إلى الانخفاض ، وبالتالي القدرة على تحقيق معدل عال من الربح بسبب تدنية التكاليف؛

3- انتقاء الاستثمارات ذات العوائد المرتفعة : كلما كان حجم البنك كبيرا في رأس ماله استطاع الوصول إلى المشروعات المرتفعة العوائد، وفي نفس الوقت قوة المركز المالي للبنك تسهم في جذب الودائع الاستثمارية لثقة أصحاب الودائع بالبنك، ويمكن الاستفادة من الاستثمارات مرتفعة العوائد من خلال:

- إدارة مخاطر ناجحة؛
- إستراتجية نمو مستمر من خلال التغطية الجغرافية؛
- الاستفادة من الاندماج ووفورات الحجم الكبير؛

4- رفع نسبة توظيف الموارد المتاحة إلى أقصى حد ممكن: وترتبط هذه المسالة بإدارة السيولة في البنك من جهة وبسياسة البنك المركزي من جهة ثانية، إذ أن البنك المركزي يفرض نسبة سيولة نقدية على البنوك الإسلامية وغيرها، أما ما يمكن أن يؤثر فيه البنك هو كيفية إدارة المتاح من موارد الاستفادة من الفرص المتاحة في الاستثمار بقدر الإمكان؛

5- كفاءة نفقات البنك في تحصيل الإيرادات: يمكن للبنك الإسلامي تحقيق كفاءة النفقات من خلال زيادة كفاءة العاملين فيه، وتقاس كفاءة النفقة بنسبة ما ينفق البنك إلى مجموع إيراداته وهذه النسبة كلما انخفضت فإن ذالك يعني كفاءة الوحدة النقدية المنفقة من قبل البنك، ويمكن زيادة الكفاءة الإنتاجية من خلال:

- ربط الأجور بقدر الإمكان بالإنتاج الحقيقي وليس لاعتبارات شخصية أو غيرها؛
- أن يكون الاختيار للعامل من خلال الرغبة والخبرة؛
- رفع الدرجات المهنية بالكفاءة فضلا عن المؤهلات العلمية وغيرها؛
- التدريب والتأهيل وإدخال المكافآت الدورية في برنامج الحوافز؛

6- سرعة اتخاذ القرارات والاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات: يعتبر من أهم عناصر تحقيق الربحية، حيث تساهم في اتخاذ القرار في الوقت المناسب، وتعتمد على إمكانية وصول المعلومات إلى الإدارة بشكل مؤسسي، ويمكن اختصار الوقت على العملاء في البنوك الإسلامية، وجعل المعاملة تتم في إدارة واحدة دون الرجوع إلى إدارة عليا في البنك للتوفير على العملاء، وبالتالي يحقق البنك رواجا ما يعني جذب عملاء جدد، بسبب هذه المرونة التي يتبعها البنك.

المطلب الثالث: مؤشرات قياس ربحية البنوك الإسلامية

من بين المؤشرات التي تعتمدها البنوك الإسلامية في قياس الربحية ما يلي:[1]

1- معدل العائد على حقوق الملكية (ROE): ويساوي هذا المؤشر صافي الأرباح مقسومة على إجمالي حقوق الملكية، وهكذا يمكن قياس النسبة المئوية للعائد لكل وحدة نقدية مستخدمة من حقوق الملكية، وكلما ارتفع هذا العائد كلما كان الأمر أفضل لأن هذا يعني أن البنك يمكنه توزيع المزيد من الأرباح على المساهمين وإضافة المزيد إلى الأرباح المحتجزة في الحالات التي تزيد فيها الأرباح؛

يتم حسابه وفق المعادلة التالية:[2]

معدل العائد على حقوق الملكية (ROE) = الأرباح الصافية / إجمالي حقوق الملكية

2- معدل العائد على الأصول(ROA): ويشير هذا المؤشر إلى صافي الأرباح الناتجة على استخدام كل وحدة نقدية واحدة من إجمالي أصول البنك ويساوي صافي الأرباح مقسومة على إجمالي أصول البنك؛

العائد على الأصول (ROA) = الأرباح الصافية/ إجمالي أصول لبنك

---

[1] عمر بوجميعة، **تقييم الأداء المالي وتحليل محددات الربحية في البنوك الإسلامية**، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة جيجل، الجزائر، 2013-2014، ص- ص 131-133.

[2] Majed Abdel Majid kabajeh and others, **the relationship between the ROA, ROE and ROI Ratios with jordanian isurance public companies market share prices**, international journal of humanities and social science vol.2, No.11,june 2012, p116.

ويرتبط معدل العائد على حقوق الملكية ROE بمعدل العائد على الأصول ROA من خلال مضاعف حقوق الملكية أو الرقم المالي حيث أن هذا الأخير يساوي إجمالي الأصول مقسومة على إجمالي حقوق الملكية أو الواقع المالي حيث أن هذا الأخير يساوي إجمالي الأصول مقسومة على إجمالي حقوق الملكية وذلك كما يلي:

العائد على حقوق الملكية (ROE) = (الأرباح الصافية / إجمالي حقوق الملكية) × (إجمالي الأصول /حقوق الملكية)

أي أن: العائد على حقوق الملكية (ROE) = العائد على الأصول (ROA) × الرفع المالي (EM)

ويقوم مضاعف حقوق الملكية بمقارنة الأصول مع حقوق الملكية، حيث تشير القيمة الأكبر من هذا المضاعف إلى درجة أكبر من التمويل الخارجي مقارنة بحقوق الملكية، وهكذا فإن مضاعف حقوق الملكية يقيس الرفع المالي كما يمثل مقياس لكل من الربح والخسارة، وكلما كان معدل الرفع المالي مرتفعا أدى ذلك إلى زيادة العائد على حقوق الملكية، وذلك في الحالات التي يكون فيها صافي الدخل موجبا، إلا أن ذلك يشير في نفس الوقت إلى مخاطر رأس مال مرتفعة؛

3- هامش الربح (PM): يقوم بقياس قدرة البنك على الرقابة والسيطرة على إجمالي المصروفات، وذلك لأن صافي الدخل يساوي إجمالي الإيرادات مطروحا منها إجمالي المصروفات والضرائب؛

ويتم حسابه كما يلي:[1]

معدل هامش الربح = الأرباح الصافية / إجمالي الإيرادات

ويتم تحليل هامش الربح في البنوك الإسلامية إلى العديد من النسب كما يلي:

- نسبة تكلفة الاستثمار المطلقة للعملاء = تكلفة حسابات الاستثمار المطلقة للعملاء/ إجمالي الإيرادات

- نسبة التكاليف الإدارية = التكاليف الإدارية/ إجمالي الإيرادات

[1] الطيب بولحية، عمر بوجميعة، **تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية (دراسة تطبيقية على مجموعة من البنوك الإسلامية للفترة 2009-2013)**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الرابع عشر، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، 2016، ص7.

- نسبة الاستهلاكات والإطفاءات = الاستهلاكات والإطفاءات/ إجمالي الإيرادات

- نسبة المخصصات = مخصصات مختلفة/ إجمالي الإيرادات

- نسبة الضرائب = الضرائب والرسوم/ إجمالي الإيرادات

مجموع هذه النسب وهامش الربح يساوي واحد صحيح، وكلما انخفضت أي نسبة من النسب الخمسة السابقة كلما أدى ذلك إلى ارتفاع ربحية البنك؛

4- منفعة الأصول (AU): تمثل نسبة الإيراد الكلي المحقق لكل وحدة نقدية من الأصول ويتم تقسيم إجمالي الإيرادات إلى الدخول المحققة من مختلف الاستثمارات والخدمات التي قام بها البنك؛

منفعة الأصول = إجمالي الإيرادات / إجمالي الأصول

حيث تشير هذه العلاقة إلى إجمالي عائد الأصول الناتج عن إيرادات الاستثمارات المطلقة (إيرادات التمويلات، الاستثمارات وإيرادات ذمم البيوع) وإيرادات الأوراق المالية والخدمات المصرفية بالإضافة إلى نصيب البنك من الاستثمارات المقيدة وكذا الإيرادات التشغيلية الأخرى؛

5- معدل العائد على حسابات الاستثمار (ROD): يعتمد التمويل الإسلامي على المبدأ الأساسي لتقاسم الأرباح والخسائر بين أصحاب المصلحة المشاركين في نشاط اقتصادي محفوف بالمخاطر، وتنطبق هذه القاعدة أيضا على المودعين لدى البنوك الإسلامية الذين اختاروا إيداع مدخراتهم في حسابات الاستثمار ذات العوائد المتغيرة اعتمادا على ربحية البنك، وفي نهاية الفترة تقوم البنوك الإسلامية باقتسام أرباحها مع المودعين الذين يقبلون مخاطر الاستثمار [1].

فتسعى للحصول على عائد مناسب لهم باعتبارهم شركاء في الربح والخسارة، لذلك يجب أن يكون عائد المودع في البنك الإسلامي يتناسب مع درجة المخاطر التي يتحملها، ومن بين مؤشرات قياس ربحية البنوك الإسلامية نجد معدل العائد على حسابات الاستثمار حيث يعرّف على أنه صافي الدخل مقسوما على

[1] Anour Hassoune, **Islamic Bnks' profitability in an interest rate cycle**, international journal of islamic financial services, vol4, N02, widyagamar university of malong, indonesia, september, 2002, p1.

إجمالي الودائع الاستثمارية، حيث يظهر قدرة البنك على المنافسة للحصول على الأموال وكفاءته في جمع الودائع وتحويلها إلى استثمارات مربحة [1].

ويتم حسابه بالعلاقة التالية:

معدل العائد على حسابات الاستثمار(ROD) = (صافي الدخل/ إجمالي الودائع الإستثمارية)

[1] Abdel Hammed M. Bshir, **Risk and profitabilty measures in islamic banks : the case of two sudanese banks islamic economic studies**, vol6, N02, sudai, arbia, may, 1999, p11.

خلاصة:

مما سبق نستخلص أن البنوك الإسلامية هي مؤسسة مالية تعتمد في كافة تعاملاتها المصرفية والاستثمارية على أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية ما جعلها وجهة كل من يرغب في الكسب الحلال حيث تقوم بتوظيف مواردها سواءا الداخلية أو الخارجية في صيغ إسلامية (مشاركة، مرابحة، مضاربة، استصناع سلم...إلخ)، حيث تعتمد في ذلك على المبدأ الأساسي المتمثل في المشاركة في الربح والخسارة بين البنك والمتعاملين، وهذا ما جعلها تختلف عن البنوك التقليدية في العديد من المبادئ وأسس العمل، مع وجود أوجه تشابه بينهما.

وتسعى هذه البنوك على غرار البنوك التقليدية إلى تحقيق هدف رئيسي وهو الربحية والعمل على تعظيمها، باعتبارها معيار يعكس مدى نجاح إدارة البنك ومركزه المالي في السوق المصرفي.

وتتأثر الربحية في البنوك الإسلامية بمجموعة من المحددات الداخلية والخارجية ويتم قياسها في كل من البنوك الإسلامية والتقليدية بمجموعة من المؤشرات أهمها معدل العائد على حقوق الملكية الذي يقيس مدى كفاءة الإدارة واستغلال أموال الملاك وقدرتها على توليد الأرباح، معدل العائد على الأصول حيث يقيس كفاية الإدارة في استخدام الأصول لتوليد الأرباح، وهامش الربح الذي يبين مدى كفاءة البنك في تسيير ومراقبة تكاليفه، كما تنفرد البنوك الإسلامية بمؤشر آخر لقياس الربحية وهو معدل العائد على حسابات الاستثمار والذي يظهر مدى قدرة البنك على جذب الودائع وتحويلها إلى استثمارات مربحة.

الفصل الثاني: معايير السيولة وفق بازل3 وتطبيقها في ا لبنوك الإسلامية

تمهيد

- المبحث الأول: معايير السيولة وفق بازل3

- المبحث الثاني: معايير السيولة وفق بازل3 والبنوك الإسلامية

- المبحث الثالث: الآثار المتوقعة لتطبيق معايير السيولة وفق بازل3 على ربحية البنوك الإسلامية

خلاصة الفصل

تمهيد:

دفعت الأزمة المالية العالمية 2008 إلى مراجعة عميقة وشاملة للأنظمة والتشريعات المالية والمصرفية على المستوى المحلي في كل دولة وكذلك على المستوى الدولي بالنسبة للمعايير والقواعد المصرفية الدولية، وقد قامت العديد من الهيئات الرسمية والخاصة المحلية والعالمية بإجراء دراسات وتحليلات شاملة لمعرفة أسباب هذه الأزمة واقتراح الإصلاحات المطلوبة لتعزيز صمود الأنظمة المالية والمصرفية وجعلها أقل عرضة للأزمات.

ومن بين الأمور الأساسية التي أوضحتها الأزمة وجود قصور في اتفاقية بازل2، بالإضافة إلى مشكلة السيولة التي عانت منها البنوك سواءا على المستوى الكلي أي الجهاز المصرفي ككل أو على المستوى الجزئي المتمثلة في عدم سيولة التمويل والسوق، وهذا ما دفع بلجنة بازل للرقابة المصرفية بإصدار اتفاقية بازل3 التي تضمنت تعديلات واسعة وجوهرية على دعامات بازل2 بالإضافة إلى إصدار معايير جديدة خاصة بالسيولة.

– بالنسبة للبنوك الإسلامية فهي لم تتأثر كثيرا بتداعيات هذه الأزمة على عكس البنوك التقليدية، لذلك لم تحرص على إصدار مثل هذه المعايير، ولكنها ملزمة بالتقيد بها كي تكون لها مصداقية على المستوى العالمي، هذا ما دفع بمجلس الخدمات المالية الإسلامية بإصدار معايير تتوافق مع ما جاءت به بازل3 فيما يخص السيولة وتراعي خصوصية البنوك الإسلامية، ورغم أن تطبيق هذه المعايير يمكن أن تعرضها للعديد من التحديات، التي يجب عليها مواجهتها خاصة أن لجنة بازل عند إصدارها لهذه المعايير لم تراعي خصوصية هذه البنوك، إلا أنها سارعت لتطبيقها من أجل منافسة البنوك التقليدية.

ومن أجل الإلمام أكثر بالموضوع تم تقسيم هذا الفصل إلى 3 مباحث كما يلي:

المبحث الأول: معايير السيولة وفق بازل3

المبحث الثاني: معايير السيولة وفق بازل3 والبنوك الإسلامية

المبحث الثالث: الآثار المتوقعة لتطبيق معايير السيولة وفق بازل3 على ربحية البنوك الإسلامية.

المبحث الأول: معايير السيولة وفق بازل3

أعلنت لجنة بازل للرقابة المصرفية عن إصلاحات للقطاع المصرفي تضمنت إجراء تعديلات واسعة وجوهرية على دعامات بازل الثانية كما أضافت بعض المعايير الجديدة الخاصة بالسيولة، وأطلق على هذه الإصلاحات اسم بازل3، وفي هذا المبحث سيتم التطرق إلى المعايير الجديدة الخاصة بالسيولة الكيفية والكمية التي جاءت بها بازل3.

المطلب الأول: بازل3

في هذا المطلب سيتم عرض وبيان أسباب صدور بازل3، تعريفها وأهم أهدافها.

أولا: أسباب صدور بازل3

رغم أهمية ما جاءت به اتفاقية بازل الثانية إلا أن الأزمة المالية العالمية أظهرت بعض الثغرات في هذه الاتفاقية استدعت اجتماع لجنة بازل لدراسة أسباب الأزمة، فأظهرت هذه الدراسة بعضا من القصور في مقررات بازل2 أهمها ما يلي:[1]

- **نقص رؤوس الأموال الملائمة:** كشفت الأزمة المالية العالمية أن البنوك في مختلف دول العالم لا تتوفر على المستوى الكافي من الأموال الخاصة ذات النوعية الجيدة لتغطية المخاطر التي تواجه العمل المصرفي؛

- **نقص في سيولة البنوك:** كان من نتائج تسابق البنوك في الدول المتقدمة لتوظيف أموالها من اجل تعظيم أرباحها إهمالها لقضية السيولة، وهو ما كان له انعكاس سلبي عليها حيث لم تتمكن من الإيفاء بطلبات عملائها بمجرد ظهور بوادر الأزمة والتي نتج عنها تهافت المودعين على سحب أموالهم من البنوك؛

- **عدم شفافية السوق:** بينت الأزمة أن هناك نقصا في شفافية السوق نتيجة عدم كفاية مستوى الإفصاح المصرفي، مما عقد من عملية تقييم الأموال الخاصة ومقارنتها من بنك إلى آخر، كما أن مؤسسات تقييم المخاطر قد عملت على تضليل المستثمرين من خلال منح تقييم عالي لمحافظ مالية تحتوي على أصول عالية المخاطر؛

---

[1] صادق أحمد عبد الله السبئي، "**إمكانية تلبية المصارف الإسلامية لمتطلبات اتفاقيات بازل3: دراسة تطبيقية على المصارف الإسلامية السعودية**"، مجلة أمارباك، الأكاديمية الأمريكية العربية للعلوم والتكنولوجيا، المجلد السابع، العدد الحادي والعشرون، تكساس، الولايات المتحدة الأمريكية، 2016، ص182.

- **إهمال بعض أنواع المخاطر:** رغم أن اتفاقية بازل2 قد جاءت بمفهوم موسع للمخاطر المصرفية، إلا أن هناك العديد من المخاطر أهملتها وساهمت بشكل كبير في إحداث الأزمة، ومنها مخاطر المحافظ المالية للتفاوض، المخاطر الكبرى المرتبطة بالعمليات على المشتقات والتي شكلت نسبة هامة من نشاط البنوك؛

- **المبالغة في عمليات التوريق المعقدة:** حيث عمدت الكثير من البنوك إلى تخفيض متطلبات رأس المال من خلال التوريق وإعادة التوريق للأصول ونقلها من داخل الميزانية إلى خارجها، مظهرة بذلك معدل كفاية رأس المال أعلى من الواقع، وقد بالغت البنوك في الدول المتقدمة بشكل كبير في عملية التوريق في سنة 2007 حيث بلغت هذه الديون 10000 مليار دولار أمريكي في سوق التداول الأمريكي وهي تمثل 40% منه، بينما كانت قيمة السندات التي أصدرتها المؤسسات 5800 مليار دولار أمريكي، وبالتالي فالابتكارات المالية كان لها دور بارز في إحداث الأزمة العالمية المعاصرة.

- **الإفراط في المديونية:** لجأت البنوك إلى بناء مديونية مفرطة داخل وخارج الميزانية وهذا من اجل التعظيم من أثر الرفع المالي وزيادة مردوديتها، وقد ترافق ذلك مع تآكل تدريجي لمستوى ونوعية قاعدة رأس المال [1].

- مما سبق يمكن القول أن اتفاقية بازلII كان لها دورا هاما في إحداث الأزمة المالية وذلك نتيجة جوانب أهملتها وكانت بمثابة ثغرات استغلتها البنوك للتهرب من متطلبات الرقابة، أو نتيجة القصور في تطبيق ما جاءت به هذه الإتفاقية، ولهذا تولدت الحاجة إلى ضرورة إحداث إصلاح يمس خاصة قواعد ومعايير العمل المصرفي، والعمل وفق معايير دولية جديدة من شأنها أن تعزز صلابة البنوك في مواجهة المخاطر وتحمل الصدمات، وهو ما تجسد في اتفاقية بازلIII.

- **ثانيا: تعريف بازل3**

يمكن تعريفها بأنها:

- "اتفاقية إصلاحية تضم مجموعة من الإجراءات والمعايير الجديدة التي تم استنباطها من الدروس المستخلصة من الأزمة المالية العالمية" [2].

---

[1] حياة نجار، "**إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقيات بازل (دراسة واقع البنوك التجارية العمومية الجزائرية)**"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2013-2014، ص113.

[2] حياة نجار، **اتفاقية بازلIII وآثارها على النظام المصرفي الجزائري**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد13، جامعة جيجل، الجزائر، 2013، ص280.

– تعرف بأنها: "عبارة عن مجموعة شاملة من التدابير والجوانب الشاملة التي طورتها لجنة بازل للرقابة على المصارف، لتعزيز الإشراف وإدارة المخاطر في القطاع المصرفي" [1].

– مما سبق يمكن تعريفها بأنها: مجموعة من القواعد والمعايير المطورة أو المستحدثة من طرف لجنة بازل للرقابة المصرفية.

ثالثا: أهداف اتفاقية بازل3

تهدف لجنة بازل للرقابة والإشراف المصرفي من وراء إصدار اتفاقية بازل3 إلى تحقيق ما يلي: [2]

– تحسين قدرة القطاع المصرفي على امتصاص الصدمات الناجمة عن الضغوطات المالية والاقتصادية وبالتالي الحد من خطر تسريبها من القطاع المالي إلى الاقتصاد الحقيقي [3].

– تحسين عمليات إدارة المخاطر والحوكمة؛

– تعزيز الإفصاح والشفافية؛

– تخفيض مسايرة التنظيم للتقلبات الدورية؛

– معالجة القضايا التي فشلت اتفاقية بازل2 في إدارتها، والتي ظهرت خلال الأزمة المالية العالمية سنة 2008؛

– وتستهدف التدابير الإصلاحية التي جاءت بها اتفاقية بازل3 موضوعين أساسيين هما:

- **الاحتراز الجزئي:** أي تعزيز الاحتراز على مستوى البنوك فرادى مما سيساعد على صمودها خلال فترات الضغط؛
- **الاحتراز الكلي:** أي تعزيز الاحتراز على مستوى النظام ككل لمواجهة المخاطر النظامية التي قد تتضخم مع مرور الزمن.

---

[1] عبد المطلب عبد الحميد، "**الإصلاح المصرفي ومقررات بازل3**"، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2013، ص314.

[2] عبد الحميد بوشرمة، "**مقررات اتفاقية بازل3 ومدى تطبيقها في الأنظمة المصرفية للدول العربية (دراسة حالة الجزائر والأردن)**"، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد الثالث عشر، جامعة البليدة2، الجزائر، جوان2018، ص110.

[3] سارة بركات، **دور الإجراءات الاحترازية في مواجهة مخاطر سوء الحوكمة مع الإشارة لحالة الجزائر**، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد السابع عشر، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، جوان 2015، ص101.

المطلب الثاني: معايير السيولة الكيفية وفق بازل3

تتمثل معايير السيولة الكيفية وفق بازل3 في مجموعة من المبادئ التي أقرتها لجنة بازل للرقابة المصرفية، والتي تتدرج تحت خمس محاور رئيسية وهي:

- المحور الأول: المبدأ الأساسي لإدارة مخاطر السيولة والإشراف عليها.
- المحور الثاني: حوكمة إدارة مخاطر السيولة.
- المحور الثالث: قياس وإدارة مخاطر السيولة.
- المحور الرابع: الإفصاح.
- المحور الخامس: دور المشرفين.

وفيما يلي توضيح للمبادئ التي يرتكز عليها كل محور من المحاور المذكورة:[1]

المحور الأول: المبدأ الأساسي لإدارة مخاطر السيولة والإشراف عليها

- البنك مسؤول عن الإدارة السليمة لمخاطر السيولة، وعليه أن ينشئ إطارا قويا لإدارة هذه المخاطر بحيث يضمن احتفاظه بالسيولة الكافية بما في ذلك مجموعة من الأصول السائلة عالية الجودة، لمقاومة مجموعة من الأحداث الحرجة، كخسارة أو انخفاض قيمة كل من مصادر التمويل المضمونة والغير مضمونة، كما يجب على المشرفين تقييم مدى كفاية إطار إدارة مخاطر السيولة لدى البنك ووضع السيولة لديه، كما يجب اتخاذ إجراء فوري إذا كان البنك مقصرا في أي من المجالين لحماية المودعين والحد من الأضرار المحتملة للنظام المالي؛

المحور الثاني: حوكمة إدارة مخاطر السيولة

- ينبغي على البنك تحديد درجة تحمل مخاطر السيولة بما يتناسب مع إستراتيجية المصرف ودوره في النظام المالي؛
- يجب على الإدارة العليا وضع استراتيجيات وسياسات لإدارة مخاطر السيولة والتأكد من أن البنك يحافظ على سيولة كافية، مع القيام بمراجعة مستمرة للمعلومات حول التطورات المرتبطة بسيولة البنك وتقديم تقرير لمجلس الإدارة بشكل منتظم؛

---

[1] Basel Committee on banking supervision, **" Principles for sound liquidity risk management and supervision"**, Bank for international settlements, Switzerland, 2008, P-P 3-5.

– ينبغي على البنك إدراج تكاليف السيولة ومنافعها ومخاطرها في التسعير الداخلي وذلك لجميع أنشطة البنك المادية، ويجب ربط هذه التكاليف والمنافع بقطاعات الأعمال المختلفة من خلال استخدام آلية للتسعير، كما يجب أخذ عدة عوامل بعين الاعتبار عند احتساب التكاليف، المنافع والمخاطر كميا، كفترة الاحتفاظ بالموجودات أو المطلوبات ومنافع الاعتماد على مصادر الأموال المستقرة؛

المحور الثالث: قياس وإدارة مخاطر السيولة

– يجب أن يكون لدى البنك نهجا سليما لتحديد وقياس ومراقبة مخاطر السيولة، حيث يشمل هذا النهج إطارا قويا للتنبؤ الشامل بالتدفقات النقدية الناشئة عن الموجودات، المطلوبات والبنود خارج الميزانية، ضمن مدى زمني معين؛

– يتطلب من المصرف استمرار مراقبة مخاطر السيولة واحتياجات التمويل وذلك على مستوى كل وحدة من وحدات المصرف وعلى مستوى الأنشطة المختلفة وعلى مستوى مختلف العملات بحيث يتم الأخذ بالاعتبار المحددات القانونية والرقابية والتشغيلية المتعلقة بتحويل الأموال؛

– يجب على البنك وضع إستراتيجية تمويل توفر فعالية التنويع في مصادر ومدة التمويل، ويجب عليه المحافظة على استمرارية وجود في السوق الذي يختاره كمصدر لتمويله والمحافظة أيضا على علاقات قوية مع الجهات التي توفر له التمويل، كما يجب عليه قياس مقدرته على جمع الأموال بسرعة من كل مصدر بشكل دوري، مع تحديد العوامل الرئيسية التي قد تؤثر على مقدرته على جمع الأموال ومراقبتها وذلك للتأكد من استمرارية قدرته على جمع الأموال؛

– يجب على البنك إدارة وضع السيولة اليومية ومخاطرها و الوفاء بالتزامات الدفع والتسوية في الوقت المناسب سواءا في الظروف العادية أو الحرجة، وذلك بهدف عدم التأثير على وظائف أنظمة المدفوعات والتسوية؛

– يتطلب من المصرف أن يدير بفعالية الضمانات المتوفرة لديه في حال حاجته للسيولة (بحيث يتم التمييز بين الموجودات المثقلة بالرهونات وتلك الغير مثقلة بالرهونات) ويجب عليه مراقبة مكان الاحتفاظ بهذه الضمانات؛

– يجب على البنك إجراء اختبارات الضغط على أساس منتظم، لمجموعة متنوعة من سيناريوهات الضغط قصيرة وطويلة الأجل، واستخدام نتائج اختبارات الضغط لتعديل إستراتيجية إدارة مخاطر السيولة والسياسات ولتطور خطط التمويل للطوارئ؛

– يجب أن يكون لدى البنك خطة طوارئ للتمويل، بحيث توضح الإستراتيجيات اللازمة لمواجهة نقص السيولة في الأوضاع الطارئة، ويجب أن تحدد الخطة السياسات اللازمة للتعامل مع مختلف الظروف الطارئة التي قد تحصل وأن تحدد بوضوح المسؤوليات بما في ذلك الإجراءات التصعيدية، ويجب أن يتم اختبار هذه الخطة بشكل منتظم وتحديثها للتأكد من فعاليتها التشغيلية؛

– يجب على البنك الحفاظ على موجودات سائلة عالية الجودة وغير مرهونة، بحيث يتم الاحتفاظ بها كضمان لمختلف السيناريوهات الشديدة المتعلقة بالسيولة، ويجب ألا يكون أي عائق قانوني أو تنظيمي أو تشغيلي لاستخدام هذه الموجودات للحصول على التمويل؛

المحور الرابع: الإفصاح

– يجب على البنك أن يفصح بشكل دوري عن المعلومات التي من شأنها تمكين المشاركين في السوق من إصدار أحكام صريحة حول سلامة هيكل إدارة مخاطر السيولة ووضع السيولة للبنك؛

المحور الخامس: دور المشرفين

– يجب أن يقوم المشرفون بإجراء تقييم شامل ومنتظم لإطار إدارة مخاطر السيولة ووضع السيولة للبنك، لتحديد ما إذا كانت توفر مستوى كاف من المرونة اتجاه ضغط السيولة؛

– ينبغي على المشرفين إجراء تقييم منتظم لهيكل إدارة مخاطر السيولة ووضع سيولة المصرف وذلك بهدف مراقبة التقارير الداخلية، والمعلومات المتوفرة في السوق؛

– يجب على المشرفين التدخل في الوقت المناسب لمعالجة أوجه القصور في عمليات إدارة مخاطر السيولة أو وضع السيولة؛

– يجب على المشرفين التواصل مع المشرفين الآخرين والسلطات العامة الأخرى كالسلطات النقدية داخل وخارج الدولة، وذلك لتسهيل التعاون الفعال فيما يتعلق بالإشراف والرقابة على إدارة مخاطر السيولة.

المطلب الثالث: معايير السيولة الكمية وفق بازل03

قامت لجنة بازل باقتراح اعتماد نسبتين في الوفاء بمتطلبات السيولة، وتخدم هتين النسبتين غرضين مختلفين ولكنهما مكملان لبعضهما البعض، الأولى تتعلق بالسيولة قصيرة الأجل LCR، والثانية تتعلق بالمدى الطويل NSFR وهتين النسبتين مرفقتان بإنشاء مقاييس مراقبة، التي تساعد المشرفين في الرقابة والحفاظ على السيولة، وسيتم التطرق إلى هتين النسبتين في هذا المطلب.

أولا: نسبة تغطية السيولة Liquidity Coverge Ratio (LCR):

جاءت بازل03 بمعيار LCR من أجل ضمان أن البنك يحتفظ بمستوى مناسب من الأصول السائلة عالية الجودة لمواجهة ضغط سيولة شديد لفترة 30 يوم، حيث يعرف على أنه نسبة مخزون الأصول السائلة عالية الجودة إلى إجمالي التدفقات النقدية الصافية خلال الثلاثين يوما التالية[1].

ويتم حساب هذه النسبة كما يلي:[2]

نسبة تغطية السيولة = (الأصول السائلة عالية الجودة / صافي التدفقات النقدية خلال 30 يوم) ≥ 100%

ويتكون بسط هذه النسبة من:[3]

- النقد؛
- الاحتياطات النقدية لدى المصرف المركزي؛
- سندات الدين الحكومية الصادرة بالعملة المحلية؛
- المطالبات على الحكومة أو بكفالتها، والمطالبات على المصارف المركزية، المطالبات على منشآت القطاع العام باستثناء الحكومة المركزية، المطالبات على بنك التسويات الدولي وصندوق النقد الدولي المطالبات على البنوك المتعددة الأطراف والمطالبات على المفوضية الأوروبية، وذلك شريطة تحقق التالي:

- أن تأخذ وزن ترجيحي 0% وفقا لبازل2 (الطريقة المعيارية)
- وجود سوق لهذه الأدوات
- أن تكن المطالبات غير مصدرة من قبل مصارف أو مؤسسات مالية أخرى

بالإضافة إلى مكونات بسط النسبة أعلاه فإن لجنة بازل تقوم بجمع معلومات عن عدد من الأدوات الممكن إضافتها إلى بسط النسبة بعد إخضاعها إلى نسب خصم معينة قد تصل إلى 50% وفي حال إيفائها لعدد من الشروط؛

ومن هذه الأدوات:

---

(1) Han Hong and others , **"the information content of basel III liquidity risk measures"**, journal of Financial Stability ,united states of america, septembre, 2014, P92.

(2) Juan Ramirzez **, Handbook of basel III capital enhancingbank capital in practice**, john wiley & sons , united state of america ;2017 , p6.

(3) اللجنة العربية للرقابة المصرفية، **الإدارة السليمة لمخاطر السيولة والرقابة عليها**،صندوق النقد العربي، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2011، ص-ص29-30.

✓ السندات الصادرة عن الشركات

✓ السندات الصادرة عن المصارف

أما مقام النسبة فهو عبارة عن صافي التدفقات المتوقعة الخارجة والداخلة والتي يمكن أن تحدث في فترة الشدة خلال الفترة الزمنية قيد الدراسة، ولغرض احتساب هذه التدفقات يتم ضرب التدفقات النقدية الخارجة الناتجة عن الالتزامات داخل الميزانية أو خارجها بنسبة معينة، ولغرض احتساب التدفقات النقدية الداخلة، يتم ضرب المبالغ التي يمكن الحصول عليها بنسبة معينة تعكس حجم الأموال التي يمكن الحصول عليها عند حدوث الأحداث الحرجة.

وفقا لمعايير بازل3 الجديدة فإن مراحل تطبيق نسبة LRC يكون كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (2-1): مخطط تطبيق LCR

	2015	2016	2017	2018	2019
الحد الأدنى المطلوب LRC	%60	%70	%80	%90	%100

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على:

- Osama M. AL – Hares and kashif saleem, **"Islamic Banks financial performance and Implications of Basel III standards in the GCC : An Empirical Analysis" review of economics et finance**,volume 7,issue 1,academic research centre of canada, 2017, P84.

– حيث يبدأ الحد الأدنى المطلوب بنسبة 60% في 2015، ويرتفع سنويا بنسبة 10% حتى يصل إلى 100% في 1 جانفي 2019.

ثانيا: نسبة صافي التمويل المستقر Net Stable Funding Ratio (NSFR)

نسبة صافي التمويل المستقر (NSFR) هي نسبة جاءت لتشجيع وتحفيز البنوك على استخدام مصادر مستقرة لتمويل أنشطتها [1]،الهدف منها تحقيق أعلى المستويات للسيولة التمويلية في الأجل الطويل(سنة) وتقيس قيمة مصادر الأموال طويلة الأجل المتاحة للمصرف مقارنة بالتوظيفات في الأصول واحتمال وجود مطالبات تمويلية ناتجة عن الالتزامات خارج الميزانية، وتستخدم لقياس السيولة البنيوية في المدى المتوسط

[1] M.Jayadev , "Basel III implementation : Issues and challenges for indian banks", scivers science direct, II MB Management Review, india, 2013, P 117.

والطويل، وتحسب بنسبة مصادر التمويل لدى المصرف (المطلوبات وحقوق الملكية) إلى استخدامات هذه المصادر، ويجب أن لا تقل عن 100% [1].

– ويتم حساب نسبة صافي التمويل المستقر بالعلاقة التالية: [2]

نسبة صافي التمويل المستقر NSFR = (التمويل المستقر المتاح / التمويل المستقر المطلوب)≥ 100%

من خلال هذه العلاقة نلاحظ أن نسبة التمويل المستقر المتوفر تتكون من عنصرين هما: [3]

1- التمويل المستقر المتوفر (ASF): وهو ذلك المبلغ من رأس المال وخصوم التمويل، المتوقع أن تكون مصدرا موثوقا للتمويل على مدى فترة زمنية تتعدى سنة واحدة، ويتم حسابه كمبلغ مرجح لرأس المال والخصوم التي يتم تصنيفها إلى خمسة فئات، ولكل فئة معامل ترجيح خاص بها يتراوح بين 0-100% استنادا إلى الاستحقاق التعاقدي للخصوم؛

2- التمويل المستقر المطلوب (RSF): هو عبارة عن جزء من أصول البنك المحتفظ بها (داخل وخارج الميزانية)، التي ينظر إليها على أنها غير سائلة على مدى سنة واحدة وبالتالي ينبغي دعمها بمصادر تمويل مستقرة، ويتم حسابه كمبلغ مرجح لمجموع الأصول (داخل وخارج الميزانية) التي يتم تصنيفها إلى 10 فئات (8 فئات للأصول داخل الميزانية وفئتين للأصول خارج الميزانية) ولكل فئة معامل ترجيح خاص بها؛

وقد أدخلت بازل3 مجموعة من أدوات المتابعة موجهة لتسهيل عملية اكتشاف الاختلالات وكذا تقييم مخاطر السيولة من بين هذه المؤشرات: [4]

---

[1] مريم زايدي، "اتفاقية بازل 3 لقياس كفاية رأس المال المصرفية وعلاقتها بإدارة مخاطر صيغ التمويل الإسلامية – دراسة حالة مصرف أبو ظبي الإسلامي-"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2016-2017، ص180.

[2] صالح مفتاح، فاطمة رحال، "**تأثير مقررات لجنة بازل III على النظام المصرفي الإسلامي**"، مداخلة في المؤتمر العالمي التاسع للاقتصاد والتمويل الإسلامي بعنوان **النمو والعدالة والاستقرار من منظور إسلامي**، إسطنبول، تركيا، 09-11 سبتمبر 2013، ص9.

[3] عبد الحميد بوشرمة، مرجع سبق ذكره، ص112.

[4] بختة يوسفي، **متطلبات تطبيق القواعد الاحترازية لاتفاقية بازل III وأثرها على النظام المصرفي الجزائري**، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة يحي فارس، المدية، الجزائر، 2015- 2016، ص109.

أ- **تركز التمويل:** يسمح هذا المؤشر بتحديد مصادر التمويل ذات الأهمية التي يعتمد عليها البنك، فهذه المصادر قد تسبب أزمة سيولة للبنك في حالة قيام أصحابها بعمليات سحب كبيرة، لهذا يجب على البنوك القيام بعمليات التنويع في مصادرها؛

ب- عدم توافق الاستحقاقات التعاقدية: يسمح هذا المؤشر باكتشاف وجود اختلالات بين التدفقات النقدية التي سيتم تحصيلها والتدفقات التي سيتم دفعها نتيجة للعمليات المختلفة التي يقوم بها البنك، ففي حالة عدم توافق الاستحقاقات التعاقدية وذلك بأن تكون المبالغ التي ستدفع أكبر من التي سيتم تحصيلها فإن ذلك سيؤدي إلى مشكل سيولة؛

ج- الأصول المتاحة: وهي أصول البنك التي يمكن أن يتم استخدامها عند الضرورة للحصول على مصادر تمويلية إضافية سواء من السوق الثانوية أو من البنك المركزي.

المبحث الثاني: معايير السيولة وفق بازل3 والبنوك الإسلامية

على غرار البنوك التقليدية التي سارعت إلى تطبيق المعايير الجديدة التي تضمنتها اتفاقية بازل الثالثة ومن أجل مسايرة البنوك الإسلامية للتطورات الجديدة في المجال المصرفي، أصدر مجلس الخدمات الإسلامية معايير سيولة جديدة توافقا مع ما جاءت به بازل3 فيما يخص السيولة، مع مراعاة خصوصية وطبيعة عمل البنوك الإسلامية التي تعتمد على مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية في معاملاتها المصرفية.

وسوف يتم عرض هذه المعايير بالتفصيل في هذا المبحث بعد التطرق إلى مدى توافق المعايير التي جاءت بها بازل3 مع هذه البنوك.

المطلب الأول: مدى توافق معايير السيولة وفق بازل3 مع البنوك الإسلامية

لقد تم تصميم معايير السيولة وفق بازل3 لمواجهة مشكلات السيولة التي كشفت عنها الأزمة المالية العالمية، هذه المعايير موجهة خصيصا للبنوك التقليدية ولا تراعي خصوصية البنوك الإسلامية، للأسباب التالية:

- تختلف البنوك الإسلامية اختلافا كثيرا عن البنوك التقليدية من حيث هيكل رأس المال، الأصول والخصوم وطبيعة ممارسة الأعمال التجارية، وهو ما لم تأخذه بعين الاعتبار اتفاقية بازل3 عند تصميم معايير السيولة الجديدة؛

– الأصول السائلة عالية الجودة المتضمنة في معيار نسبة تغطية السيولة وفق بازل3 تتضمن الفائدة، وهذا يتعارض وأحكام الشريعة الإسلامية التي تلتزم البنوك الإسلامية بها في تعاملاتها، بمعنى أن معايير السيولة وفق بازل3 لم تعالج خصوصية البنوك الإسلامية في هذا الأمر؛

– لا يمكن للبنوك الإسلامية امتلاك أسهم تفضيلية التي تعتبر وفق نسبة التمويل المستقر الصافية مصدر مهم من مصادر التمويل المستقر المتوفر مع عامل تمويل مستقر متوفر يبلغ 100% لأنها غير متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية؛

– نظرا للاختلاف بين هيكل وطبيعة الأصول والخصوم بين البنوك الإسلامية والتقليدية، فان هذا سيكون له تأثير على اختلاف معدلات السحب المتوقعة للخصوم ومعدلات التدفق المتوقعة للأصول في البنوك الإسلامية عنه في البنوك التقليدية، عند حساب مقام نسبة تغطية السيولة، وهو ما لم تعالجه اتفاقية بازل3؛

– لم تعالج معايير السيولة وفق بازل3 خصوصية حسابات الاستثمار المشاركة في الأرباح؛

– رغم الخصوصيات التي تتميز بها الأصول والخصوم لدى البنوك الإسلامية والتي تؤثر لا محالة على تحديد عوامل التمويل المستقر المتوفر لكل فئة من فئات الخصوم وعوامل التمويل المستقر المطلوب للأصول داخل وخارج الميزانية، إلا أن اتفاقية بازل3 لا تأخذ بعين الاعتبار هذه الخصوصيات؛

انطلاقا مما سبق تبرز الحاجة إلى ضرورة تكييف معايير السيولة وفق بازل3 لتتلاءم مع خصوصيات البنوك الإسلامية المتميزة.

المطلب الثاني: معايير السيولة الكيفية الصادرة عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية

قبل عرض المعايير الكيفية الصادرة من مجلس الخدمات المالية الإسلامية، سوف نتطرق إلى التعريف بمجلس الخدمات المالية الإسلامية.

أولا: تعريف مجلس الخدمات المالية الإسلامية IFSB:

يعد هذا المجلس خطوة مهمة نحو تطوير صناعة التمويل الإسلامي منذ تأسيسه رسميا في 3 نوفمبر 2002م واتخاذه كوالالمبور مقرا له، و كان قرار إنشاء مثل هذه الهيئة أخذ من مجموعة من المحافظين وكبار المسؤولين من البنوك المركزية والسلطات النقدية من العديد من الدول الإسلامية بدعم من البنك

الإسلامي للتنمية، وهيئة المحاسبة والمراجعة الدولية وصندوق النقد الدولي، ويتمثل الهدف العام للمجلس في تعزيز أفضل الممارسات ونشرها وتنسيق في التنظيم والإشراف على قطاع الخدمات المالية الإسلامية[1].

ويعرّف مجلس الخدمات المالية الإسلامية بأنه "هيئة دولية واضعة للمعايير، تهدف إلى تطوير وتعزيز متانة صناعة الخدمات المالية الإسلامية واستقرارها، وذلك بإصدار معايير احترازية ومبادئ إرشادية لهذه الصناعة التي تضم بصفة عامة قطاعات الصيرفة الإسلامية وأسواق المال والتكافل(التأمين الإسلامي) [2]. ويعد مجلس الخدمات المالية الإسلامية أبحاثا تتعلق بهذه الصناعة، وينظم ندوات ومؤتمرات علمية للسلطات الرقابية وأصحاب الاهتمام بهذه الصناعة، وقد صدر قانون عام 2002م في ماليزيا بإنشائه كمنظمة دولية ذات امتيازات خاصة، وافتتحت أعماله في نوفمبر 2002، ركز هذا المجلس أيضا على تنمية وتطوير أدوات وصكوك إدارة المخاطر الإسلامية من خلال التدريب على البحوث والمساعدة التقنية[3].

واجتهد مجلس الخدمات المالية الإسلامية **IFSB** في وضع معايير تستوعب خصوصية العمل المصرفي الإسلامي وطبيعة مخاطره في نفس الإطار الذي وضع في بازل**II**، وقد قدم بذلك معايير صالحة للتطبيق من طرف البنوك الإسلامية وكذا إرشادات وضوابط لكل ما يتعلق بإدارة المؤسسات التي تقدم خدمات مالية إسلامية[4].

ثانيا: معايير السيولة الكيفية الصادرة من مجلس الخدمات المالية الإسلامية

تتمثل هذه المعايير في مجموعة من المبادئ الإرشادية التي أصدرت من طرف مجلس الخدمات المالية الإسلامية، يمكن ذكرها كالآتي:[5]

---

(1) أسماء طهراوي، عبد الرزاق بن حبيب، **إدارة المخاطر في الصيرفة الإسلامية في ظل معايير بازل**، دراسات اقتصادية إسلامية، المجلد19، العدد01، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2013، ص– ص 75–76.

(2) الموقع الالكتروني لمجلس الخدمات المالية الإسلامية: www.ifsb.org

(3) مسعودة نصبة، فلة عاشور، **المؤسسات المالية الإسلامية ودورها في الصناعة المالية الإسلامية والعمل المصرفي الإسلامي**، مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية، العدد الثاني، جامعة عباس لغرور، خنشلة، الجزائر، ديسمبر 2017، ص239.

(4) سليمان ناصر، **اتفاقيات بازل وتطبيقاتها في البنوك الإسلامية**، ورقة بحثية مقدمة إلى الملتقى الدولي حول "**أزمة النظام المالي والمصرفي الدولي وبديل البنوك الإسلامية**"، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، الجزائر، 5– 6 ماي 2009، ص16.

(5) المعيار رقم 12، **المبادئ الإرشادية لإدارة مخاطر السيولة للمؤسسات (عدا مؤسسات التكافل وبرامج الإستثمار الجماعي الإسلامي) التي تقدم خدمات مالية إسلامية**، مجلس الخدمات المالية الإسلامية، مارس 2012، ص – ص 16–24.

1- المبادئ العامة:

المبدأ الأول: يجب على مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية أن تضع إطار ملائما لإدارة مخاطر السيولة يتم إدراجه في إجراءات مخاطر عملياتها، من أجل الحفاظ على السيولة الكافية للوفاء باحتياجات التمويل اليومية وتغطية الانحرافات المتوقعة وغير المتوقعة عن العمليات الطبيعية وعلى مدار فترة زمنية معقولة ويجب أن يكون لديها إجراءات مناسبة لضوابط الإدارة، بما في ذلك إشراف شامل لمجلس الإدارة العليا بهدف تحديد وقياس ومراقبة مخاطر السيولة وإصدار تقارير حولها بما يتفق مع أحكام الشريعة ومبادئها وفي سياق توفر الأدوات والأسواق المتفقة مع أحكام الشريعة، ويجب على السلطات الإشرافية أن تكون لديها إجراءات صارمة لتقييم وضع إدارة مخاطر السيولة لمؤسسات الخدمات المالية الإسلامية وطلب اتخاذ إجراءات تصحيحية سريعة في حالة حدوث أي عجز؛

2- المبادئ الإرشادية لمؤسسات الخدمات المالية الإسلامية:

المبدأ الثاني: دور مجلس الإدارة

يكون لمجلس الإدارة مسؤولية مطلقة لتحديد مستوى مخاطر السيولة التي يتم مواجهتها وإطار إدارة مخاطر السيولة لمؤسسات الخدمات المالية الإسلامية، وبالتالي يجب عليه وضع مستوى تحمل مخاطر بما يتناسب مع قدراتها على توفير موارد كافية للتمويل متفقة مع أحكام الشريعة من أجل تخفيف هذه المخاطر مع وضع إستراتيجية لإدارة مخاطر السيولة والسياسات ذات الصلة، فضلا عن اعتمادها ومراجعتها من وقت لآخر؛

المبدأ الثالث: هيكل ضوابط الإدارة ودور الإدارة العليا

يجب أن يحدد هيكل ضوابط إدارة مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية أدوار ومسؤوليات الإدارة وهيئة الرقابة الشرعية، بالإضافة إلى وحدات المهام الوظيفية والأنشطة المختلفة، بما في ذلك أدوار ومسؤوليات القسم الخاص بإدارة المخاطر، مع الفصل المناسب بين وظائف التشغيل ووظائف المراقبة، وتقع على إدارة مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية مسؤولية تنفيذ إستراتيجية وسياسات إدارة مخاطر السيولة التي يتم اعتمادها من قبل مجلس الإدارة بشكل متكامل، مع التأكد من أن فعالية السيولة يتم إدارتها على أساس منتظم وفي الوقت المناسب، وأن يتم وضع السياسات والإجراءات المناسبة للحد من المصادر الجوهرية لمخاطر السيولة ومراقبتها؛

المبدأ الرابع: تحديد مخاطر السيولة

يجب أن تكون مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية قادرة على تحديد كل مصادر المخاطر الأولية والثانوية، سواء الخاصة بالمؤسسات أو التي تعم السوق على نطاق واسع أو عبر الحدود والتي يمكن أن تؤدي إلى مخاطر السيولة والتفاعل معها، وعلى وجه الخصوص يجب أن تكون قادرة على وضع النماذج التعاقدية والسلوكية لأصحاب حسابات الاستثمار، (خصوصا أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة) وأصحاب الحسابات الجارية وغيرهم من المودعين في أوضاع السوق العادية والصعبة على حد سواء، وعند القيام بذلك، يجب أن تأخذ تأثير أي ممارسات تتبناها للدعم تتعلق بدفع الأرباح إلى أصحاب حسابات الاستثمار، وقدرتها المحتملة على الحصول على التأمين على الودائع المتفق مع أحكام الشريعة؛

المبدأ الخامس: تفاعلات مخاطر السيولة وتأثيرات عقود المعاملات المالية الإسلامية

يجب على مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية أن تتأكد من أن ممارسات إدارة مخاطر السيولة يتم تناولها في المؤسسة على نطاق واسع، ويتكامل مع إطار إدارة مخاطر العمليات أخذا في الاعتبار العلاقات بين مخاطر السيولة والمخاطر الأخرى، كما يجب أن يعالج هذا الإطار مخاطر السيولة الناجمة عن عقود المعاملات المالية المختلفة المتفقة مع أحكام الشريعة؛

المبدأ السادس: قياس مخاطر السيولة

يجب أن تكون مؤسسة الخدمات المالية الإسلامية قادرة على قياس وتوقع التدفقات النقدية المحتملة التي تنجم عن العمليات التي تكون داخل المركز المالي أو خارج المركز المالي عبر مجموعة متنوعة من الآفاق الزمنية وبعملات مختلفة، وفي أوضاع سوق مختلفة باستخدام قياسات ومنهجيات ملائمة، إن نتائج هذه العمليات واختبارات الضغط الملائمة وتحليل التصورات، يجب أن توفر أساسا لوضع الحدود والقيود فضلا عن تعديلات في إستراتيجية إدارة مخاطر السيولة وسياساتها وإجراءاتها؛

3- مراقبة مخاطر السيولة وتخفيفها

المبدأ السابع: التنويع القائم على التمويل

يجب على مؤسسة الخدمات المالية الإسلامية أن تتأكد من أن لديها أنواعا مختلفة للتمويل تتناسب مع طبيعة وحجم أعمالها والمنتجات التي يتم توفيرها والبيئة التي تعمل فيها، إن مثل هذه التنوعات يجب أن

تعالج التركزات المحتملة من قبل موفري السيولة وأنواع التمويل، وطبيعة الاستحقاق، العملات والمواقع الجغرافية، ويجب أن تختبر مؤسسة الخدمات المالية الإسلامية – بشكل منتظم – قدرتها على توفير الأموال من كل مصدر من مصادر التمويل، بالإضافة إلى إجراء التعديلات الملائمة على استراتيجيات التنويع الخاصة بها توقعا لحدوث تغييرات في البيئة الداخلية والخارجية الخاصة بتلك المؤسسات؛

المبدأ الثامن: إدارة مخاطر السيولة الموحدة

إذا كانت مؤسسة الخدمات المالية الإسلامية جزءا من مجموعة مالية (مصرف إسلامي قائم بذاته / مصرف استثماري إسلامي) وكان لها الهيكل المركزي لإدارة مخاطر السيولة فيجب على مجلس الإدارة والإدارة في مستوى المجموعة أن تعد الإستراتيجيات والسياسات والإجراءات اللازمة للمعاملات الإسلامية مع الأخذ في الاعتبار تأثير هذه المعاملات في المجموعة العامة، مع الاهتمام بشكل خاص بعناصر الاستقلالية والقيود المتبادلة لتحويل السيولة بين كيانات المجموعة وفقا لأحكام الشريعة؛

المبدأ التاسع: الاحتفاظ بمخازن سيولة ذات جودة عالية

يجب أن تحتفظ مؤسسة الخدمات المالية الإسلامية بهامش إضافي للسيولة من النقد وغيره من الموجودات عالية السيولة المتفقة مع أحكام الشريعة من أجل التمكن من الصمود في أوضاع الضغط المحتملة؛

المبدأ العاشر: إعداد خطة للتمويل الطارئ

يجب على كل مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية أن تضع خطة للتمويل الطارئ تحدد فيها خطة العمل والإجراءات اللازمة للتعامل مع أحداث السيولة الصعبة، ويتم إعدادها من خلال مشاركة كل الإدارات ذات الصلة، مع إدراج نتائج اختبارات الضغط بما في ذلك تحليل التصورات بعناية فائقة، ويجب أن تحدد الخطة بشكل واضح الأدوار والمسؤوليات فضلا عن الوظائف الأساسية، مع توفير خطة اتصالات داخلية وخارجية ملائمة تتعامل مع مراحل الأحداث الصعبة؛

المبدأ الحادي عشر: إدارة الضمانات المتفقة مع أحكام الشريعة

يجب أن تكون مؤسسة الخدمات المالية الإسلامية قادرة على تحديد احتياجاتها من الضمانات المتفقة مع أحكام الشريعة عبر آفاق زمنية مختلفة، ويجب أن تعالج القيود المرتبطة بأحكام الشريعة والقيود القانونية

والتشغيلية في استخدام تلك الضمانات، ويجب عليها أن تدير وضع الضمانات الخاصة بها بشكل فعال، مع التمييز بين الموجودات المرهونة وغير المرهونة؛

المبدأ الثاني عشر: التعاون بين مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية

يجب أن تتعاون مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية عن كثب مع بعضها البعض لتطوير الترتيبات والحلول وآليات التداول المتفقة مع أحكام الشريعة لأغراض إدارة السيولة، ويمكن أن يتم دعم هذه الترتيبات من قبل السلطات الإشرافية من أجل توفير أرضية قوية واتفاقات لتفعيل التداول بين مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية، مع توفر صناع السوق في أدوات وآليات التداول المتنوعة؛

المبدأ الرابع عشر: مخاطر السيولة لصرف العملات الأجنبية

يجب على مؤسسة الخدمات المالية الإسلامية أن تضع آلية لقياس ومراقبة ومتابعة أوضاع السيولة في كل عملة تتعرض لمخاطر كبيرة، مع تحديد حجم فجوات توافق تدفقات النقدية على مدار آفاق زمنية معينة للعملات الأجنبية بشكل إجمالي ولكل عملة من العملات التي تتعامل بها تلك المؤسسات على حدة ويجب عليها أن تستخدم اختبارات الضغط الملائمة، واستخدام استراتيجيات التحوط المتفقة مع أحكام الشريعة لوضع الحدود ومتابعة المخاطر المتعلقة بالعملات، كما يجب عليها أن تضع حدودا من تعرضها للمخاطر في العملات التي لها سيولة عالية أو لها تحويل منخفض؛

المبدأ الخامس عشر: رفع التقارير والإفصاح عن مخاطر السيولة

يجب على مؤسسة الخدمات المالية الإسلامية أن يكون لها نظام معلومات متكامل يتناسب مع طبيعتها وحجمها ودرجة تعقيد عملياتها، يوفر تقارير دقيقة لمخاطر السيولة في الوقت المناسب للوحدات الوظيفية وإدارة تلك المؤسسات، ويجب أن تتيح إفصاحات منتظمة عن المعلومات النوعية والكمية فيما يتعلق بوضع سيولتها وممارسات إدارة مخاطر السيولة من خلال قنوات مناسبة؛

4- المبادئ الإرشادية للسلطات الإشرافية

المبدأ السادس عشر: مسؤولية الإشراف على مخاطر السيولة ووضعها

يجب على السلطات الإشرافية أن تقوم بتقييم منتظم لوضع السيولة بشكل إجمالي وإطار إدارة مخاطرها لدى مؤسسة الخدمات المالية الإسلامية للتأكد من أنها تحتفظ بمستوى كاف من السيولة في كل

الأوقات، وإمكانية صمودها في فترات ضغط السيولة كجزء من التقييم الإشرافي يجب التركيز على تطبيق اختبارات الضغط المناسبة، وتكوين هامش إضافي للسيولة القوية، فضلا عن فعالية خطط التمويل الطارئة؛

المبدأ السابع عشر: الحاجة إلى نظام الرقابة على مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية

يجب على السلطات الإشرافية أن تطور الأنظمة والتوجيهات لإدارة مخاطر السيولة لمؤسسات الخدمات المالية الإسلامية، مع الأخذ في الاعتبار خصوصيات هيكل التمويل ومنتجات التمويل والاستثمار والقدرة على الحصول على الأوراق المالية المتفقة مع أحكام الشريعة، فضلا عن مرحلة تطوير السوق النقدية الإسلامية في دولها؛

المبدأ الثامن عشر: دور المشرفين بصفتهم مقدمي دعم السيولة

يجب أن توفر السلطات الإشرافية أقصى مستويات الوضوح لأدوارهم بصفتهم مقدمي دعم السيولة، بما يتوافق مع أحكام الشريعة في الأوقات الصعبة والعادية، مع السعي في نفس الوقت إلى تحقيق التوافق وزيادة النطاق الذي يؤهل الضمانات المتفقة مع أحكام الشريعة لتوفير دعم السيولة لمؤسسات الخدمات المالية الإسلامية؛

المبدأ التاسع عشر: الإشراف على مخاطر السيولة على المستوى الموحد

في الحالات التي تكون المصرفية الإسلامية القائمة بذاتها جزءا من مجموعة مالية، أو عندما يقدم المصرف التقليدي معاملات إسلامية من خلال النوافذ الإسلامية، يجب أن تقيم السلطات الإشرافية إطار إدارة مخاطر السيولة على مستوى المجموعة/الشركة الأم وكذلك على مستوى الكيان الإسلامي، كما يجب عليها أن تتأكد من توفر سيولة كافية في كلا المستويين للوفاء باحتياجات التمويل في الأوقات الصعبة والعادية، والتأكد أيضا من أن مخاطر السيولة و مخاطر انتقال تأثير السمعة من التعاملات الإسلامية إلى التعاملات الأخرى أو العكس قد تم اعتبارها وتخفيفها بشكل مناسب؛

المبدأ العشرون: جمع المعلومات عن السيولة والإجراءات التصحيحية

يجب أن تطلب السلطات الإشرافية من مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية تقديم معلومات نوعية وكمية دقيقة وفي الوقت المناسب لتقييم وضع مخاطر السيولة والإطار الذي يتم اعتماده من قبل مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية في دولها، وإذا أدركت وجود أي نقص في وضع السيولة أو في إطار إدارة

مخاطر السيولة إحدى المؤسسات، عليها أن تطلب منها اتخاذ الإجراءات التصحيحية في الوقت المناسب لمواجهة هذه المشاكل؛

المبدأ الحادي والعشرون: الإشراف من قبل الدولة الأم والمضيفة والإشراف ما بين القطاعات لمخاطر سيولة مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية

في حالة مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية التي تكون لها عمليات عبر الحدود، فإن على السلطة الإشرافية في كل من الدولة الأم والمضيفة أن تتعاون وتتواصل وتتفق على تقييم الوضع الموحد للسيولة وإطار إدارة مخاطر السيولة من قبل الكيانات ذات صلة، ومن خلال التعاون المتبادل يجب عليها أيضا أن تأخذ في الاعتبار الإجراءات التي يمكن أن تؤدي إلى حماية أنظمتها المالية ضد انتقال أي تأثيرات متزامنة لحالات الضغط الواسعة للسيولة أو السوق، كما يجب أن تتخذ خطوات لتنسيق الإشراف و تبادل المعلومات لأوضاع السيولة و مستويات مخاطر هذه الكيانات؛

المبدأ الثاني والعشرون: دور السلطات الإشرافية في تطوير البنية التحتية لإدارة مخاطر السيولة

يجب على السلطات الإشرافية أن تحدد خطة للتعامل مع ضغوطات السيولة في قطاع مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية بصفتها جزءا من الإطار الكلي الاحترازي لخطط السيولة الطارئة للقطاع المالي ويجب أن يتم دعم هذا الإطار في اختبارات الضغط على المستوى الشامل من قبل السلطات الإشرافية مع الأخذ في الاعتبار حالات التعرض لمخاطر المركز المالي والتي يتم الإفصاح عنها من قبل مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية، فضلا عن عوامل أخرى؛

المبدأ الثالث والعشرون: دور السلطات الإشرافية في تطوير البنية التحتية لإدارة مخاطر السيولة

يجب أن تعمل السلطات الإشرافية عن كثب مع الجهات الرسمية أو مع القطاع العام لتسهيل إصدار الأدوات المالية/الصكوك المتفقة مع أحكام الشريعة من قبل الحكومة، فضلا عن توفير التأمين عن الودائع المتفقة مع أحكام الشريعة أيضا، كما يجب عليها تسهيل توفير الأدوات المالية المتفقة مع أحكام الشريعة في دولها من أجل تطوير الأسواق الثانوية التي تتعامل في مثل هذه الأدوات وكذلك زيادة سوق السيولة.

المطلب الثالث: معايير السيولة الكمية الصادرة عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية

أصدر مجلس الخدمات المالية الإسلامية معيارين للسيولة موجهين للبنوك الإسلامية وذلك توافقا مع ما جاءت به بازل 3 فيما يخص السيولة، ويمكن عرضها كالآتي:

أولا- نسبة تغطية السيولة:

وفقا لـ IFSB 2014، فإن الهدف من LCR هو ضمان قدرة المصارف الإسلامية على تحمل صدمات السيولة قصيرة الأجل، ولتلبية هذا الشرط يجب عليها الاحتفاظ بمخزون كاف من الأصول السائلة عالية الجودة غير المرهونة (HQLA) التي يمكن تحويلها بسهولة و على الفور إلى نقد من أجل تلبية احتياجاتها من السيولة لمدة 30 يوما القادمة وذلك في ظل سيناريو ضغط السيولة [1].

و يتم حساب هذه النسبة كما يلي:[2]

$$\text{نسبة تغطية السيولة} = \frac{\text{الموجودات النقدية السائلة عالية الجودة المتوافقة مع أحكام الشريعة}}{\text{إجمالي صافي التدفقات النقدية الصادرة على مدى الثلاثين يوما القادمة}} \geq 100\%$$

ويتكون بسط هذه النسبة من الموجودات السائلة عالية الجودة المتوافقة مع أحكام الشريعة والتي تنقسم بدورها إلى مستويين، يمكن عرضهما كالتالي: [3]

1- **موجودات المستوى الأول:** وتضم ما يلي:

- النقد (الأوراق النقدية والعملات الأجنبية)؛
- احتياطات البنك المركزي في أوقات الضغط (بما في ذلك الاحتياطات المطلوبة) إلى الحد الذي تسمح بسحبه سياسات البنك المركزي في أوقات الضغط؛
- الصكوك والأوراق المالية الأخرى المتوافقة مع أحكام الشريعة والقابلة للتسويق، الصادرة أو المضمونة من قبل كيانات سيادية أو بنوك مركزية أو المنظمات الدولية ذات الصلة والتي يخصص لها وزن مخاطر 0%؛

---

(1) Siti Fatimah Yaacob and others , **" The Determinants of liquidity risk : A panal study of Islamic Banks in Malayzia"**, journal of contemporary Issues and thought, vol 6, universiti kebangsaan, Malaysia, 2016, P 78.

(2) Tawfik Azrak, **"Basel III's liquidity coverage ration and its application on Islamic banks "**, Islamic business & Friance, UAE, May 2015, P39.

(3) Bank Negara Malaysia, **Liquidity coverage Ration** , central Bank of Malaysia, 31 March 2015, P-P 12-16.

- أن تكون مجموعة الموجودات المعنية منحصرة في رهونات(عقارية) متوافقة مع أحكام الشريعة، ولا يمكن احتواؤها على منتجات مهيكلة؛

- الصكوك والأوراق المالية المتوافقة مع أحكام الشريعة و التي تلبي كافة الشروط المتضمنة في مستوى B2 والخاضعة لخصم في قيمتها مقداره 50%؛

- غير صادرة عن مؤسسات مالية أو أي كيان تابع لها؛

- إما أن تكون حاصلة على: (A) تصنيف ائتماني طويل الأمد من مؤسسة تقييم ائتمان خارجية معترف ما بين +A و−BBB أو في حالة غيابه لابد من حصولها على تصنيف قصير الأمد يساوي في الجودة التصنيف طويل الأمد أو (ب) أن تكون حاصلة على تقييم ائتماني من مؤسسة تقييم ائتماني خارجية معترف بها، و لكنها مصنفة داخليا على أن لديها احتمالية تعثر تماثل التصنيف الائتماني ما بين +A و−BBB؛

- أن يتم تداولها في سوق يتصف بمستوى منخفض من التركز، و تعد مصدرا موثوقا للسيولة في الأوقات كافة؛

- الأسهم المتوافقة مع أحكام الشريعة والتي تلبي كافة الشروط التالية:

- يمكن تصنيفها ضمن المستوى B2 شريطة خضوعها لخصم في قيمتها مقداره 50%؛

- غير صادرة من مؤسسة مالية أو أي كيانات تابعة لها؛

- قابلة للتداول في سوق الأوراق المالية ومقاصتها مركزيا؛

- أن تكون أحد مكونات مؤشر الأسهم الرئيسي في الدولة الأم أو الدولة التي تم التعرض فيها لمخاطر السيولة، كما هو مقرر من قبل السلطات الإشرافية في الدولة التي يقع فيها المؤشر؛

- مقومة بالعملة المحلية للدولة الأم لمؤسسة الخدمات المالية الإسلامية أو بعملة الدولة التي تم التعرض فيها لمخاطر السيولة؛

- يتم تداولها في سوق رأس مال يتصف بمستوى منخفض من التركز، و تعد مصدرا موثوقا للسيولة في الأوقات كافة؛

- الأدوات أو الصكوك الأخرى المتوافقة مع أحكام الشريعة والمعترف بها على نطاق واسع في الدولة الأم يمكن تصنيفها ضمن المستوىB2، شريطة خضوعها لخصم في قيمتها مقداره الأدنى 50%، إذا ما حققت الشروط الآتية:

- ألا تكون صادرة من مؤسسة مالية أو أي كيانات تابعة لها؛

- أن يتم تداولها في سوق يتصف بمستوى منخفض التركز، وتعد مصدرا موثوقا للسيولة في كافة الأوقات؛

- الصكوك والأوراق المالية الأخرى المتوافقة مع أحكام الشريعة والقابلة للتسويق الصادرة من كيانات سيادية أو بنوك مركزية، والحاصلة على تصنيف ائتماني ما بين +BBB و−BBB وغير المصنفة ضمن موجودات المستوى الأول، يمكن تصنيفها ضمن موجودات المستوى B2 وتخضع لخصم في قيمتها مقداره 50%؛

- الصكوك والأوراق المالية الأخرى المتوافقة مع أحكام الشريعة والقابلة للتسويق الصادرة من كيانات سيادية أو بنوك مركزية والتي لا يخصص لها وزن مخاطر 0% إلا أنها صادرة بعملات محلية من قبل الكيان السيادي أو البنك المركزي في البلد الذي يتم التعرض فيه لمخاطر السيولة؛

- الصكوك والأوراق المالية الأخرى المتوافقة مع أحكام الشريعة والقابلة للتسويق الصادرة من كيانات سيادية أو بنوك مركزية، والتي لا يخصص لها وزن مخاطر 0%، إلا أنها صادرة من كيان سيادي محلي أو بنك مركزي محلي مقومة بعملات أجنبية إلى الحد الذي لا يتجاوز مبلغ صافي التدفقات النقدية الصادرة بالعملات الأجنبية المحددة من مؤسسة الخدمات المالية الإسلامية في أوقات الضغط، والناتج عن عملياتها في الدولة التي يتم التعرض فيها لمخاطر السيولة؛

2- **موجودات المستوى الثاني:** تتكون من موجودات مستوى A2 و B2

2- 1- موجودات المستوى الثانيA2: وينحصر في الآتي:

- الأوراق المالية/الصكوك المتوافقة مع أحكام الشريعة والقابلة للتسويق، الصادرة أو المضمونة من قبل كيانات سيادية أو بنوك مركزية، والتي يخصص لها وزن مخاطر يبلغ 20%؛

- أوراق مالية متوافقة مع أحكام الشريعة والصكوك التي تتوافر فيها الشروط الآتية:

- غير صادرة من قبل مؤسسة خدمات مالية إسلامية/مؤسسة مالية أو كيان تابع لها؛
- أن تكون حاصلة على:(A) تصنيف ائتماني طويل الأمد من مؤسسة تقييم ائتماني خارجية معترف بها لا يقل عن −AAأو في حالة غياب التصنيف طويل الأمد، لابد من حصولها على تصنيف قصير الأمد يساوي في الجودة التصنيف طويل الأمد أو (ب) ؛
- أن تكون غير حاصلة على تقييم ائتماني من مؤسسة تقييم ائتماني خارجية، ولكنها مصنفة داخليا على أن لديها احتمالية تعثر تماثل التصنيف الائتماني الذي لا يقل عن −AA؛

2- 2- موجودات المستوى الثاني B2: وتنحصر في الآتي:[1]

- الصكوك والأوراق المالية الأخرى المتوافقة مع أحكام الشريعة والمدعومة بسلعة أو موجودات حقيقية أخرى وتخضع لخصم في قيمتها مقداره 25% وتلبي الشروط التالية:

- غير صادرة من قبل مؤسسة الخدمات المالية الإسلامية نفسها، فضلا عن كون الموجودات الأساسية غير منشأة من قبلها أو كيان تابع لها؛
- أن تكون حاصلة على تصنيف ائتماني طويل الأمد من مؤسسة تقييم ائتماني خارجية معترف بها لا يقل عن AA أو أعلى منه، أو في حالة غيابه لابد من حصولها على تصنيف ائتماني قصير الأمد يساوي في الجودة التصنيف طويل الأمد؛
- أن يتم تداولها في سوق يتصف بمستوى منخفض من التركز، وتعد مصدرا موثوقا للسيولة في كافة الأوقات.

ويتكون مقام هذه النسبة من إجمالي صافي التدفقات النقدية الصادرة على مدى الثلاثين يوما القادمة التي يتم حسابها كالآتي: [2]

إجمالي التدفقات النقدية الصادرة على مدى الثلاثين يوما القادمة= إجمالي التدفقات النقدية الصادرة المتوقعة – ناقصا المبلغ الأقل (إجمالي التدفقات النقدية الواردة المتوقعة، أو 75% من إجمالي التدفقات النقدية الصادرة

ويتم حساب إجمالي التدفقات النقدية الواردة بضرب الأرصدة المستحقة لمختلف فئات تعاقدات الذمم المدينة في المعدلات المتوقعة لتدفقها وفق السيناريو إلى حد سقف إجمالي قدره 75% من إجمالي التدفقات النقدية الصادرة المتوقعة؛ هناك سقف يتم تطبيقه على إجمالي التدفقات النقدية الواردة من أجل منع مؤسسة الخدمات المالية الإسلامية من الاعتماد بشكل أساسي على التدفقات النقدية الواردة المتوقعة لتلبية متطلبات السيولة، وأيضا لضمان حد أدنى من الموجودات السائلة عالية الجودة لدى المؤسسة، وفقا لذلك فإن كمية التدفقات النقدية الواردة التي يمكن أن تغطي التدفقات النقدية الصادرة محددة بنسبة أقصاها 75% من إجمالي التدفقات النقدية الصادرة المتوقعة، لذا فإن الالتزام بتطبيق هذا الحد يجعل مؤسسة الخدمات المالية

---

[1] المبادئ الإرشادية رقم 6، **الإرشادات المتعلقة بالمعايير الكمية لإدارة مخاطر السيولة للمؤسسات التي تقدم خدمات مالية إسلامية (عدا مؤسسات التأمين الإسلامي (التكافل) وبرامج الاستثمار الجماعي الإسلامي)**، مجلس الخدمات المالية الإسلامية، أفريل 2015، ص-ص 18-20.

[2] المرجع السابق، ص 11.

الإسلامية مطالبة بالاحتفاظ بحد أدنى من مخزون الموجودات السائلة عالية الجودة يساوي 25% من إجمالي صافي التدفقات النقدية الصادرة.

ثانيا- نسبة صافي التمويل المستقر:

نسبة صافي التمويل المستقر هي المعيار العالمي الكمي الثاني الذي جاءت به لجنة بازل للرقابة المصرفية وذلك من أجل تعزيز تمويل أكثر استقرارا للموجودات و أنشطة المؤسسات المصرفية ،لذا فإن هذه النسبة تسري على مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية، الغرض منها تعزيز المرونة على مدى أفق زمني أطول من نسبة تغطية السيولة، من خلال إيجاد حوافز إضافية للمؤسسات لتمويل أنشطتهم بمصادر تمويل أكثر استقرارا على أساس مستمر [1].

و يمكن حساب هذه النسبة كالآتي:[2]

$$\text{نسبة صافي التمويل المستقر} = \frac{\text{التمويل المستقر المتاح}(\boldsymbol{ASF})}{\text{التمويل المستقر المطلوب}(\boldsymbol{RSF})} \geq \mathbf{100\%}$$

من خلال هذه العلاقة نلاحظ أن نسبة التمويل المستقر المتوفر تتكون من عنصرين هما:

1- **التمويل المستقر المتاح**(ASF): ويتكون من: [3]

1- 1- إجمالي رأس المال؛

1- 2- حسابات الاستثمار المطلقة القائمة على المشاركة في الأرباح ذات آجال استحقاق فعلية متبقية لسنة واحدة أو أكثر؛

1- 3- المطلوبات(الودائع الجارية) أو الصكوك المصدرة ذات آجال استحقاق فعلية أو متبقية لسنة واحدة أو أكثر؛

---

[1] المرجع السابق، ص 54.

[2] Dawood Ashraf and others, **A net stable funding ration for islamic banks and its impaction financial stability : An international investigation,** Journal of Financial stability ,vol.25,fordham university,united state of america, 4july 2016, P 50.

[3] المبادئ الإرشادية رقم 6، مرجع سبق ذكره، ص 56.

1- 4- ذلك الجزء (المستقر) من الودائع و/أو حسابات الاستثمار المطلقة القائمة على المشاركة في الأرباح ذات آجال استحقاق تقل عن سنة واحدة؛

ولحساب المبلغ المتاح للتمويل المستقر(ASF) باستخدام إرشادات مجلس الخدمات المالية الإسلامية يجب تعيين الأوزان المناسبة لكل فئة من فئات الأصول و الخصوم [1].

ويمكن تلخيص مكونات كل فئة من فئات التمويل المستقر المتاح و معاملاتها القصوى المرتبطة بها والمستخدمة عند احتساب إجمالي مبلغ التمويل المستقر المتاح في الجدول الموالي:

الجدول رقم (2-2): ملخص مكونات فئات التمويل المستقر المتاح ومعاملاتها.

مكونات فئات التمويل المستقر المتاح	معاملات ASF
- رأس المال الرقابي (باستثناء أدوات الشريحة الثانية التي لها فترات استحقاق متبقية أقل من سنة واحدة). - أدوات رأس المال-بخلاف المدرج أعلاه-والالتزامات التي لها فترات استحقاق فعلية متبقية لسنة واحدة أو أكثر. - الضرائب المؤجلة على جانب الالتزامات التي لها فترة استحقاق فعلية سنة واحدة أو أكثر. حقوق الأقلية التي لها فترة استحقاق فعلية سنة واحدة أو أكثر.	%100
- الودائع وحسابات الاستثمار المستقرة لعملاء التجزئة وعملاء المشروعات الصغيرة سواء كانت تحت الطلب أو توفير، أو ودائع وحسابات استثمار لأجل التي لها فترات استحقاق متبقية أو مدة إخطار بالسحب أقل من سنة واحدة.	%95
- الودائع وحسابات الاستثمار الأقل استقرارا لعملاء التجزئة وعملاء المشروعات الصغيرة سواء كانت تحت الطلب أو توفير، أو ودائع وحسابات استثمار لأجل التي لها فترات استحقاق متبقية أو مدة إخطار بالسحب أقل من سنة واحدة.	%90
- التمويل المضمون وغير المضمون الذي له فترات استحقاق متبقية أقل من سنة واحدة والمقدم من المؤسسات غير المالية. - الودائع التشغيلية. - التمويل الذي له فترات استحقاق متبقية أقل من سنة واحدة والمقدم من الجهات الحكومية، ومؤسسات القطاع العام وبنوك التنمية.	

(1) Haroon Mahmood, Christopher Gan,"**Maturity transformation risk factors in Islamic banking :implication of Basel III liquidity regulations ,** Managerial finance, lincoln university, New Zealand, may 2018, P 793.

– التمويل المضمون وغير المضمون الآخر الذي لم يتم إدراجه في الفئات أعلاه والذي له فترات استحقاق متبقية بين ستة أشهر وأقل من سنة واحدة، بما في ذلك التمويل من البنوك المركزية والمؤسسات المالية. – الضرائب المؤجلة على جانب الالتزامات التي لها فترة استحقاق فعلية بين ستة أشهر وأقل من سنة واحدة. – حقوق الأقلية التي لها فترة استحقاق فعلية بين ستة أشهر وأقل من سنة واحدة.	%50
– جميع فئات الالتزامات ورأس المال التي لم يتم إدراجها في الفئات أعلاه، بما في ذلك الالتزامات الأخرى التي ليس لها فترات استحقاق محددة(مع أخذ المعاملة الخاصة للضرائب المؤجلة على جانب الالتزامات وحقوق الأقلية بالاعتبار). – عقود التحوط المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية على جانب الالتزامات يعد تقاص عقود التحوط عل جانب الأصول في حال كانت عقود التحوط على جانب الالتزامات لأغراض معيار ما في التمويل المستقر أكبر من عقود التحوط على جانب الأصول. – الدفعات المستحقة في تاريخ المعاملة الناتجة عن عمليات شراء أدوات مالية وعملات أجنبية وسلع.	%0

Source : Central Bank of Kuwait, **The Net Stable Funding Ratio Guidelines for Islamic Banks**, 25/10/2015, P-P 9-10.

إذن يتم احتساب قيمة مصادر التمويل المتاح من خلال تصنيف مصادر رأس المال والالتزامات ضمن واحدة من الخمس فئات المبينة في الجدول رقم (2–2) قبل أي تعديلات أو اقتطاعات رقابية، ويتم ضرب القيمة ضمن كل فئة بمعامل التمويل المستقر المتاح، ويمثل مجموع القيم المرجحة بمعاملات التمويل إجمالي التمويل المستقر المتاح(ASF).

2– **التمويل المستقر المطلوب**(RSF)**:** هو ذلك الجزء من الأصول والانكشافات خارج الميزانية التي يتوقع تمويلها بصفة مستمرة خلال سنة واحدة، ويعتمد مبلغ RSF لكل بنك على خصائص السيولة وفترات الاستحقاق المتبقية للأصول والانكشافات خارج الميزانية [1].

ولحساب مبلغ التمويل المستمر المطلوب يجب تعيين الأوزان المناسبة لكل فئة من فئات الأصول والانكشافات خارج الميزانية، ويمكن تلخيص مكونات كل فئة من فئات ومعاملات التمويل المستقر المطلوب المرتبطة بها في الجدولين أدناه:

[1] Central Bank of Kuwait, OP-Cit, P4

الجدول رقم (2-3): ملخص فئات الأصول ومعاملات التمويل المستقر المطلوب المرتبطة بها.

مكونات فئات التمويل المستقر المطلوب (RSF)	معاملات (RSF)
- أوراق النقد و المسكوكات المعدنية. - احتياطات البنك المركزي. - المطالبات على البنوك المركزية التي لها فترات استحقاق متبقية أقل من ستة أشهر. - الدفعات المستحقة للقبض في تاريخ المعاملة الناتجة عن عمليات بيع أدوات مالية وعملات أجنبية وسلع.	%0
- الأصول السائلة عالية الجودة المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية من المستوى الأول غير المرهونة باستثناء أوراق النقد و المسكوكات المعدنية واحتياطات البنك المركزي.	%5
- عمليات التمويل والودائع غير المرهونة المقدمة للمؤسسات المالية والتي لها فترات استحقاق متبقية أقل من ستة أشهر في حال كان التمويل مضمون بأصول سائلة عالية الجودة من المستوى الأول وكان للبنك إمكانية إعادة رهن الضمان المستلم طول فترة التمويل.	%10
- الأصول السائلة عالية الجودة المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية من المستوى الثاني/الفئة (A) غير المرهونة. - جميع عمليات التمويل والودائع غير المرهونة الأخرى والمقدمة للمؤسسات المالية والتي لها فترات استحقاق متبقية أقل من ستة أشهر وغير المدرجة في الفئات السابقة.	%15
- الأصول السائلة عالية الجودة المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية من المستوى الثاني/ الفئة(B) غير المرهونة. - الأصول السائلة عالية الجودة المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية والمرهونة لفترة ما بين ستة أشهر وأقل من سنة واحدة. - جميع عمليات التمويل والودائع المقدمة للمؤسسات المالية والبنوك المركزية والتي لها فترات استحقاق ما بين ستة أشهر و أقل من سنة واحدة. - الودائع وحسابات الاستثمار لدى مؤسسات مالية أخرى لأسباب تشغيلية. - جميع الأصول الأخرى، عدا الأصول السائلة عالية الجودة التي لم يتم إدراجها في الفئات السابقة والتي لها فترات استحقاق أقل من سنة واحدة، بما يشمل عمليات التمويل للمؤسسات غير المالية، وعمليات التمويل لعملاء التجزئة وعملاء المشروعات الصغيرة، وعمليات التمويل للجهات الحكومية ومؤسسات القطاع العام.	%50

– عمليات التمويل السكنية المؤهلة غير المرهونة والتي لها فترات استحقاق متبقية سنة واحدة أو أكثر والتي تخضع لوزن مخاطر 35% أو أقل وفقا لمعيار كفاية رأس المال–بازل3–. – عمليات التمويل والودائع غير المرهونة الأخرى التي لم يتم إدراجها في الفئات السابقة باستثناء عمليات التمويل والودائع المقدمة للمؤسسات المالية والتي لها فترات استحقاق متبقية سنة واحدة أو أكثر، والتي تخضع لوزن مخاطر 35% أو أقل وفقا لمعيار كفاية رأس المال –بازل3– .	%65
– النقد والأوراق المالية والأصول الأخرى المقدمة كهامش ضمان القيمة المبدئية لعقود التحوط المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية والنقد أو الأصول الأخرى المقدمة للمساهمة في صندوق التعثر لطرف مقابل مركزي. – عمليات التمويل المنتظمة الأخرى غير المرهونة التي لا تخضع لوزن مخاطر 35% أو أقل وفقا لمعيار كفاءة رأس المال –بازل3– والتي لها فترات استحقاق سنة واحدة أو أكثر باستثناء عمليات التمويل والودائع المقدمة للمؤسسات المالية. – الأوراق المالية غير المرهونة التي لها فترات استحقاق سنة واحدة أو أكثر والأسهم التي يتم تداولها داخل نطاق السوق الرسمي، في حالة تعثر الكيانات المصدرة لهذه الأدوات وفي حال كانت هذه الأدوات لا تتأهل كأصول سائلة عالية الجودة. – السلع المادية المتداولة، بما يشمل الذهب.	%85
– جميع الأصول المرهونة لفترة سنة أو أكثر. – عقود التحوط المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية على جانب الأصول بعد تقاصها مع عقود التحوط على جانب الالتزامات، في حال كانت عقود التحوط على جانب الأصول أكبر من عقود التحوط على جانب الالتزامات، وذلك لأغراض معيار صافي التمويل المستقر. – 20%من عقود التحوط المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية على جانب الالتزامات (أي المبالغ السالبة لتكلفة الاستبدال) قبل طرح هامش ضمان القيمة. – جميع الأصول الأخرى التي لم يتم إدراجها في الفئات السابقة، بما يشمل عمليات التمويل غير المنتظمة، عمليات التمويل والودائع المقدمة للمؤسسات المالية التي لها فترات استحقاق سنة واحدة أو أكثر، والأسهم التي لا يتم تداولها داخل نطاق سوق رسمي، والأصول الثابتة، والاستقطاعات من رأس المال الرقابي، وأصول شركات التأمين التابعة والأوراق المالية المتعثرة.	%100

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على:

- Bank Negara Malaysia, **Net Stable Funding Ratio**, Central Bank of Malaysia, 27 September 2017, P-P 10-13.

– المبادئ الإرشادية رقم 6، مرجع سبق ذكره، ص– ص 109–111.

الجدول رقم(2-4): ملخص فئات الانكشافات خارج الميزانية ومعاملات التمويل المستقر المطلوب المرتبطة بها.

مكونات فئات التمويل المستقر المطلوب (RSF)	معاملات RSF
• تسهيلات الائتمان والسيولة غير القابلة للإلغاء والقابلة للإلغاء المشروطة . • التزامات التمويل المستقبلية المحتملة الأخرى بما يشمل الأدوات مثل: - تسهيلات الائتمان والسيولة القابلة للإلغاء وغير المشروطة. - الالتزامات المتعلقة بعمليات تمويل التجارة (بما في ذلك الضمانات وخطابات الاعتماد). - الضمانات وخطابات الاعتماد غير المتعلقة بالتزامات تمويل التجارة. - الالتزامات غير التعاقدية مثل: ▪ الطلبات المحتملة المتعلقة بصناديق الاستثمار بالأوراق المالية وأدوات التمويل المماثلة الأخرى. ▪ الأدوات المهيكلة التي يتوقع العملاء أن تكون قابلة للتسويق. ▪ الصناديق المدارة التي يتم تسويقها بهدف المحافظة على قيمة مستقرة لوحدات هذه الصناديق.	5% من المبلغ غير المستخدم

Source : -Central Bank of Kuwait, OP-Cit, P19.

-Syed irfan Ali and others, **" Basel III : Liquidity Standards "**, Banking Policy & Regulations Department State Bank of Pakistan ,Pakistan, 23 june 2016, P 33.

إذن يتم احتساب قيمة التمويل المستقر المطلوب (RSF) من خلال تصنيف الأصول ضمن واحدة من الفئات المبينة في الجدولين أعلاه، ويتم ضرب القيمة ضمن كل فئة بمعامل التمويل المستقر المطلوب ويمثل مجموع القيم المرجحة بمعاملات التمويل إجمالي التمويل المستقر المطلوب (RSF).

المبحث الثالث: الآثار المتوقعة لتطبيق معايير السيولة وفق بازل3 على ربحية البنوك الإسلامية

تماشيا مع التطورات العالمية في مجال الرقابة المصرفية وتطبيق أفضل الممارسات في هذا المجال قررت بعض البنوك الإسلامية تطبيق معايير السيولة الجديدة التي جاءت بها بازل3، وذلك بعد إصدار مجلس الخدمات المالية الإسلامية معايير تتوافق معها فيما يخص السيولة، وعليه سوف يتم التطرق في هذا المبحث إلى تقييم تطبيق هذه المعايير في البنوك الإسلامية، العلاقة بين تطبيق هذه المعايير وربحية البك الإسلامية وأخيرا التحديات التي قد تواجهها عند تطبيقها.

المطلب الأول: تقييم تطبيق معايير السيولة وفق بازل3 في البنوك الإسلامية

ويمكن تقييم تطبيق هذه المعايير في البنوك الإسلامية كما يلي: [1]

– إن ندرة الأدوات المتاحة بسب مبادئ الشريعة الإسلامية سوف يجعل البنوك الإسلامية مضطرة للاحتفاظ بالأصول السائلة المحددة في المستوى 1 التي تشمل النقدية، الاحتياطات لدى البنوك المركزية والأوراق المالية الصادرة عن الهيئات الوطنية والدولية والقابلة للتسويق؛

– الأوراق المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية ليست متوفرة بالكمية الكافية والجودة المطلوبة لتلبية متطلبات LCR، وبالمثل ستواجه البنوك الإسلامية أيضا مشاكل في تلبية متطلبات NSFR، فعلى سبيل المثال البنوك الإسلامية لا تستطيع أن تعتبر الأسهم الممتازة مصدرا للسيولة مع 100% عامل ASF، لأنها تعتبر غير متوافقة مع الشريعة الإسلامية؛

– الجزء الأكبر من الأصول في NSFR التي لديها عوامل منخفضة RSF هي الأوراق المالية والسندات القابلة للتسويق خاصة تلك الصادرة عن الجهات السيادية والهيئات العامة؛

– ومع ذلك وبسب عدم وجود أوراق مالية متوافقة مع الشريعة الإسلامية والتي تفي بهذه المعايير في معظم الاختصاصات، لن تتمكن البنوك الإسلامية بالاحتفاظ بالأصول التي تحمل عوامل أعلى نسبيا في RSF؛

ووفرت بازل ثلاث خيارات للبلدان التي ليس لديها ما يكفي أصول المستوى 1 والمستوى 2 لتلبية LCR

---

[1] Ahmed Habib, **"Basel III liquidity requirement ratios and islamic banking "**, Journal of Banking Regulation, United Kingdom,2014, P-P 10-11.

الخيار1: البنك المركزي يمكن أن يوفر مرافق السيولة مقابل رسوم، هذا يبدو أنّه بديل عملي يمكن أن يستخدم لدعم البنوك الإسلامية لتلبية متطلبات السيولة، ومع ذلك فإنّ معظم الدول لا تزال لا تملك الملجأ الأخير للإقراض والتسهيلات الإسلامية وتوفير السيولة المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، أمّا الخيارات 2و3 المحدّدة في بازل 3 ليست قابلة للتطبيق في القطاع المصرفي الإسلامي بسبب ندرة الضمانات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، هناك مشكلة واحدة في تنفيذ الخيار2 الذي يشير إلى استخدام صكوك بالعملة الأجنبية عالية الجودة كبديل عن المحلية وذلك للتفسيرات المختلفة للشريعة في مختلف الدول، مما يجعل الصكوك الصادرة في بلد ما غير مقبولة في بلد آخر على سبيل المثال ماليزيا، فهي واحدة من البلدان المهيمنة في إصدار الصكوك، بالرغم من ذلك فقد تكون أوراقها المالية غير مقبولة في دول مجلس التعاون الخليجي بسبب تفسيرات الشريعة الإسلامية؛

– فكانت هناك مبادرات دولية لحل المشاكل المتعلقة بتطوير وقبول الأوراق المالية الإسلامية IIFM (كتأسيس السوق المالي الإسلامي الدولي في 2002 بالبحرين، حيث ترتكز على توحيد الوثائق وعمليات سوق رأس المال الإسلامي)، وفي نفس العام تم تأسيس مركز إدارة السيولة LMC لتطوير المالية على المدى القصير والمتوسط والأدوات التي يمكن استخدامها من قبل المؤسسات المالية الإسلامية لأغراض إدارة السيولة، لكن نطاق عمليات LMC كانت صغيرة نسبيا حيث ركزت أكثر على دول مجلس التعاون الخليجي بشكل عام والبحرين بشكل خاص، أمّا في 2010 تأسست الشركة الدولية لإدارة السيولة الإسلامية في كوالالمبور لإصدار الصكوك التي يمكن أن تكون متداولة في الأسواق المالية الدولية والمستعملة من قبل المؤسسات المالية الإسلامية لأغراض إدارة السيولة على الصعيد العالمي؛

– فبدون كمية كافية من السيولة ومجموعة الصكوك المتوافقة مع الشريعة الإسلامية لتداولها، يكون من الصعب على المصارف الإسلامية تلبية متطلبات السيولة لبازل3، ومن الآثار المترتبة على وجود كمية أقلّ من الأصول التي يمكن أن تعامل على أنّها سائلة لكل من LCR وNSFR هو أنّ البنوك الإسلامية سوف تضطر إلى الاحتفاظ بالمزيد من النقد والاحتياطات؛

وفي غياب الأصول عالية الجودة، قد تضطرّ البنوك إلى تقصير استحقاق الأصول وزيادة طول التزاماتهم وجمع المزيد من رأس المال لتلبية متطلبات السيولة.

المطلب الثاني: العلاقة بين تطبيق معايير السيولة وربحية البنوك الإسلامية:

يمكن بيان العلاقة بين تطبيق معايير السيولة وربحية البنوك الإسلامية من خلال نتائج الدراسات السابقة عن هذا الموضوع وذلك كما يلي:

- تنص دراسة (King 2012) أنّ استراتيجيات زيادة نسبة صافي التمويل المستقر NSFR تخفض هامش صافي الفائدة البنكية بنسبة 70-88 نقطة في المتوسط أو حوالي ثلث هذه النقاط، وفي دراسة أخرى له يؤكد (King 2013) أنه من المتوقع أن تؤدي المتطلبات الجديدة للسيولة إلى انخفاض ربحية البنوك، حيث ترتبط هذه الأصول ذات السيولة المرتفعة بانخفاض العائد عليها[1].

- يؤكد (Allen et al 2012) أنّ متطلبات السيولة سوف تجبر البنوك على الاحتفاظ بموجودات أكثر سيولة (مثل الأوراق المالية الحكومية) والتي سوف تؤثر على ربحية و إدارة السيولة للبنوك وعملائها وهذا سوف يقلّص توافر الائتمان للمقترضين الأكثر خطورة مثل الشركات الصغيرة التي تلعب دورا مهما في الاقتصاد وبالتالي فإن هذه التغييرات يمكن أن تعطل توفير الائتمان للاقتصاد[2].

- (Figuet, Humblot et Lahet 2015) قد تؤدي متطلبات السيولة إلى انخفاض بنسبة 20% في العلميات المصرفية عبر الحدود (الإقراض من الاقتصاديات المتقدمة إلى الاقتصاديات الناشئة التي تعتمد على هذا التمويل) [3].

- إن عدم كفاية أدوات سوق المال المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، يجبر البنوك الإسلامية على الاحتفاظ بمزيد من النقد والاحتياطات متخلية عن ربحيتها، هذه الظاهرة تقلل من ربحيتها[4].

- وفق متطلبات بازل3 حول السيولة تميل البنوك الإسلامية إلى الاحتفاظ بموجودات سائلة عالية الجودة مما يؤثر بشكل سلبي على ربحيتها وكفاءتها [5].

---

(1) king, m.r. **the bazel III net stable fundig ratio and bank net interest margins**, journal of banking and finace, 37(11) 2013,p-p4144-4156 .http://doi.org/10.1016/j.jbankfin. 2013.07.017

(2) allen et al**, bazel III : iz the cure worse than the disease** ? international review of financial analysis,,25 ,2012, p -p159-166. http:// doi.org/10.1016/j.irfa.2012, 8, 004

(3) figuet and others ,**gross-broder banking clains on emerging countries : the bazel III banking reforms in a push and pull Framework**, journal of international financial markets, institution and money, 2015, p-p294-310.

(4) Canan ozkan, zamir iqbal, **implications of basel3 for islamic banking- opportunities and challenges**, the world bank group, may 2015, p 22

(5) Siti Kholifatul Rizkiah, **Liquidity Management in Islamic Banking: Issues and Challenges**, Tazkia Islamic Finance and Business Review, Volume 12(2), 2018, Page: 131-152

المطلب الثالث: التحديات التي قد تواجهها البنوك الإسلامية عند تطبيق معايير السيولة وفق بازل 3

يمكن أن تواجه البنوك الإسلامية العديد من التحديات عند تطبيقها لمعايير السيولة الجديدة التي جاءت بها بازل 3 ومن بينها ما يلي:[1]

– التحدي الرئيسي هو توسيع نطاق الأدوات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية؛

– معايير السيولة الجديدة في بازل 3 (نسبة تغطية السيولة LCR ونسبة صافي التمويل المستقر NSFR) ستشكل تحديات للبنوك الإسلامية حيث أنّ قدرتها على الاحتفاظ بأصول سائلة عالية الجودة هو أكثر محدودية من البنوك التقليدية، حيث أنّ معظم الأصول السائلة عالية الجودة غالبا ما تشتمل على سندات بفائدة، هذا ما لا تسمح به الشريعة الإسلامية؛

– البنوك الإسلامية لا تدخل في المعاملات ما بين البنوك، ولا يمكنها تحويل السيولة إلى البنوك التقليدية غير الشرعية وتحقيق عائد على فائض السيولة؛

– ليس من السهل بالنسبة للبنوك الوصول إلى السيولة عند الحاجة إليها، على عكس البنوك التقليدية التي ليس لديها أية قيود في الحصول عليها[2] ، ولقد كان في الآونة الأخيرة بعض المحاولات وإن كانت صغيرة من بعض البنوك المركزية لإنشاء مقرض متوافق مع الشريعة الإسلامية يستجيب إلى حد ما لحاجة البنوك الإسلامية، ممّا يساعدهم في الوصول إلى سيولة البنك المركزي؛

– عدم وجود أسواق مالية إسلامية متطوّرة ونشطة تقدّم أدوات مالية متوافقة مع الشريعة الإسلامية[3]، ما جعل البنوك الإسلامية تواجه صعوبات في إيجاد أدوات الاستثمار المتوافقة مع آجال استحقاق قصيرة الأجل؛

– البنوك الإسلامية تملك أصول سائلة يمكن أن تغطي بها النسبة المطلوبة كالصّكوك الإسلامية مثلا لكن يشرط أن تلقى الاعتراف من لجنة بازل لطبيعة هذه الأصول المختلفة[4]، فبالرغم من أنّ السندات الحكومية

---

(1) Canan OZkan, Zamir iqbal ,op-cit , p-p 21-23.

(2) Adel Harzi,"**the impact of Basel III on islamic banks : A theoretical Study and compaison with conventional banks "**, paper presented first time at the research chair **« ethics and financial norms »** of university paris1 la sorbonne and the king Abdul university (jeddah), Saudi Arabia, p14.

(3) زاهية لعراف، مفتاح لعراف، "**الانعكاسات والآثار السلبية لإدارة السيولة في البنوك الإسلامية وفق اتفاقية بازل الثالثة(المصارف السعودية نموذجا)**"، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي الخامس حول "**انعكاسات تكيف المؤسسات المالية مع مؤشرات الملاءة على الاستقرار المالي في الجزائر**"، جامعة يحي فارس، المدية، الجزائر، يومي 24–25 أكتوبر 2018، ص 11.

(4) خديجة سعيدي، **إشكالية تطبيق معيار كفاية رأس المال بالبنوك وفقا لمتطلبات لجنة بازل(دراسة البنوك الإسلامية)**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2016 –2017، ص– ص 142–143.

في الجانب التقليدي مؤهلة ليتم احتسابها في نسب السيولة، إلاّ أنّ السندات الإسلامية (الصكوك) لا يتم أخذها في الاعتبار عند حساب نسب السيولة، هذا بسبب عدم إمكانية تداولها؛

– معظم الأصول السائلة في الميزانية العمومية يمكن أن تكون فقط أسهم وهذا السبب في نقص الأصول السائلة لبنوك الإسلامية؛

– إن عدم كفاية سوق المال والأدوات المصرفية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، يدفع بالبنوك الإسلامية إلى الاحتفاظ بالمزيد من النقد أو الاحتياطات لتبقى سائلة ما يؤثّر سلبا على الربحية، وهذا ما يؤدّي إلى انخفاض قدرتها على منافسة البنوك التقليدية؛

– معظم التزامات البنوك الإسلامية لها استحقاق أقصر من أصولها هذا ما يجعلها بحاجة إلى أن تكون أكثر حذرا بشأن هيكل الاستحقاق لأصولها من خلال تطوير الأدوات بخلاف المرابحة وعن طريق الحفاظ على الأصول ذات الطبيعة قصيرة الأجل؛

– إنّ تلبية متطلّبات نسبة تغطية السيولة LCR في بازل 3 هو التحدّي الأكبر الذي قد تواجهه البنوك الإسلامية لأنّه من الصعب إيجاد أصول سائلة عالية الجودة متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، أي نقص الأصول السائلة عالية الجودة على المدى القصير لتغطية فجوات التمويل قصير الأجل خلال فترة 30 يوما للالتزام بـ LCR؛

– أمّا بالنسبة لصافي التمويل المستقرNSFR والمخصصة للمدى المتوسط والطويل، فلا تتوافر البنوك الإسلامية على مطلوبات طويلة الأجل يمكن سحبها في الأجل القصير[1].

[1] زاهية لعراف، مفتاح لعراف، مرجع سبق ذكره، نفس الصفحة.

خلاصة:

ومّما سبق نستخلص أنّ اتفاقية "بازل3" جاءت كرد فعل للأزمة المالية العالمية، خاصة بعد إفلاس العديد من البنوك وثبات قصور أو فشل معايير "بازل 2" في حمايتها أو عدم التقيد بها أصلا، كما أبرزت هذه الأزمة أهمية السيولة وتأثيرها المباشر على قدرة البنوك في تقديم الإئتمان، وبالتالي على النشاط الاقتصادي، ولهذا اقترحت الاتفاقية نسبتين للوفاء بمتطلبات السيولة الأولى نسبة تغطية السيولة LCRوهي للمدى القصير، أمّا الثانية فهي للمدى الطويل وهي نسبة صافي التمويل المستقرNSFR، هذا في الجانب الكمّي أمّا في الجانب الكيفي فقد أقرّت العديد من المبادئ لإدارة متطلّبات السيولة.

وبما أنّ البنوك الإسلامية تسعى للاندماج في الأسواق العالمية ومواكبة التطورات المصرفية، فهذا يلزمها التقيد بهذه المعايير، لكن هذه الأخيرة صمّمت خصيصا للبنوك التقليدية أي عدم تلاؤمها مع البنوك الإسلامية لأنّ لجنة بازل عند إصدارها لهذه المعايير لم تراعي خصوصية وطبيعة عمل هذه البنوك، ما دفع بمجلس الخدمات المالية الإسلامية بإصدار معايير سيولة تتوافق مع معايير السيولة الجديدة التي جاءت بها "بازل3"، مع مراعاة خصوصية البنوك الإسلامية.

ومع ذلك فإن تطبيق هذه المعايير في البنوك الإسلامية قد يعرّضها للعديد من التحدّيات وذلك لصعوبة تطبيقها وذلك أنّها تفتقد إلى أدوات مالية قصيرة الأجل تتوافق مع الشريعة الإسلامية للوفاء بمتطلبات LCR، وكذلك لا تتوفر هذه البنوك على مطلوبات طويلة الأجل يمكن سحبها في الأجل القصير لتلبية متطلّبات NSFR كما يمكن أن تؤثّر عند تطبيقها على ربحية البنوك الإسلامية بسبب احتفاظها بالسيولة وعدم توظيفها.

الفصل الثالث: تحليل أثر تطبيق معايير السيولة وفق بازل3 على مجموعة من البنوك الإسلامية السعودية

تمهيد

- المبحث الأول: التعريف بالبنوك الإسلامية السعودية محل الدراسة

- المبحث الثاني: تحليل أثر تطبيق معايير السيولة وفق بازل3 على معدل العائد على حقوق الملكية(ROE) لمجموعة من البنوك الإسلامية السعودية

- المبحث الثالث: تحليل أثر تطبيق معايير السيولة وفق بازل3 على معدل العائد على الأصول(ROA) لمجموعة من البنوك الإسلامية السعودية

خلاصة

تمهيد:

تتعرض البنوك الإسلامية لمشاكل السيولة كما هو الحال لدى البنوك التقليدية، إلا أن تعرض البنوك الإسلامية لها يعد أكثر خطورة من البنوك التقليدية ويعود ذلك بشكل أساسي لعدم قدرتها على الاقتراض بفائدة من البنوك الأخرى أو من البنك المركزي، وذلك عند حاجتها للسيولة بشكل عاجل بالإضافة إلى عدم قدرتها على تسييل أصولها بسعر أقل من السعر العادل لها، الأمر الذي يدفعها للاحتفاظ بكمية كبيرة من السيولة النقدية لمواجهة أي تدفقات نقدية خارجة.

ومع تبنى البنوك الإسلامية تطبيق اتفاقية بازل 3 بما فيها معايير السيولة التي تلزمها الاحتفاظ بمزيد من السيولة من خلال نسبة تغطية السيولة ونسبة صافي التمويل المستقر، هذا يؤدي إلى التخفيض من حجم الأموال المتاحة للاستثمار وما يتبعه من أثر في حجم الأرباح التي يمكن أن تحققها، ومن أجل معرفة مدى تأثير تطبيق نسبة تغطية السيولة ونسبة صافي التمويل المستقر على ربحية البنوك الإسلامية السعودية وذلك من خلال القيام بتحليل مؤشرات الربحية والمتمثلة في معدل العائد على حقوق الملكية ومعدل العائد على الأصول للبنوك الإسلامية محل الدراسة في الفترة الممتدة من سنة 2012 إلى غاية 2018.

وقد تم تقسيم الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: التعريف بالبنوك الإسلامية السعودية محل الدراسة؛

المبحث الثاني: تحليل أثر تطبيق معايير السيولة وفق بازل 3 على معدل العائد على حقوق الملكية(ROE) لمجموعة من البنوك الإسلامية السعودية؛

المبحث الثالث: تحليل أثر تطبيق معايير السيولة وفق بازل 3 على معدل العائد على الأصول (ROA) لمجموعة من البنوك الإسلامية السعودية.

المبحث الأول: التعريف بالبنوك الإسلامية السعودية محل الدراسة

اقتصرت الدراسة التي قمنا بها على مجموعة من البنوك الإسلامية السعودية المتمثلة في (بنك الراجحي، بنك الجزيرة، بنك الإنماء وبنك البلاد).

المطلب الأول: التعريف ببنك الراجحي

يعتبر بنك الراجحي بنكا إسلاميا تقوم أنشطته على مبادئ الشريعة الإسلامية وهو من أكبر البنوك الإسلامية بالسعودية.

أولا- نبذة عن بنك الراجحي: بدأ بنك الراجحي نشاطه عام 1957 م والذي يعتبر من أكبر البنوك الإسلامية في العالم، ويتمتع بنك الراجحي بخبرة تمتد لأكثر من 60 عام في مجال الأعمال المصرفية والأنشطة التجارية، وقد تم عام 1978 م دمج مختلف المؤسسات التي تحمل اسم الراجحي تحت مظلة واحدة في شركة الراجحي المصرفية للتجارة، وفي عام 1988 م تم تحويل البنك إلى شركة مساهمة سعودية عامة، وبما أن البنك يرتكز على مبادئ المصرفية الإسلامية بشكل أساسي فهو يلعب دورا رئيسيا وأساسيا في سد الفجوة بين متطلبات المصرفية الحديثة والقيم الجوهرية للشريعة الإسلامية مشكلا معايير صناعية وتنموية يحتذى بها، وبعد النمو الهائل محليا، توسع بنك الراجحي خارج سوق السعودية ودخل السوق الماليزية سنة 2006، وبعد أن منح الترخيص المصرفي الكامل للعمل كأول بنك أجنبي في ماليزيا من قبل بنك نيغارا الماليزي (البنك المركزي الماليزي)، كما تم افتتاح فرع له في الكويت ليكون أول بنك سعودي في الكويت وفتحت سبع فروع في الأردن، ويتمتع بنك الراجحي ومقره الرياض بالمملكة العربية السعودية لمركز مالي قوي وهو يدير أصول بقيمة 343 مليار ريال سعودي (90 مليار دولار أمريكي) ويبلغ رأسماله 16.25 مليار ريال سعودي (4.3 مليار دولار)، ويعمل فيه أكثر من 10200 موظفا، ولديه شبكة واسعة تضم أكثر من570 فرعا وأكثر من 4794 جهاز صراف آلي و74612 أجهزة نقاط بيع كما أن لديه أكبر قاعدة عملاء بين البنوك السعودية، وقد حقق بنك الراجحي أرباحا صافية بلغت 9121 مليون ريال سعودي سنة 2017[1].

[1] الموقع الإلكتروني: www.alrajhibank.com.sa تاريخ الإطلاع 2019/04/23 على الساعة 41: 20.

ثانيا– الخدمات المقدمة: يقدم بنك الراجحي مجموعة من الخدمات تتمثل في: [1]

✓ **الحسابات:** يقدم بنك الراجحي مجموعة من الحسابات الجارية، التي صممت خصيصا بما يتماشى ورغبة عملائه والمتمثلة في الحساب الجاري، حساب التميز، حساب السيدات؛

✓ **التمويل:** يقدم بنك الراجحي عدة أنواع من التمويل تتمثل في التمويل الشخصي، تمويل السيارات من خلال تقديم خيارات لتمويل السيارات كما يوفر خدمة تقسيط السيارات أو تأجيرها، كما يوفر البنك أيضا التمويل العقاري من خلال تمويل عمليات شراء المنازل أو الأراضي وغيرها؛

✓ **بطاقات الائتمان:** يوفر بنك الراجحي مجموعة من البطاقات الائتمانية والتي صممت لتتوافق تماما مع أحكام الشريعة الإسلامية بالإضافة إلى توفير المرونة والقبول، ومن بين هذه البطاقات بطاقة المرابحة البلاتينية، بطاقة التسوق وبطاقة فرسان الراجحي؛

✓ **التأمين التكافلي:** يوفر بنك الراجحي مجموعة من منتجات التأمين المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية كالتأمين الصحي، تأمين السيارات، تأمين المنازل وتأمين الحوادث الشخصية؛

✓ **الخدمات المصرفية الإلكترونية:** يقوم بنك الراجحي بتسخير جميع الإمكانيات التي تقدمها نظم المعلومات والتقنية الحديثة لتوفير الخدمات المصرفية الإلكترونية.

المطلب الثاني: التعريف ببنك الجزيرة

بنك الجزيرة هو بنك تحول من بنك تقليدي إلى بنك إسلامي، وقد أثبت وجوده وحقق نموا سريعا.

أولا– نبذة عن بنك الجزيرة: يعتبر بنك الجزيرة من المؤسسات المالية القيادية سريعة النمو، وهو مجموعة مالية سعودية تضع العميل في مركز اهتمامها، وتعمل دوما على تطوير خدمات ومنتجات مبتكرة متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، وتلبى احتياجات جميع العملاء من أفراد وشركات وهيئات يقدمها موظفون أكفاء ومتخصصون، وفي عام 1998 م اتخذ مجلس إدارة البنك قرارا استراتيجيا بتحويله من بنك تقليدي إلى بنك يوافق أحكام الشريعة الإسلامية، ولضمان ذلك قام البنك بتأسيس إدارة شرعية تتألف من عدد من الشيوخ والعلماء المتخصصين في المصرفية الإسلامية لمراقبة أعمال البنك واعتمادها حال التأكد من توافقها مع أحكام الشريعة الإسلامية، وفي عام 2002 نجح البنك في تحويل جميع فروعه للعمل بمقتضى أحكام

[1] المرجع السابق.

الشريعة وحقق نموا عزز وجوده وصورته في السوق المصرفي، وفي عام 2007 شهد البنك زيادة رأسماله المدفوع ليصبح 3 مليارات ريال سعودي جاءت جميعها من الأرباح المحققة وكأول بنك في المملكة، بدأ بنك الجزيرة عام 2009 م السعي لنيل شهادة الأيزو عن عملياته لضمان تبنى أفضل الممارسات في إطار ما تقدمه من خدمات، وفي شهر أفريل 2018 أعلنت هيئة السوق المالية الموافقة على طلب بنك الجزيرة زيادة رأسماله عن طريق طرح أسهم أولية بقيمة 3 مليارات ريال سعودي لزيادة رأسماله من (5,200,000,000) ريال إلى (8,200,000,000) [1].

ثانيا– الخدمات المقدمة: تتمثل الخدمات التي يقدمها بنك الجزيرة في: [2]

✓ **الخدمات الشخصية:** تشمل هذه الأخيرة الحسابات التي يوفرها البنك، البطاقات الائتمانية عمليات التمويل الخاص خاصة من المجال العقاري، الخدمة الإلكترونية والمصرفية المختلفة وتقدم كذلك خدمات الادخار و الاستثمار؛

✓ **خدمات الشركات:** حيث يقوم بنك الجزيرة بتقديم خدمات مصرفية متنوعة خاصة بالشركات والمؤسسات المالية، كما يوفر خدمة إلكترونية لعملاء المؤسسات الفردية، بالإضافة إلى توفير خدمات مصرفية تجارية، من خلال برنامج كفالة الذي يتم من خلاله تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة ووحدة الأعمال التجارية التي تسعى لتقديم حلول بنكية مختلفة تناسب متطلباتهم؛

✓ **خدمات الاستثمار:** والتي تشمل خدمات الوساطة، تمويل الشركات من خلال تمويل مشاريعها الحالية أو زيادة رؤوس أموالها، كما يقدم بنك الجزيرة خدمات إدارة الأصول لعملائها من الشركات والأفراد.

---

[1] الموقع الإلكتروني: www.baj.com.sa تاريخ الإطلاع 2019/04/24 على الساعة 09:01.

[2] المرجع السابق.

المطلب الثالث: التعريف ببنك الإنماء

يعتبر بنك الإنماء من البنوك الإسلامية السعودية التي تسعى لأن تكون أفضل البنوك التي تعمل وفق الأحكام والضوابط الشرعية ليس فقط في المملكة العربية السعودية، ولكن على المستوى الإقليمي والعالمي في الأجلين المتوسط والطويل.

أولا- نبذة عن بنك الإنماء: تأسس بنك الإنماء كشركة مساهمة عامة سعودية، بموجب المرسوم الملكي رقم (م/15) وتاريخ 1427/02/28هـ الموافق ل 2006/03/28 م والسجل التجاري رقم (1010250808) وتاريخ 21 جمادى الأولى 1429هـ الموافق 26 مايو 2008 م لتقديم الخدمات المصرفية والاستثمارية المتوافقة مع الأحكام والضوابط الشرعية، وقد بلغ رأس مال بنك الإنماء (15,000,000,000) ريال مقسم إلى (1,500,000,000) سهما اسميا متساوية القيمة،قيمة كل منها عشرة ريالات وجميعها أسهم عادية، أما مؤسسو البنك هم صندوق الاستثمارات العامة، المؤسسة العامة للتقاعد، المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، حيث خصص لكل منهم تقريبا 10% من أسهم المصرف عند التأسيس، وتم طرح 70% للاكتتاب العام خلال شهر ربيع الثاني من عام 1429 هـ الموافق لشهر أفريل 2008 م[1].

ثانيا- الخدمات المقدمة: يقدم بنك الإنماء مجموعة من الخدمات من بينها ما يلي: [2]

✓ **الحسابات:** يقدم بنك الإنماء مجموعة من الحسابات من بينها الحساب الجاري، حساب الادخار حساب الاستثمار، حساب سداد، حساب التعليم، حساب الأسرة؛

✓ **الخدمات المصرفية الذاتية:** يقدم بنك الإنماء مجموعة من الخدمات المصرفية الذاتية وهي هاتف الإنماء، انترنت الإنماء، جوال الإنماء، تطبيق الإنماء وهذا لضمان سرعة خدمتهم وإنجاز أعمالهم بدقة وأمان وتحكم كامل؛

✓ **خدمات متنوعة:** يقوم بنك الإنماء بعدة خدمات وتتمثل في خدمة أثير، خدمة فواتير الأعمال خدمات الإنماء للاستثمار و خدمة حساب الأسرة؛

✓ **برامج:** يقدم بنك الإنماء عدة برامج من بينها برنامج التوفير البلاتيني، برنامج التعليم، برنامج الزواج وبرنامج خصومات البطاقات؛

---

[1] الموقع الإلكتروني: www.alinmabank.com.sa تاريخ الإطلاع 2019/04/23 على الساعة 12:30.

[2] المرجع السابق.

✓ **التمويل:** يقوم بنك الإنماء بالتمويل وذلك عن طريق التمويل الشخصي وذلك عن طريق بيع الأسهم للشريك بنظام المرابحة بسعر وربح معلومين، كذلك منتج تمويل العقار مرابحة، منتج تمويل العقار إجارة؛

✓ **البطاقات:** يقدم بنك الإنماء عدة بطاقات منها بطاقة الإنماء مدى، بطاقة الإنماء الائتمانية بطاقة الشراء الائتمانية، بطاقة المسافر، بطاقة الإنماء مدى أثير؛

✓ **خدمات الشركات:** يقدم بنك الإنماء مجموعة من الخدمات للشركات من بينها:

- خدمة التحقق من الضمانات البنكية؛
- خدمة إدارة النقد؛
- عمليات التجارة(من خلال توفير المنتجات المالية والخدمات إلى الشركات المحلية والدولية والمؤسسات المالية وهيئات القطاع العام الأخرى وتشمل خدمات الاستيراد والتصدير عن طريق خطابات الضمان وضمانات الشحن وغيرها، الاعتمادات المستندية والتحصيل المستندي)؛
- خدمات التجار (إدارة الرواتب، خدمة نقاط البيع، بوابة الدفع الإلكتروني، خدمة انترنت الشركات).

المطلب الرابع: التعريف ببنك البلاد

في هذا المطلب سيتم التطرق إلى نبذة عن بنك البلاد وأهم الخدمات المقدمة من طرفه.

أولا- نبذة عن بنك البلاد: تأسس بنك البلاد كشركة مساهمة سعودية في المملكة العربية السعودية وتم الترخيص بشأنه بموجب المرسوم الملكي رقم (م 4/48) نوفمبر 2004، تشمل القوائم المالية الموحدة على القوائم المالية للبنك وشركاته التابعة وهي شركة البلاد للاستثمار وشركة البلاد العقارية ويشار إليهم مجتمعين ب"المجموعة" الشركات التابعة مملوكة بنسبة 100% للبنك وتأسستا في الملكة العربية السعودية، تتمثل أغراض المجموعة في مزاولة جميع الأعمال المصرفية والتمويلية والاستثمارية من خلال منتجات وأدوات متنوعة متوافقة مع الشريعة الإسلامية والنظام الأساسي للبنك وأحكام نظام مراقبة البنوك ويقوم البنك بتقديم هذه الخدمات من خلال 116 فرعا بنكيا، 158 مركز صرافة وحوالات في المملكة العربية السعودية، وبلغ رأسماله في 2014 قرابة 6 مليار ريال سعودي، ويعتبر بنك البلاد رابع أكبر بنك في السعودية، ونجح في الانتشار في وقت قصير وهو أول بنك إسلامي حقيقي، ومطابق لأحكام الشريعة الإسلامية، ويسعى بنك

البلاد إلى التوسع في جميع أنحاء المدن والمناطق السعودية بالإضافة إلى توفير الفروع النسائية ومراكز الخدمات المصرفية[1].

ثانيا– الخدمات المقدمة: من بين الخدمات التي يقدمها بنك البلاد ما يلي: [2]

✓ **خدمات الأفراد:** يعمل بنك البلاد على تقديم الخدمات والمنتجات المقدمة للأفراد كالإيداعات وتمويل الأفراد (التمويل الشخصي،تمويل السيارات والتمويل العقاري)،فتح الحسابات البنكية، منح البطاقات الائتمانية، تقديم الخدمات الالكترونية؛

✓ **خدمات الشركات:** يقوم بنك البلاد بتقديم خدمات للشركات، فيشمل الخدمات والمنتجات المقدمة للشركات والمؤسسات المالية كالإيداعات وتقديم التسهيلات الائتمانية الإسلامية والاعتماد المستندي وخطابات الضمان ومنتجات الاستثمار الأخرى؛

✓ **خدمات الخزينة:** يقوم بنك البلاد بتقديم خدمات الخزينة وتزويد العملاء الداخليين والخارجيين بمجموعة واسعة من خدمات الاستثمار إلى جانب خدمات الخزينة المعتادة، في قطاع خدمات الاستثمار والوساطة.

---

[1] الموقع الإلكتروني: www.bankalbilad.com تاريخ الإطلاع 2019/04/28 على الساعة 11:02.

[2] المرجع السابق.

المبحث الثاني: تحليل أثر تطبيق معايير السيولة وفق بازل 3 على معدل العائد على حقوق الملكية (ROE) لمجموعة من البنوك الإسلامية السعودية

يعتبر معدل العائد على حقوق الملكية من أهم المؤشرات التي يتم من خلالها تقييم أداء البنك ولاسيما الربحية، وله أهمية كبيرة بالنسبة للبنك وحملة الأسهم أو المساهمين، وسيتم التطرق في هذا المبحث لتأثير تطبيق نسبتي السيولة (LCR) و(NSFR) على هذا المؤشر لمجموعة من البنوك الإسلامية السعودية.

المطلب الأول: تحليل أثر تطبيق نسبة تغطية السيولة (LCR) على معدل العائد على حقوق الملكية(ROE) لمجموعة من البنوك الإسلامية السعودية

سنتطرق لتحليل أثر تطبيق نسبة تغطية السيولة على معدل العائد على حقوق الملكية لأربعة بنوك إسلامية سعودية، والمتمثلة في كل من بنك الراجحي، بنك الجزيرة، بنك الإنماء وبنك البلاد.

أولا: بنك الراجحي

لتحليل أثر تطبيق نسبة تغطية السيولة (LCR) على معدل العائد على حقوق الملكية (ROE) في بنك الراجحي نعرض الجدول الموالي:

الجدول رقم(3-1): معدل العائد على حقوق الملكية (ROE) ونسبة تغطية السيولة (LCR) لبنك الراجحي(2012-2018).

الوحدة: بالمئة (%)

السنوات		معدل العائد على حقوق الملكية (ROE)	نسبة تغطية السيولة (LCR)
قبل تطبيق نسبة تغطية السيولة (LCR)	2012	22.54	-
	2013	19.87	-
	2014	16.32	-
بعد تطبيق نسبة تغطية السيولة (LCR)	2015	16.11	210
	2016	16.5	233
	2017	16.9	199
	2018	19.8	196

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الراجحي للسنوات المذكورة أعلاه.

من خلال الجدول (3-1) يمكن إبراز تغيرات معدل العائد على حقوق الملكية في الشكل الموالي:

الشكل رقم(3-1): معدل العائد على حقوق الملكية (ROE) لبنك الراجحي(2012-2018).

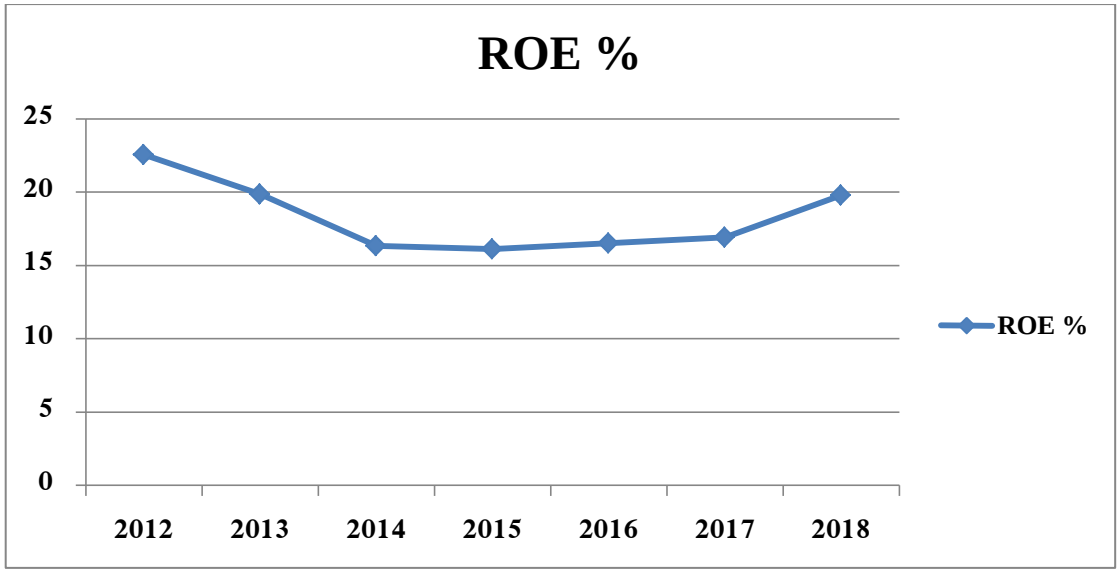

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول السابق.

من خلال الجدول(3-1) والشكل (3-1)السابقين يمكن تحليل معدل العائد على حقوق الملكية ومدى تأثير تطبيق نسبة تغطية السيولة على ربحية بنك الراجحي وذلك من خلال المقارنة بين القيم المتحصل عليها والمقسمة إلى فترتين وهي كالآتي:

- **قبل تطبيق نسبة تغطية السيولة LCR (2012-2014)**: تظهر نتائج الجدول(3-1) والشكل (3-1) أن معدل العائد على حقوق الملكية **(ROE)** عرف انخفاضا في سنة 2013 حيث بلغ 19.87% مقارنة بسنة 2012 حيث قدر فيها ب22.54%، ويرجع هذا الانخفاض إلى تراجع الأرباح المحققة من قبل بنك الراجحي في 2013، بنسبة انخفاض قدرها 5.6% عن الأرباح الصافية في السنة الماضية، بسبب الانخفاض في إيرادات الخدمات المصرفية بنسبة 4.5% بالإضافة إلى ارتفاع حقوق الملكية بنسبة بلغت 5.3%عن سنة 2012، واستمر معدل العائد على حقوق الملكية **(ROE)** في الانخفاض خلال سنة 2014 حيث وصل إلى 16.32% وهذا بسبب تراجع الأرباح الصافية المحققة مع ارتفاع في حقوق الملكية التي قدرت ب41 مليون ريال مقارنة ب38 مليون ريال سنة 2013.

- **بعد تطبيق نسبة تغطية السيولة LCR (2015-2018):** من خلال الجدول (3-1) والشكل(3-1) نلاحظ أن معدل العائد على حقوق الملكية شهد تراجعا في سنة 2015 حيث وصل إلى 16.11% بعدما كان يقدر ب 16.32% سنة 2014 وهذا راجع إلى أن الزيادة في حقوق الملكية تفوق الزيادة في صافي الربح الذي يعود إلى ارتفاع كل من صافي إيرادات التمويل والاستثمارات بـ 1.4% ودخل العمليات بـ 0.6% حيث حقق بنك الراجحي ارتفاعا في حقوق الملكية بنسبة 11.3%، وارتفاعا في صافي الربح بنسبة 4.3% وهذا ما أدى إلى تراجع معدل العائد على حقوق الملكية في هذه السنة، وبدأ هذا الأخير في الارتفاع بشكل مستمر حيث بلغ 16.5% سنة 2016، 16.9% سنة 2017 ووصل إلى 19.8% سنة 2018، ويعود هذا الارتفاع المستمر إلى الزيادة في الأرباح الصافية المحققة خلال هذه السنوات وذلك بسبب النمو الذي عرفته كل من إيرادات الخدمات المصرفية، دخل العمليات وصافي إيرادات التمويل والاستثمار.

ونلاحظ كذلك من خلال الجدول (3-1) أن بنك الراجحي بدأ بتطبيق نسبة تغطية السيولة LCR التي جاءت بها اتفاقية بازل 3 في سنة 2015 كما هو محدد من طرف السلطات الرقابية المحلية وبالتوازي مع بازل3. وقد بلغت هذه النسبة 210% سنة 2015 لترتفع الى 233% سنة 2016، غير أنها تراجعت خلال سنتي 2017 و2018 حيث قدرت بـ 199% و196% على التوالي، ومن خلال مقارنة هذه النسب المطبقة مع معدل العائد على حقوق الملكية نلاحظ أنه في السنة الأولى لتطبيق هذه النسبة عرف معدل العائد على حقوق الملكية انخفاضا مقارنة بالسنة التي قبلها (سنة 2014)، لكن ابتداء من سنة 2016 وعند ارتفاع نسبة تغطية السيولة إلى 233% عرف معدل العائد على حقوق الملكية ارتفاعا وصل إلى 16.5%، واستمر في الارتفاع خلال سنتي 2017 و2018 مقابل انخفاض في نسبة تغطية السيولة، فعند انخفاضها إلى 199% سنة 2017، ارتفع معدل العائد على حقوق الملكية إلى 16.9% واستمر في الارتفاع خلال سنة 2018 حيث بلغ 19.8% مقابل انخفاض في نسبة تغطية السيولة إلى 196%.

ومما سبق نستنتج أنه:

- رغم تطبيق نسبة تغطية السيولة إلا أنه لم يكن هناك تأثير واضح على معدل العائد على حقوق الملكية، وهذا يعود إلى طبيعة عمل البنوك الإسلامية بصفة عامة ومنها بنك الراجحي التي تحتفظ غالبا بمستوى عال من الأصول السائلة عالية الجودة مثل النقد والودائع لدى البنك المركزي لأنها لا تستطيع الاستثمار في منتجات سوق المال التي لا تمتثل للشريعة، فضلا عن محدودية أدوات إدارة السيولة المتوافقة مع الشريعة؛

– أن انخفاض نسبة تغطية السيولة أدى إلى زيادة معدل العائد على حقوق الملكية، ذلك أن انخفاض نسبة تغطية السيولة يعود بالأساس إلى انخفاض قيمة الأصول السائلة عالية الجودة خاصة النقدية التي يتعارض الاحتفاظ بها مع هدف الربحية.

ثانيا: بنك الجزيرة

لتحليل معدل العائد على حقوق الملكية (ROE) ومعرفة أثر تطبيق نسبة تغطية السيولة (LCR) على ربحية بنك الجزيرة، اعتمدنا على التقارير السنوية لبنك الجزيرة خلال فترة الدراسة والنتائج موضحة في الجدول الموالي:

الجدول رقم(3–2): معدل العائد على حقوق الملكية (ROE) **ونسبة تغطية السيولة** (LCR) **لبنك الجزيرة(2012–2018).**

الوحدة: بالمئة (%)

السنوات		معدل العائد على حقوق الملكية (ROE)	نسبة تغطية السيولة (LCR)
قبل تطبيق نسبة تغطية السيولة (LCR)	2012	10.27	–
	2013	12.12	–
	2014	9.63	–
بعد تطبيق نسبة تغطية السيولة (LCR)	2015	18.97	104
	2016	11.24	126
	2017	10.13	164
	2018	9.97	201

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزيرة للسنوات المذكورة أعلاه.

من خلال الجدول(3–2)يمكن إبراز تغيرات معدل العائد على حقوق الملكية في الشكل الموالي:

الشكل رقم(3-2): معدل العائد على حقوق الملكية (ROE) لبنك الجزيرة(2012-2018).

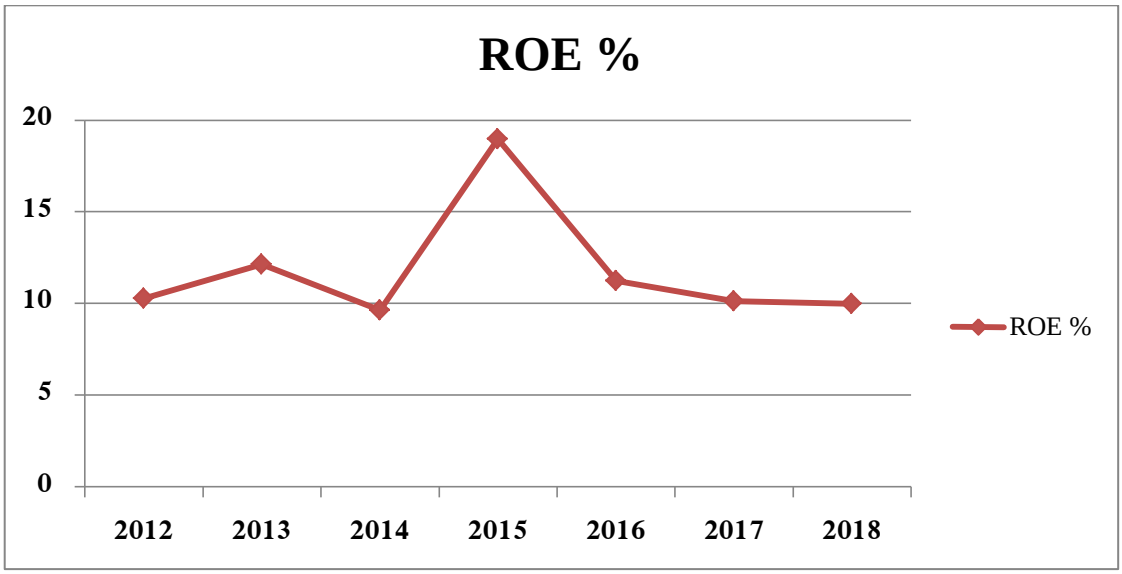

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول السابق.

من خلال الجدول(3-2) والشكل(3-2)السابقين يمكن معرفة مدى تأثير تطبيق نسبة تغطية السيولة على معدل العائد على حقوق الملكية لبنك الجزيرة، وذلك من خلال مقارنة قيم معدل العائد على حقوق الملكية قبل تطبيق نسبة تغطية السيولة وبعد تطبيقها.

قبل تطبيق نسبة تغطية السيولة LCR (2012-2014):

نلاحظ من خلال الجدول(3-2) والشكل(3-2) أن معدل العائد على حقوق الملكية عرف ارتفاعا سنة 2013 حيث بلغ 12.12% مقارنة بسنة 2012 (10.27%)، ويرجع ذلك إلى ارتفاع الأرباح الصافية التي حققها بنك الجزيرة التي بلغت 650,6 مليون ريال سعودي وذلك بزيادة تمثل نسبة 30% عن الأرباح الصافية المحققة في سنة 2012، لكن هذا الارتفاع لم يستمر حيث انخفض معدل العائد على حقوق الملكية لـ 9.63%، ويعود هذا الانخفاض لتراجع صافي الربح المحقق من قبل البنك سنة 2014 حيث قدر هذا الانخفاض ب78 مليون ريال سعودي أي بنسبة 12% عن الأرباح التي حققها البنك في سنة 2013، والسبب الرئيسي لهذا الانخفاض هو ارتفاع مصروفات التشغيل.

بعد تطبيق نسبة تغطية السيولة LCR (2015-2018):

تظهر نتائج الجدول(3-2) والشكل (3-2) أن معدل العائد على حقوق الملكية شهد ارتفاعا سنة 2015 حيث قدر بـ 18.97% مقارنة بـ 9.63% سنة 2014، وهذا راجع إلى زيادة صافي الربح المحقق في هذه السنة بنسبة 124.8% عن الأرباح المحققة في السنة السابقة، ويعود هذا الارتفاع إلى نمو دخل العمليات.

وبدأ معدل العائد على حقوق الملكية بالتراجع بشكل مستمر حيث قدر في سنة 2016 ب11.24% و10.13% في سنة 2017، ويعود هذا الانخفاض إلى تراجع صافي الربح خلال سنتي 2016 و2017 على التوالي بنسبة 32.3% و1.7% عن الأرباح المحققة في السنة السابقة لكل منهما، والسبب في هذا يرجع إلى الانخفاض في دخل العمليات بالإضافة إلى ارتفاع مصاريف التشغيل.

واستمر معدل العائد على حقوق الملكية في التراجع خلال سنة 2018 حيث وصل إلى 9.97% وهذا راجع إلى أن الزيادة في إجمالي حقوق الملكية شهدت نموا يفوق الزيادة في صافي الربح، فقد حقق بنك الجزيرة في سنة 2018 ارتفاعا في الربح الصافي قدر ب142.8 مليون ريال سعودي، أي بنسبة 16.7% عن الأرباح المحققة في السنة الماضية، والسبب الرئيسي في هذا الارتفاع هو زيادة دخل العمليات بنسبة 5.4% وذلك لارتفاع صافي دخل العمولات الخاصة بمبلغ 120.7 مليون ريال سعودي، أي بنسبة 6.6% بينما شهد إجمالي حقوق الملكية ارتفاعا خلال هذه السنة حيث وصل إلى 11244 مليون ريال سعودي مقارنة بسنة2017 التي قدر فيها ب8829 مليون ريال سعودي، أي نمو بنسبة 27.35% وهذا ما أدى إلى تراجع معدل العائد على حقوق الملكية خلال هذه السنة.

كما نلاحظ كذلك من خلال الجدول(3-2) أن نسبة تغطية السيولة عرفت ارتفاعا منذ بداية تطبيقها سنة 2015، حيث قدرت ب104% واستمرت في الارتفاع خلال سنة 2016و2017 من 126%إلى 164% ووصلت إلى 201% سنة2018، وبمقارنة هذا الارتفاع مع معدل العائد على حقوق الملكية للبنك، نلاحظ أنه كلما زادت نسبة تغطية السيولة انخفض معدل العائد على حقوق الملكية.

ومما سبق يمكن أن نستنتج أن:

– هناك تأثير لتطبيق نسبة تغطية السيولة **(LCR)** على معدل العائد على حقوق الملكية **(ROE)**، حيث هناك انخفاض في هذا الأخير كلما ارتفعت نسبة تغطية السيولة، فاحتفاظ بنك الجزيرة بمزيد من الأصول السائلة عالية الجودة يتعارض مع هدف الربحية التي يسعى البنك لتحقيقها.

– وجود علاقة عكسية بين الزيادة في نسبة تغطية السيولة **(LCR)** ومعدل العائد على حقوق الملكية **(ROE)**.

ثالثا: بنك الإنماء

من خلال الاعتماد على التقارير السنوية لبنك الإنماء تمكنا من حساب قيم معدل العائد على حقوق الملكية خلال فترة الدراسة والنتائج موضحة في الجدول الموالي، بالإضافة إلى نسب تغطية السيولة المطبقة من طرف البنك.

الجدول رقم(3–3): معدل العائد على حقوق الملكية (ROE) ونسبة تغطية السيولة (LCR) لبنك الإنماء.

الوحدة: بالمئة (%)

السنوات		معدل العائد على حقوق الملكية (ROE)	نسبة تغطية السيولة (LCR)
قبل تطبيق نسبة تغطية السيولة (LCR)	2012	4.4	–
	2013	5.97	–
	2014	7.05	–
بعد تطبيق نسبة تغطية السيولة (LCR)	2015	8	227
	2016	7.83	189
	2017	9.77	148
	2018	11.82	109.24

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الإنماء للسنوات المذكورة أعلاه.

من خلال الجدول(3–3)يمكن إبراز تغيرات معدل العائد على حقوق الملكية في الشكل الموالي:

الشكل رقم(3-3): معدل العائد على حقوق الملكية (ROE) لبنك الإنماء(2012-2018).

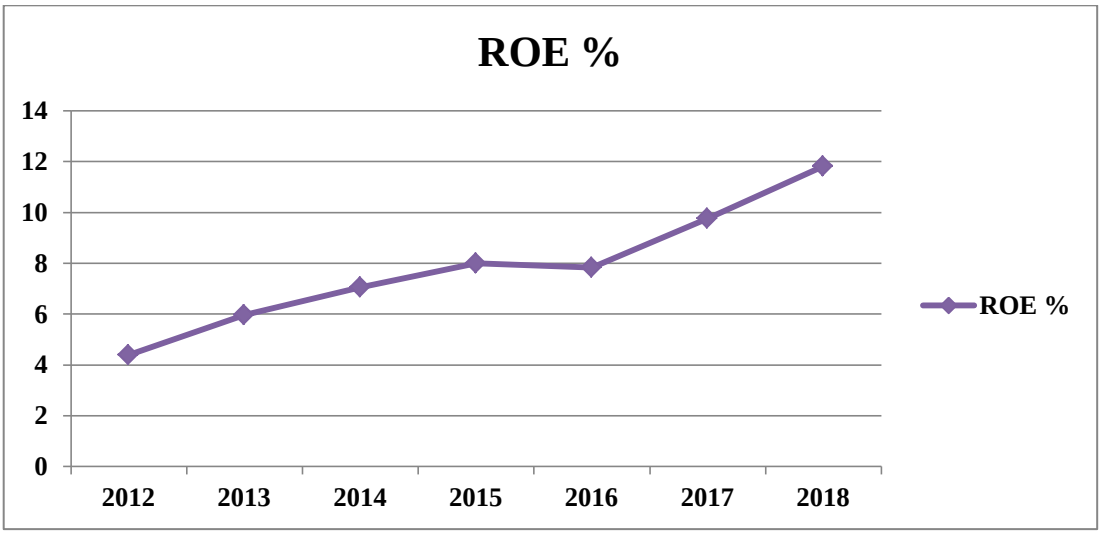

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول السابق.

من خلال الجدول(3-3)يمكن تحليل معدل العائد على حقوق الملكية ومعرفة تأثير تطبيق نسبة تغطية السيولة على ربحية بنك الإنماء، وذلك من خلال مقارنة معدلات العائد على حقوق الملكية للبنك قبل تطبيق نسبة **(LCR)** وبعد تطبيقها.

قبل تطبيق نسبة تغطية السيولة LCR (2012-2014):

تظهر نتائج الجدول (3-3) والشكل(3-3) أن معدل العائد على حقوق الملكية شهد ارتفاعا في سنة 2013، حيث بلغ 5.97% مقارنة ب4.40% سنة 2012 وهذا راجع إلى الارتفاع الذي عرفه صافي الربح بنسبة 37% عن السنة الماضية، ويعود ذلك إلى نمو دخل العمليات بنسبة 25% وارتفاع صافي دخل الاستثمارات والتمويل ب21% مقارنة بما تم تحقيقه سنة 2012، وهذا التحسن في تلك الإيرادات يعود بشكل مباشر للنمو الملحوظ في أنشطة البنك الرئيسية خلال سنة 2013، واستمر معدل العائد على حقوق الملكية في الارتفاع خلال سنة 2014، حيث بلغ 7.05% وهذا يعود إلى زيادة صافي الربح لعام 2014 بنسبة 26% عن الربح الصافي المحقق سنة 2013، وهذا لنمو دخل العمليات ودخل الاستثمارات والتمويل خلال عام 2014، بنسبة 15%و 13%على التوالي.

بعد تطبيق نسبة تغطية السيولة LCR (2015-2018):

نلاحظ من خلال الجدول(3-3)والشكل(3-3) أن معدل العائد على حقوق الملكية عرف ارتفاعا سنة 2015 وصل إلى 8% والسبب في هذا الارتفاع هو زيادة صافي الأرباح ب206 مليون ﷼، أي بنسبة 16% عن عام 2014، لكن معدل العائد على حقوق الملكية انخفض إلى 7.83% سنة 2016 رغم ارتفاع صافي الربح في هذه السنة، والسبب في هذا التراجع هو أن الزيادة في إجمالي حقوق الملكية تفوق الزيادة في صافي الربح، لكن خلال سنة 2017 و2018 شهد معدل العائد على حقوق الملكية ارتفاعا قدر على التوالي ب9.77% و11.82% وهذا راجع إلى زيادة صافي الأرباح الناتج عن نمو كل من دخل العمليات وصافي دخل الاستثمارات والتمويل.

كما نلاحظ من خلال الجدول(3-3) أن نسبة تغطية السيولة (LCR) المطبقة من طرف بنك الإنماء تعرف انخفاضا مستمرا خلال الفترة(2015-2018) فعند تطبيقها سنة 2015 بنسبة 227% قابلها ارتفاع في معدل العائد على حقوق الملكية، ومع انخفاضها إلى 189% في سنة 2016 انخفض معدل العائد على حقوق الملكية إلى 7.83%، ولكنه عرف ارتفاعا خلال سنة 2017و2018 بلغ 9.77% و11.8% على التوالي، وذلك مقابل انخفاض في نسبة تغطية السيولة **(LCR)** إلى 148% سنة 2017 و109.24% سنة 2018.

ومنه نستنتج أن:

- تطبيق نسبة تغطية السيولة **(LCR)** لم يؤثر على انخفاض معدل العائد على حقوق الملكية **(ROE)** بل على العكس كان هناك ارتفاع في هذا الأخير، ويرجع هذا إلى طبيعة عمل البنوك الإسلامية بصفة عامة، وبنك الإنماء بصفة خاصة التي تحتفظ بدورها بقدر عال من الأصول السائلة عالية الجودة من أجل تلبية احتياجاتها من السيولة، وذلك لأنها لا تستطيع الاستثمار في منتجات سوق المال التي لا تتوافق مع الشريعة الإسلامية، بالإضافة إلى محدودية أدوات إدارة السيولة المتوافقة مع الشريعة؛

- العلاقة عكسية بين التغير في نسبة تغطية السيولة **(LCR)** ومعدل العائد على حقوق الملكية **(ROE)**.

رابعا: بنك البلاد

لمعرفة تأثير تطبيق نسبة تغطية السيولة على معدل العائد على حقوق الملكية لبنك البلاد خلال الفترة(2012-2018) اعتمدنا على التقارير السنوية للبنك والجدول الموالي يوضح ذلك:

الجدول رقم(3-4): معدل العائد على حقوق الملكية (ROE) ونسبة تغطية السيولة (LCR) لبنك البلاد(2012-2018).

الوحدة: بالمئة (%)

السنوات		معدل العائد على حقوق الملكية (ROE)	نسبة تغطية السيولة (LCR)
قبل تطبيق نسبة تغطية السيولة (LCR)	2012	24.2	-
	2013	15.4	-
	2014	15.7	-
بعد تطبيق نسبة تغطية السيولة (LCR)	2015	12.8	183
	2016	11.77	215
	2017	12.78	128
	2018	14.40	122

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك البلاد للسنوات المذكورة أعلاه.

من خلال الجدول(3-4) يمكن إبراز تغيرات معدل العائد على حقوق الملكية في الشكل الموالي:

الشكل رقم(3-4): معدل العائد على حقوق الملكية (ROE) لبنك البلاد(2012-2018).

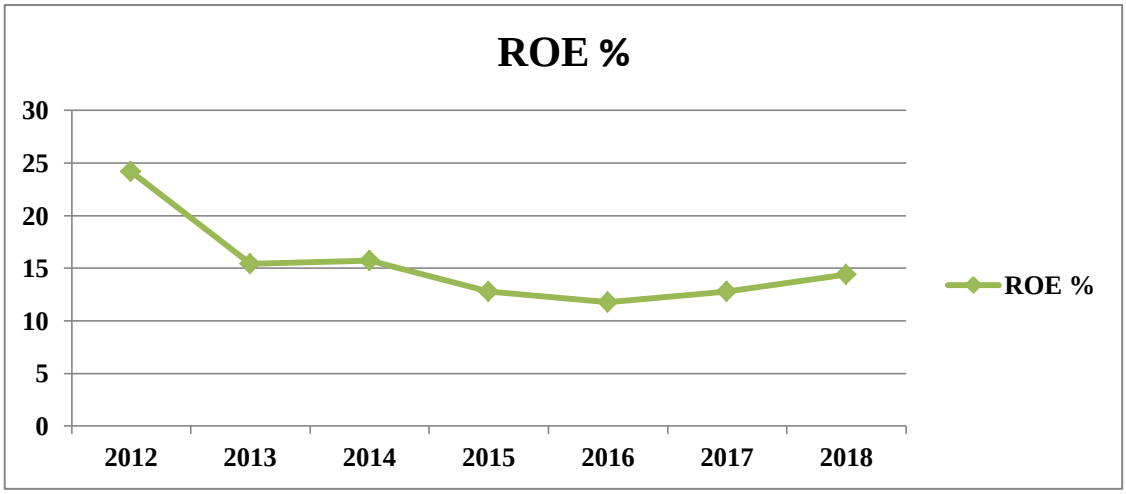

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول السابق.

من نتائج الجدول(3-4)والشكل(3-4)يمكن استنتاج أثر تطبيق نسبة تغطية السيولة على معدل العائد على حقوق الملكية لبنك البلاد من خلال مقارنة قيمه قبل تطبيق نسبة تغطية السيولة وبعد تطبيقها.

قبل تطبيق نسبة تغطية السيولة LCR (2012-2014):

من خلال الجدول(3-4) والشكل(3-4) نلاحظ أن معدل العائد على حقوق الملكية شهد انخفاضا خلال هذه الفترة حيث انخفض من 24.2% سنة 2012 إلى 15.4% سنة 2013 وهذا راجع للانخفاض الذي عرفه صافي الربح بنسبة 22.6% عن عام 2012،إلا أنه ارتفع إلى 15.7% سنة 2014 وذلك يرجع إلى ارتفاع الربح الصافي بنسبة بلغت 18.5% مقارنة بسنة 2013 وترجع هذه الزيادة إلى نمو دخل العمليات المصرفية بنسبة 9.4% وهذا نتيجة لتحسن الدخل من الأنشطة الرئيسية المتضمنة محفظة التمويل والاستثمار.

بعد تطبيق نسبة تغطية السيولة LCR (2012-2014):

تظهر نتائج الجدول(3-4) والشكل(3-4) أن معدل العائد على حقوق الملكية عرف انخفاضا سنة 2015 حيث بلغ 12.8%، ويعود هذا الانخفاض إلى تراجع في صافي الربح بنسبة 8.8% عن الربح الصافي المحقق سنة 2014، وهذا الانخفاض راجع لزيادة إجمالي مصاريف العمليات بنسبة 22%، واستمر معدل العائد على حقوق الملكية بالانخفاض حيث وصل إلى 11.77% سنة 2016، وهذا راجع إلى أن الزيادة في حقوق الملكية كانت أكبر من الزيادة في صافي الربح حيث ارتفع هذا الأخير بنسبة 2.5%، في حين ارتفعت حقوق الملكية بنسبة 13% مقارنة بسنة 2015، وبدأ معدل العائد على حقوق الملكية في الارتفاع خلال سنة 2017، حيث بلغ 12.78% واستمر في الارتفاع إلى 14.40% سنة 2018، وهذا راجع إلى زيادة الأرباح الصافية المحققة من طرف البنك خلال سنة 2017 بنسبة 16.6% و17.9% في سنة 2018 ويعود سبب الارتفاع إلى الزيادة في إجمالي دخل العمليات.

ونلاحظ أيضا من خلال الجدول(3-4) أن بنك البلاد التزم بتطبيق نسبة تغطية السيولة في سنة 2015 بنسبة 183% قابلها انخفاض في معدل العائد على حقوق الملكية حيث بلغ 12.8%، ومع ارتفاع نسبة تغطية السيولة سنة 2016 إلى 215% استمر معدل العائد على حقوق الملكية في الانخفاض وصل إلى 11.77%، لكنه وبعد انخفاض في نسبة **(LCR)** خلال سنتي 2017 و2018 بنسبة 128% و122% على التوالي عرف معدل العائد على حقوق الملكية انخفاضا وصل إلى 12.78% سنة 2017 و144% سنة 2018.

ومنه نستنتج أن:

– هناك انخفاض في معدل العائد على حقوق الملكية **(ROE)** بعد تطبيق نسبة تغطية السيولة **(LCR)** وهذا يعود إلى احتفاظ بنك البلاد بمزيد من الأصول السائلة عالية الجودة وهذا ما يؤدي إلى التخفيض من حجم الأموال المتاحة للاستثمار وما يتبعه من أثر في حجم الأرباح التي يمكن أن تحققها؛

– هناك علاقة عكسية بين التغير في نسبة تغطية السيولة **(LCR)** والتغير في معدل العائد على حقوق الملكية **(ROE)**.

المطلب الثاني: تحليل أثر تطبيق نسبة صافي التمويل المستقر (NSFR) على معدل العائد على حقوق الملكية (ROE) لمجموعة من البنوك الإسلامية السعودية

سنتطرق لتحليل أثر تطبيق نسبة صافي التمويل المستقر على معدل العائد على حقوق الملكية لأربعة بنوك إسلامية سعودية، المتمثلة في كل من بنك الراجحي، بنك الجزيرة، بنك الإنماء وبنك البلاد.

أولا: بنك الراجحي

لتحليل أثر تطبيق نسبة صافي التمويل المستقر على معدل العائد على حقوق الملكية في بنك الراجحي نعرض الجدول الموالي:

الجدول رقم(3–5): معدل العائد على حقوق الملكية (ROE) ونسبة صافي التمويل المستقر (NSFR) لبنك الراجحي(2015–2018).

الوحدة: بالمئة (%)

السنوات		معدل العائد على حقوق الملكية (ROE)	نسبة صافي التمويل المستقر(NSFR)
قبل تطبيق (NSFR)	2015	16.11	–
	2016	16.5	–
بعد تطبيق(NSFR)	2017	16.9	127
	2018	19.8	133

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الراجحي للسنوات المذكورة أعلاه.

من خلال الجدول(3-5) يمكن إبراز تغيرات معدل العائد على حقوق الملكية في الشكل الموالي:

الشكل رقم(3-5): معدل العائد على حقوق الملكية (ROE) لبنك الراجحي(2015-2018).

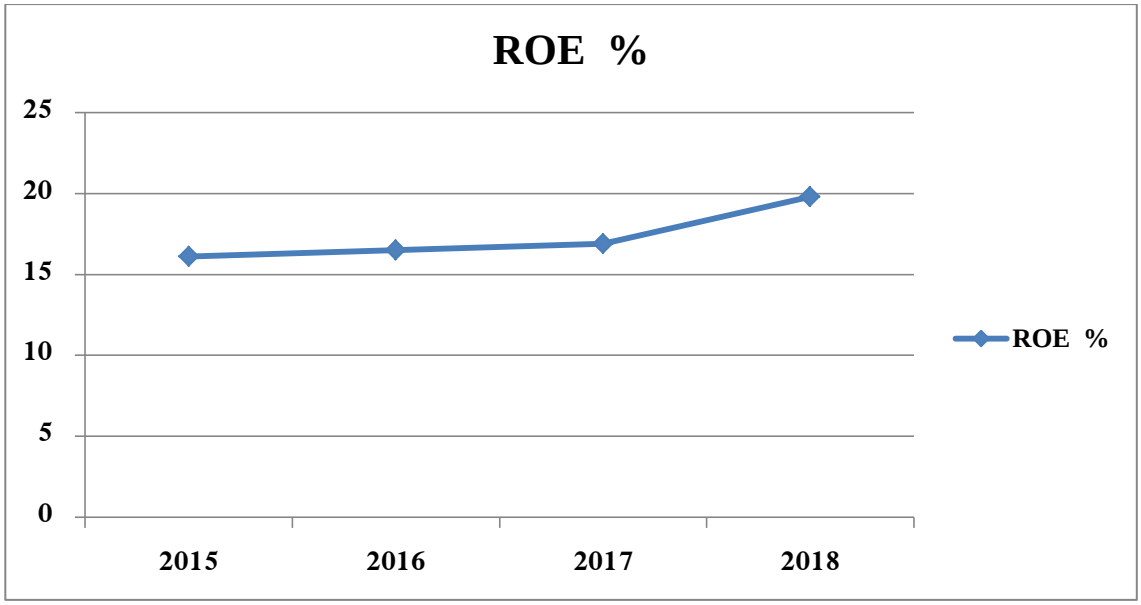

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول السابق.

من خلال الجدول(3-5)والشكل(3-5)يمكننا معرفة أثر تطبيق نسبة صافي التمويل المستقر على معدل العائد على حقوق الملكية لبنك الراجحي وذلك من خلال المقارنة بين القيم المتحصل عليها قبل تطبيق NSFR وبعد تطبيقها.

قبل تطبيق نسبة صافي التمويل المستقر NSFR (2015-2016):

نلاحظ من خلال الجدول(3-5)والشكل(3-5) أن معدل العائد على حقوق الملكية (ROE)كان مرتفع خلال هذه الفترة حيث قدر ب16.5% سنة 2016 مقارنة ب16.11% سنة 2015 ويرجع هذا الارتفاع إلى تحقيق بنك الراجحي لربح صافي يفوق الربح المحقق في سنة 2015 بنسبة 14%، وهذا يعود لارتفاع كل من إيرادات التمويل والاستثمارات، إيرادات الخدمات المصرفية ودخل العمليات.

بعد تطبيق نسبة صافي التمويل المستقر NSFR (2017-2018):

تظهر نتائج الجدول(3-5) والشكل(3-5) أن معدل العائد على حقوق الملكية استمر في الارتفاع خلال هذه الفترة حيث بلغ 16.9% سنة 2017 وهذا راجع لارتفاع صافي الربح، كما عرفت حقوق الملكية ارتفاعا بنسبة 7.3%، لكن الزيادة في الربح الصافي المقدرة ب12% كانت أكبر من الزيادة في حقوق

الملكية هذا ما أدى إلى ارتفاع معدل العائد على حقوق الملكية،واستمر هذا الأخير في الارتفاع خلال سنة 2018، حيث بلغ 19.8%ويرجع هذا للارتفاع الذي عرفه صافي الربح المحقق سنة 2018 بنسبة ارتفاع 12.9% عن الربح الصافي المحقق سنة 2017، ويعود ذلك لنمو إجمالي صافي الدخل من التمويل والاستثمار بارتفاع قدره 10.2% وذلك ناتج عن زيادة الأرباح من التمويل والاستثمار، قابلها انخفاض في إجمالي حقوق الملكية بنسبة 12.9%، ما أدى بمعدل العائد على حقوق الملكية للارتفاع.

ونلاحظ أيضا من خلال الجدول(3-5) أن تطبيق بنك الراجحي لنسبة صافي التمويل المستقر في سنة 2017، حيث بلغت 127% لم تؤثر على معدل العائد على حقوق الملكية حيث عرف ارتفاعا خلال هذه السنة، واستمر في الارتفاع سنة 2018 رغم زيادة نسبة صافي التمويل المستقر.

ومما سبق نستنتج أن:

- تطبيق نسبة صافي التمويل المستقر(NSFR) لم يكن لها تأثير على معدل العائد على حقوق الملكية (ROE)، نظرا لأن البنوك الإسلامية لا تعتمد على التمويل بالجملة قصير الأجل كما أن نماذج أعمالها تحد من اللجوء إلى الاستدانة لتحقيق الفاعلية المالية، هذا يجعل البنوك الإسلامية مهيأة أصلا لتطبيق هذه النسبة وبدون اللجوء إلى تغييرات هيكلية كبيرة في استحقاقات الأصول والخصوم ومن ثم لا يتطلب الأمر إعادة تسعير مصادر الأموال كما المنتجات؛

- وجود علاقة طردية بين التغير في نسبة صافي التمويل المستقر (NSFR) والتغير في معدل العائد على حقوق الملكية (ROE).

ثانيا: بنك الجزيرة

لتحليل معدل العائد على حقوق الملكية ومعرفة أثر تطبيق نسبة صافي التمويل المستقر على ربحية بنك الجزيرة، اعتمدنا على التقارير السنوية للبنك خلال فترة الدراسة والنتائج موضحة في الجدول الموالي:

الجدول رقم(3-6): معدل العائد على حقوق الملكية (ROE) ونسبة صافي التمويل المستقر (NSFR) لبنك الجزيرة(2015-2018).

الوحدة: بالمئة (%)

السنوات		معدل العائد على حقوق الملكية (ROE)	نسبة صافي التمويل المستقر (NSFR)
قبل تطبيق (NSFR)	2015	18.97	-
	2016	11.24	-
بعد تطبيق (NSFR)	2017	10.13	-
	2018	9.97	139

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزيرة للسنوات المذكورة أعلاه.

من خلال الجدول (3-6) يمكن إبراز تغيرات معدل العائد على حقوق الملكية في الشكل الموالي:

الشكل رقم(3-6): معدل العائد على حقوق الملكية (ROE) لبنك الجزيرة(2015-2018).

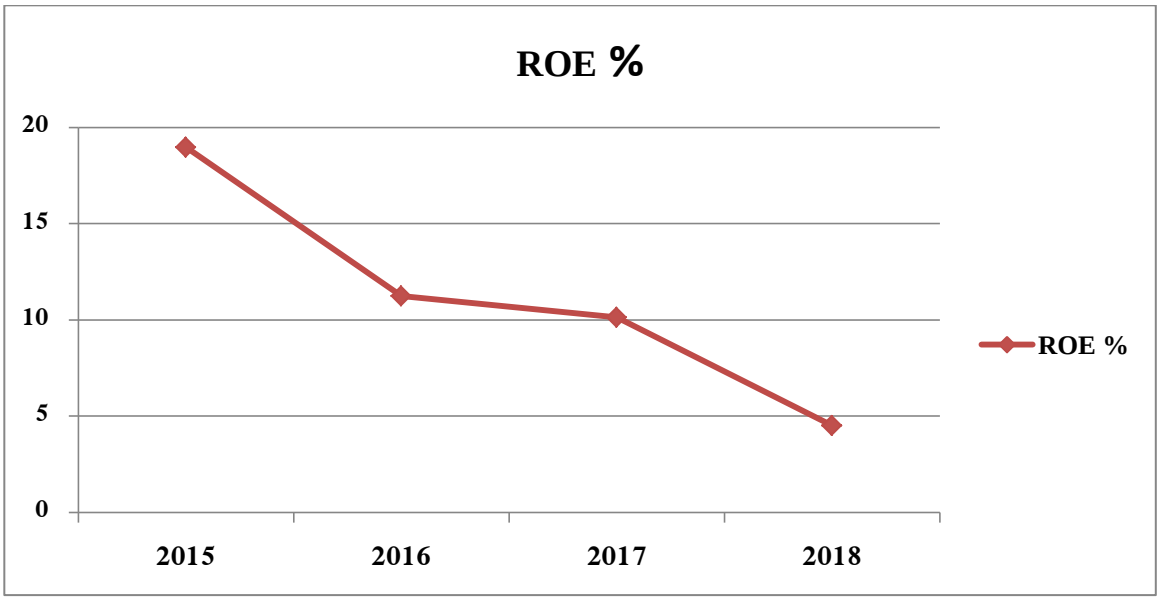

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول السابق.

من خلال الجدول(3-6) والشكل(3-6) يمكن تحليل معدل العائد على حقوق الملكية ومعرفة تأثير تطبيق نسبة صافي التمويل المستقر على ربحية بنك الجزيرة، وذلك من خلال مقارنة معدلات العائد على حقوق الملكية للبنك قبل تطبيق نسبة (NSFR) وبعد تطبيقها.

قبل تطبيق نسبة صافي التمويل المستقرNSFR(2015-2016):

تظهر نتائج الجدول(3-6) والشكل (3-6) أن معدل العائد على حقوق الملكية شهد تراجعا خلال هذه الفترة حيث بلغ 11.24% سنة2016 مقارنة ب18.97% سنة 2015، وهذا راجع إلى انخفاض صافي الربح بنسبة 32.26% وذلك لانخفاض دخل العمليات ب13.78% سنة 2016.

بعد تطبيق نسبة صافي التمويل المستقرNSFR(2017-2018):

نلاحظ أن معدل العائد على حقوق الملكية عرف انخفاضا خلال هذه الفترة حيث بلغ 10.13% سنة2017، ويعود هذا الانخفاض إلى تراجع الربح الصافي بنسبة 1.7%، وهذا بسبب ارتفاع مصاريف العمليات بنسبة 7.7% وذلك لارتفاع صافي مخصص خسائر الائتمان بنسبة 113.4%، واستمر معدل العائد على حقوق الملكية في الانخفاض في سنة 2018 حيث بلغ نسبة 9.97%، وهذا يرجع إلى أن الزيادة في حقوق الملكية تفوق الزيادة في صافي الربح، حيث ارتفع هذا الأخير سنة 2018 بنسبة 16.7% عن الربح المحقق في العام الماضي والسبب الرئيسي في هذا الارتفاع هو زيادة دخل العمليات ويرجع ذلك لنمو صافي دخل العمولات الخاصة بالإضافة إلى ارتفاع تحويل العملات الأجنبية بنسبة 28%.

ونلاحظ كذلك من خلال الجدول (3-6) أن نسبة صافي التمويل المستقر المطبقة من طرف بنك الجزيرة بنسبة 139% سنة 2018 أثرت على معدل العائد على حقوق الملكية حيث انخفض إلى 9.97% في هذه السنة مقارنة ب 10.13% سنة 2017.

ومنه نستنتج أن:

- هناك تأثير لتطبيق نسبة صافي التمويل المستقر **(NSFR)** على معدل العائد على حقوق الملكية **(ROE)**، وهذا يدل على أن بنك الجزيرة غير مهيأ لتطبيق هذه النسبة، فعليه القيام بتغييرات هيكلية في استحقاقات الأصول والخصوم، وهذا يتطلب إعادة تسعير مصادر الأموال كما المنتجات؛

- وجود علاقة عكسية بين تطبيق نسبة صافي التمويل المستقر **(NSFR)** ومعدل العائد على حقوق الملكية **(ROE)**.

ثالثا: بنك الإنماء

من خلال الاعتماد على التقارير السنوية لبنك الإنماء تمكنا من حساب قيم معدل العائد على حقوق الملكية خلال فترة الدراسة والنتائج موضحة في الجدول الموالي:

الجدول رقم(3-7): معدل العائد على حقوق الملكية (ROE) ونسبة صافي التمويل المستقر (NSFR) لبنك الإنماء(2015-2018).

الوحدة: بالمئة (%)

السنوات		معدل العائد على حقوق الملكية (ROE)	نسبة صافي التمويل المستقر (NSFR)
قبل تطبيق (NSFR)	2015	8	-
	2016	7.83	-
بعد تطبيق (NSFR)	2017	9.77	106.77
	2018	11.82	113.50

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الإنماء للسنوات المذكورة أعلاه.

ومن خلال نتائج الجدول(3-7)يمكن توضيح تغيرات معدل العائد على حقوق الملكية في الشكل الموالي:

الشكل رقم(3-7): معدل العائد على حقوق الملكية (ROE) لبنك الإنماء(2015-2018).

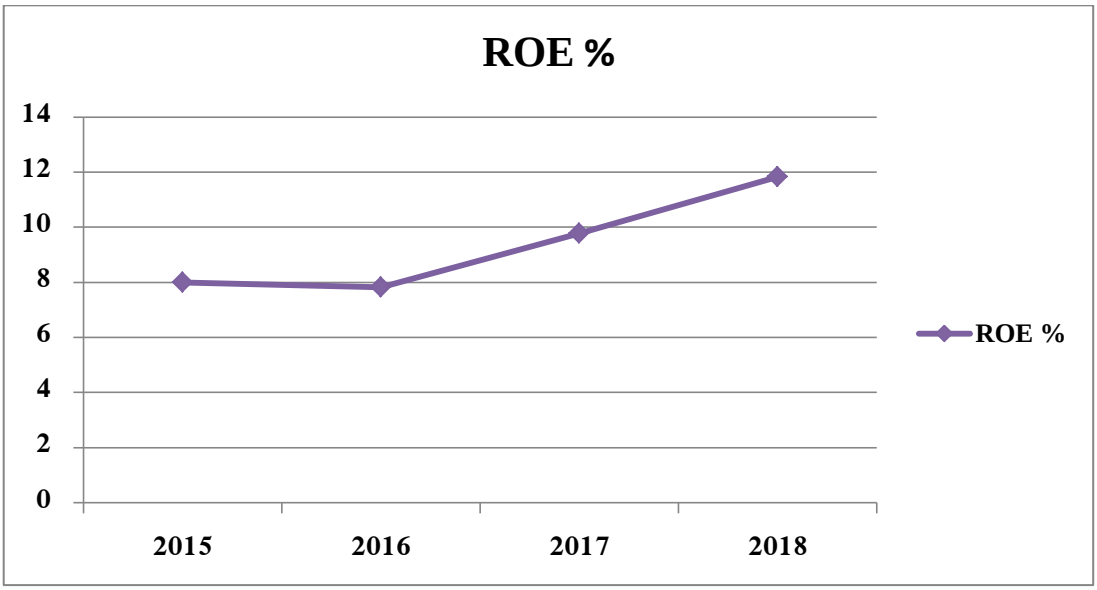

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول السابق.

من خلال الجدول(3-7) السابقين يمكن معرفة مدى تأثير تطبيق نسبة صافي التمويل المستقر على معدل العائد على حقوق الملكية لبنك الإنماء، وذلك من خلال مقارنة قيم معدل العائد على حقوق الملكية قبل تطبيق نسبة صافي التمويل المستقر وبعد تطبيقها.

قبل تطبيق نسبة صافي التمويل المستقر NSFR (2015-2016):

من خلال الجدول(3-7) والشكل(3-7) نلاحظ انخفاض في معدل العائد على حقوق الملكية حيث وصل في سنة 2016إلى 7.83% مقارنة ب8% سنة 2015، وهذا راجع إلى أن الزيادة في حقوق الملكية كانت أكبر من الزيادة في الربح الصافي، حيث حقق هذا الأخير ارتفاعا بنسبة 2.17% بينما ارتفعت حقوق الملكية ب4.5% وهذا ما أدى إلى انخفاض معدل العائد على حقوق الملكية.

بعد تطبيق نسبة صافي التمويل المستقر NSFR (2017-2018):

نلاحظ من خلال الجدول(3-7) والشكل (3-7) أن معدل العائد على حقوق الملكية عرف ارتفاعا خلال هذه الفترة، حيث بلغ 9.77% سنة 2017، وهذا يعود لنمو صافي الربح بنسبة 34% عن العام الماضي، كما عرفت حقوق الملكية ارتفاعا قدر ب7.39%، لكن الزيادة في الربح الصافي كانت أكبر، ما أدى لارتفاع معدل العائد على حقوق الملكية،واستمر هذا الأخير في الارتفاع سنة 2018 حيث بلغ 11.82%، وهذا راجع لارتفاع الربح الصافي حيث بلغ 2.517 مليون ريال مقارنة ب2.011 مليون ريال

لعام 2017، أي بنسبة ارتفاع تقدر ب25% ويعود هذا الارتفاع لنمو كل من دخل العمليات ب11%، صافي دخل الاستثمارات والتمويل ب9%، ودخل الأتعاب المصرفية ودخل تحويل العملات والعائد على استثمارات الأسهم ب19%.

كما نلاحظ أيضا من خلال الجدول(3-7) أن نسبة صافي التمويل المستقر المطبقة من طرف بنك الإنماء سنة 2017، بنسبة بلغت 106.77% لم تؤثر على معدل العائد على حقوق الملكية حيث استمر في الارتفاع، ورغم زيادة نسبة صافي التمويل المستقر إلى 113.50%سنة 2018، إلا أن معدل العائد على حقوق الملكية ارتفع إلى 11.82% مقارنة ب9.77% سنة2017.

ومما سبق نستنتج أن:

- تطبيق نسبة صافي التمويل المستقر **(NSFR)** لم يؤثر على معدل العائد على حقوق الملكية **(ROE)** حيث استمر في الارتفاع رغم تطبيقها، والسبب في ذلك هو عدم اعتماد البنوك الإسلامية على التمويل بالجملة قصير الأجل، بالإضافة إلى أن أعمال البنوك تحد من لجوئها إلى الاستدانة لتحقيق الفعالية المالية، وهذا ما يجعلها مهيأة لتطبيق هذه النسبة دون القيام بتغييرات هيكلية كبيرة في استحقاقات الأصول والخصوم؛

- هناك علاقة طردية بين التغير في نسبة صافي التمويل المستقر **(NSFR)** ومعدل العائد على حقوق الملكية **(ROE).**

رابعا: بنك البلاد

لمعرفة أثر تطبيق نسبة صافي التمويل المستقر على معدل العائد على حقوق الملكية خلال فترة الدراسة، اعتمدنا على التقارير السنوية لبنك البلاد والجدول الموالي يوضح ذلك:

الجدول رقم(3-8): معدل العائد على حقوق الملكية (ROE) ونسبة صافي التمويل المستقر (NSFR) لبنك البلاد(2015-2018).

الوحدة: بالمئة (%)

السنوات		معدل العائد على حقوق الملكية (ROE)	نسبة صافي التمويل المستقر(NSFR)
قبل تطبيق (NSFR)	2015	12.8	-
	2016	11.77	-
بعد تطبيق (NSFR)	2017	12.78	119.98
	2018	14.40	110

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك البلاد للسنوات المذكورة أعلاه.

ومن خلال الجدول(3-8) يمكن توضيح تغيرات معدل العائد على حقوق الملكية في الشكل الموالي:

الشكل رقم(3-8): معدل العائد على حقوق الملكية (ROE) لبنك البلاد(2015-2018).

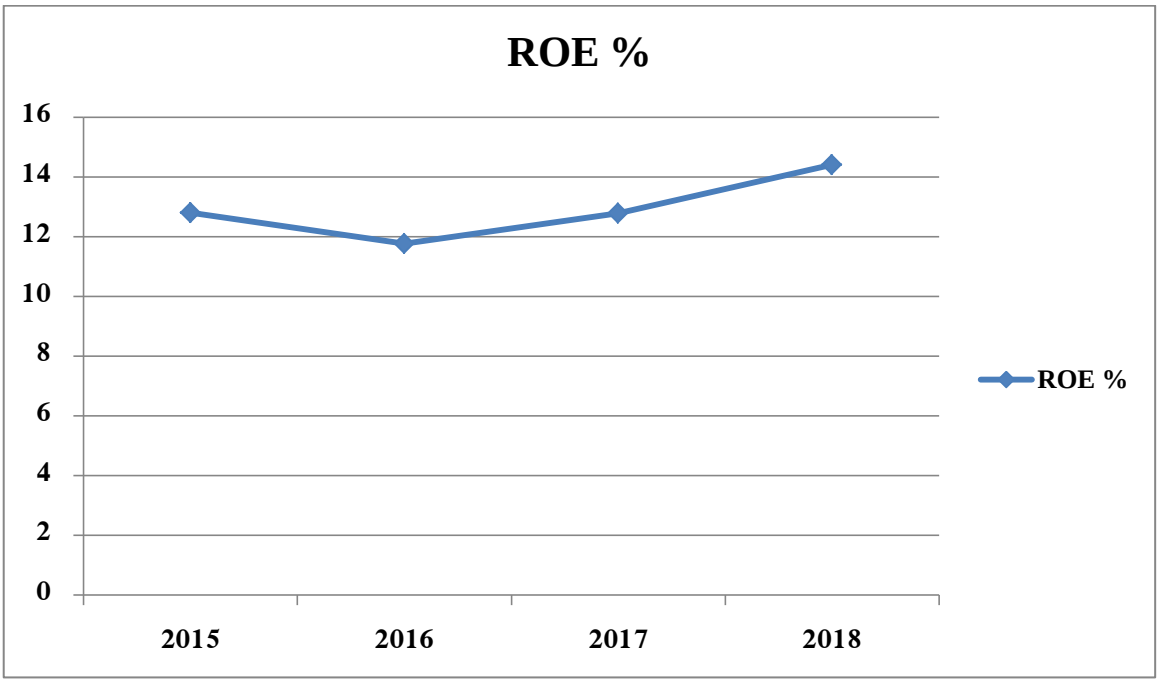

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول السابق.

من خلال الجدول(3-8) والشكل (3-8) يمكن معرفة أثر تطبيق نسبة صافي التمويل المستقر على معدل العائد على حقوق الملكية من خلال مقارنة النتائج قبل تطبيقها وبعد تطبيقها.

قبل تطبيق نسبة صافي التمويل المستقرNSFR (2015-2016):

تظهر نتائج الجدول(3-8) والشكل(3-8)أن معدل العائد على حقوق الملكية شهد انخفاضا سنة 2016 حيث بلغ 11.77% مقارنة ب12.8% سنة 2015 وهذا راجع لنمو الأرباح الصافية المحققة من طرف البنك وذلك بنسبة ارتفاع 2.5%عن السنة الماضية، ويرجع سبب الارتفاع إلى زيادة دخل العمليات بنسبة 13% وهذا نتيجة للنمو في صافي دخل محفظة الموجودات الاستثمارية والتمويلية بنسبة 21.3%.

بعد تطبيق نسبة صافي التمويل المستقر NSFR (2017-2018):

نلاحظ من خلال الجدول(3-8) والشكل(3-8) أن معدل العائد على حقوق الملكية عرف ارتفاعا سنة 2017 حيث بلغ 12.78%، وذلك لارتفاع الربح الصافي بنسبة 16.6% عن السنة الماضية، قابله ارتفاع في حقوق الملكية بنسبة 6.7% أي بنسبة أقل من نسبة الزيادة في الربح الصافي ما أدى إلى ارتفاع معدل العائد على حقوق الملكية خلال هذه السنة.واستمر هذا الأخير في الارتفاع خلال سنة 2018 حيث قدر ب14.40%، وهذا راجع للنمو الذي عرفه الربح الصافي حيث ارتفع بنسبة 17.9% ويعود سبب الارتفاع إلى الزيادة في إجمالي دخل العمليات بنسبة 15.4%، نتيجة لارتفاع صافي الدخل من الموجودات الاستثمارية والتمويلية بنسبة 23.4%.

ونلاحظ كذلك من خلال الجدول(3-8) أنه رغم تطبيق نسبة صافي التمويل المستقر بنسبة بلغت 119.98% سنة 2017 إلا أن معدل العائد على حقوق الملكية ارتفع خلال هذه السنة، واستمر في الارتفاع سنة 2018 وذلك مقابل انخفاض في نسبة صافي التمويل المستقر إلى 110%.

مما سبق نستنتج أن:

- تطبيق نسبة صافي التمويل المستقر **(NSFR)** لم تؤثر على معدل العائد على حقوق الملكية **(ROE)**، نظرا لأن البنوك الإسلامية لا تعتمد على التمويل بالجملة قصير الأجل كما أن نماذج أعمالها تحد من اللجوء إلى الاستدانة لتحقيق الفاعلية المالية، هذا يجعل البنوك الإسلامية مهيأة أصلا لتطبيق هذه النسبة وبدون اللجوء إلى تغييرات هيكلية كبيرة في استحقاقات الأصول والخصوم ومن ثم لا يتطلب الأمر إعادة تسعير مصادر الأموال كما المنتجات؛

-هناك علاقة عكسية بين التغير في نسبة صافي التمويل المستقر **(NSFR)** و التغير في معدل العائد على حقوق الملكية **(ROE)**.

المبحث الثالث: تحليل أثر تطبيق معايير السيولة وفق بازل 3 على معدل العائد على الأصول(ROA) لمجموعة من البنوك الإسلامية السعودية

يعد معدل العائد على الأصول من بين أهم مؤشرات قياس الربحية في البنوك الإسلامية، وفي هذا المبحث سيتم التطرق لتحليل تأثير تطبيق نسبتي السيولة **(LCR)** و**(NSFR)** على هذا المؤشر **(ROA)** لمجموعة من البنوك الإسلامية السعودية.

المطلب الأول: تحليل أثر تطبيق نسبة تغطية السيولة (LCR) على معدل العائد على الأصول (ROA) لمجموعة من البنوك الإسلامية السعودية

من أجل معرفة أثر تطبيق نسبة تغطية السيولة على معدل العائد على الأصول للبنوك الإسلامية اعتمدنا على أربعة بنوك إسلامية سعودية هي بنك الراجحي، بنك الجزيرة، بنك الإنماء وبنك البلاد.

أولا: بنك الراجحي

لتحليل أثر تطبيق نسبة تغطية السيولة على معدل العائد على الأصول لبنك الراجحي اعتمدنا على التقارير السنوية للبنك والنتائج موضحة في الجدول الموالي:

الجدول رقم(3-9): معدل العائد على الأصول (ROA) ونسبة تغطية السيولة (LCR) لبنك الراجحي(2012-2018).

الوحدة: بالمئة (%)

السنوات		معدل العائد على الأصول (ROA)	نسبة تغطية السيولة (LCR)
قبل تطبيق نسبة تغطية السيولة (LCR)	2012	3.23	-
	2013	2.72	-
	2014	2.22	-
بعد تطبيق نسبة تغطية السيولة (LCR)	2015	2.29	210
	2016	2.5	233
	2017	2.7	199
	2018	4.7	196

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الراجحي للسنوات المذكورة أعلاه.

من خلال الجدول(3-9) يمكن إبراز تغيرات معدل العائد على الأصول في الشكل الموالي:

الشكل رقم(3-9): معدل العائد على الأصول (ROA) لبنك الراجحي (2012-2018).

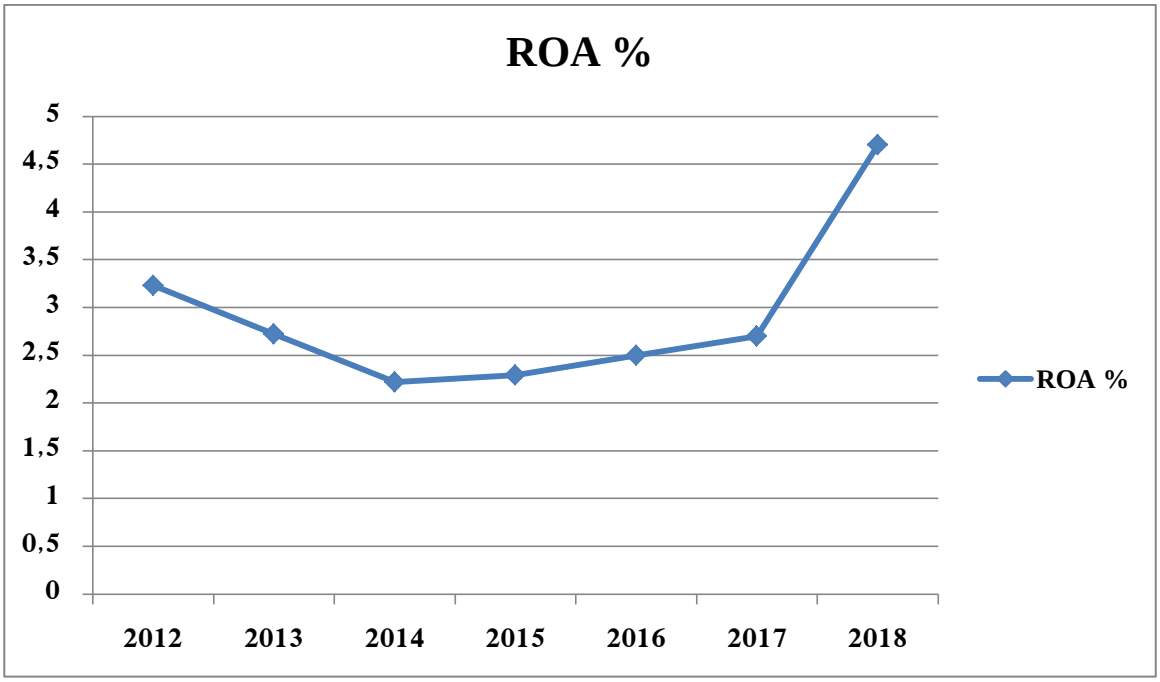

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول السابق.

من خلال الجدول(3-9) والشكل(3-9) يمكن معرفة تأثير تطبيق نسبة تغطية السيولة على معدل العائد على الأصول لبنك الراجحي وذلك من خلال المقارنة بين قيم معدل العائد على الأصول قبل تطبيق(**LCR**) وبعد تطبيقها.

قبل تطبيق نسبة تغطية السيولة LCR (2012-2014):

تظهر نتائج الجدول(3-9) أن معدل العائد على الأصول شهد انخفاضا خلال هذه الفترة حيث بلغ 2.72% سنة 2013، بعدما كان 3.23% سنة 2012، واستمر في الانخفاض سنة 2014 حيث بلغ 2.22%، ويرجع هذا الانخفاض إلى تراجع الربح الصافي ب5.6% سنة 2013 وهذا يعود لانخفاض إيرادات الخدمات المصرفية بنسبة 4.8%، فيما عرف صافي الربح سنة 2014 تراجعا قدر ب5.6% وفي المقابل عرف إجمالي الأصول ارتفاعا خلال هذه الفترة قدر ب4.7% سنة 2013، 9.95% سنة 2014، مما أدى لانخفاض معدل العائد على الأصول، وهذا يدل على عدم قدرة البنك على التوظيف الأمثل للأصول، أي عدم قدرته على تحقيق أرباح من استثمار أصوله.

بعد تطبيق نسبة تغطية السيولة LCR (2015-2018):

خلال هذه الفترة نلاحظ ارتفاع مستمر لمعدل العائد على الأصول حيث بلغ 2.29% سنة 2015 2.5% سنة 2016، وهذا راجع لارتفاع الربح الصافي بنسبة 4.3% و14% على التوالي، ويعود هذا الارتفاع لنمو دخل الاستثمارات ب1.4% سنة 2015، 12.1%سنة 2016، بالإضافة إلى زيادة دخل العمليات ب0.6% سنة 2015، 11.2% سنة 2016، في المقابل عرفت الأصول ارتفاعا بنسبة 2.6% سنة 2013، 7.6% سنة 2016، أي بنسب أقل من نسب الزيادة في الربح الصافي ما أدى إلى ارتفاع معدل العائد على الأصول، واستمر هذا الأخير في الارتفاع خلال سنتي 2017 و2018، حيث قدر ب2.7% و4.7% على التوالي، والسبب الرئيسي في هذا الارتفاع هو الزيادة التي عرفها الربح الصافي المحقق من طرف بنك الراجحي خلال هتين السنتين، حيث ارتفع بنسبة 12 % سنة2017 16.90% سنة 2018 وسبب هذه الزيادة يرجع إلى ارتفاع الدخل من الفوائد، كما عرفت الأصول ارتفاعا خلال هذه الفترة حيث بلغت 7.6%سنة 2017، و6.4% سنة 2018، أي بنسب زيادة أقل من الزيادة في الربح الصافي، مما أدى إلى ارتفاع معدل العائد على الأصول وارتفاع هذا الأخير دليل على كفاءة البنك في استخدام الموارد المتاحة وقدرته على تحويلها إلى أرباح أو كفاءة البنك في التحكم في التكاليف أو كلاهما معا.

ونلاحظ كذلك من خلال الجدول (3-9) أن نسبة تغطية السيولة المطبقة سنة 2015 بنسبة بلغت 210% لم يؤثر على معدل العائد على الأصول، حيث ارتفع إلى 2.29% خلال هذه السنة، واستمر هذا الأخير في الارتفاع رغم رفع نسبة تغطية السيولة إلى 233%، ومع انخفاض هذه النسبة خلال سنتي 2017 و2018 حيث قدرت ب199% و196% على التوالي عرف معدل العائد على الأصول ارتفاعا.

ومنه نستنتج:

- لم يؤثر تطبيق نسبة تغطية السيولة **(LCR)** على معدل العائد على الأصول **(ROA)**، وذلك يعود إلى خصوصية وطبيعة عمل البنوك الإسلامية من بينها بنك الراجحي، التي تحتفظ بدورها بمخزون عال من الأصول السائلة عالية الجودة، لمواجهة ضغوطات السيولة المفاجئة، وذلك لعدم قدرة هذه البنوك على الاستثمار في منتجات الأسواق المالية التي لا تتوافق مع الشريعة الإسلامية، بالإضافة إلى محدودية أدوات إدارة السيولة المتوافقة مع الشريعة؛

- وجود علاقة عكسية بين التغير في نسبة تغطية السيولة **(LCR)** ومعدل العائد على الأصول **(ROA)**.

ثانيا: بنك الجزيرة

لمعرفة مدى تأثير تطبيق نسبة تغطية السيولة على معدل العائد على الأصول لبنك الجزيرة اعتمدنا على التقارير السنوية للبنك خلال فترة الدراسة والنتائج موضحة في الجدول الموالي:

الجدول رقم(3-10): معدل العائد على الأصول (ROA) ونسبة تغطية السيولة (LCR) لبنك الجزيرة(2012-2018).

الوحدة: بالمئة (%)

السنوات		معدل العائد على الأصول (ROA)	نسبة تغطية السيولة (LCR)
قبل تطبيق نسبة تغطية السيولة (LCR)	2012	1.12	-
	2013	1.17	-
	2014	0.90	-
بعد تطبيق نسبة تغطية السيولة (LCR)	2015	1.98	104
	2016	1.35	126
	2017	1.27	164
	2018	1.42	201

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزيرة للسنوات المذكورة أعلاه.

من خلال الجدول (3-10) يمكن إبراز تغيرات معدل العائد على الأصول في الشكل الموالي:

الشكل رقم(3-10): معدل العائد على الأصول (ROA) لبنك الجزيرة(2012-2018).

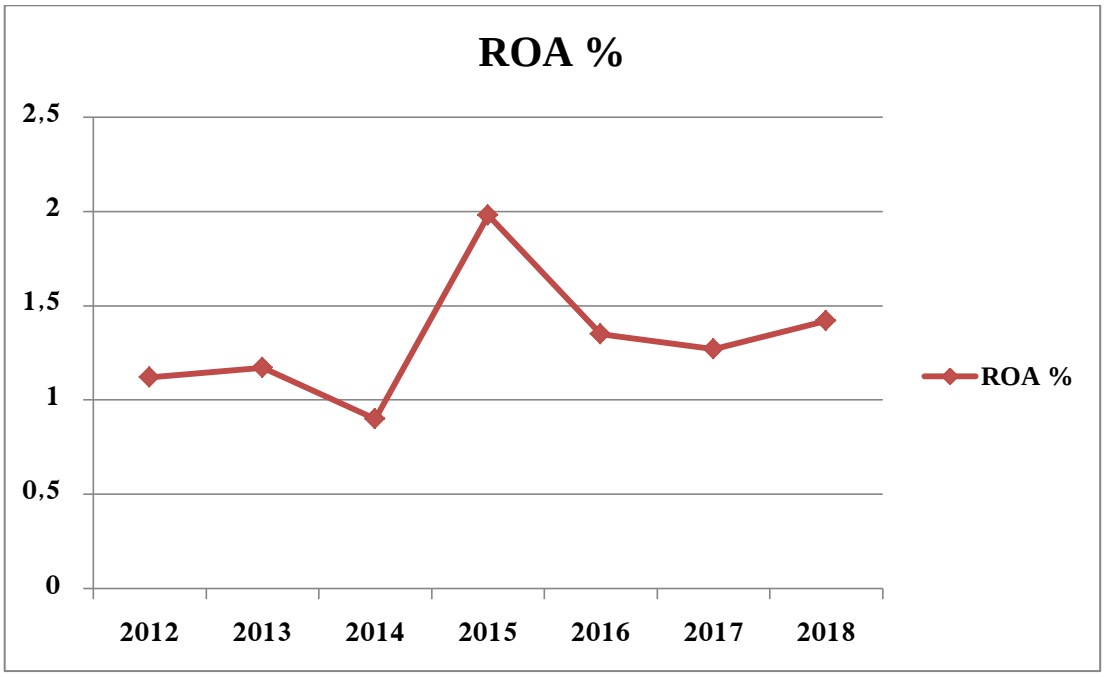

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول السابق.

قبل تطبيق نسبة تغطية السيولة LCR (2015-2016):

من خلال الجدول(3-10) والشكل(3-10) نلاحظ أن معدل العائد على الأصول قد ارتفع حيث انتقل من 1.12% سنة 2012 إلى 1.17% سنة 2013، وهذا راجع إلى ارتفاع صافي الربح نتيجة ارتفاع إيرادات البنك وكذا ارتفاع إجمالي الأصول، مما يدل على قدرة البنك على استثمارها وتحويلها إلى أرباح فقد عرف صافي الربح نمو قدر بـ150.2 مليون ريال أي بنسبة 30% عن العام الماضي، وهذا دليل على جودة الأصول التي يمتلكها البنك وزيادة الإقبال على التمويلات الإسلامية، لكن معدل العائد على الأصول عرف انخفاضا سنة 2014 حيث وصل إلى 0.9% وذلك يعود لانخفاض صافي الربح المحقق في هذه السنة وذلك بنسبة انخفاض 12% عن الأرباح المحققة في السنة السابقة ويعود الانخفاض بشكل رئيسي إلى ارتفاع مصروفات التشغيل، كما عرف إجمالي الأصول ارتفاعا بنسبة 11% ما أدى إلى انخفاض معدل العائد على الأصول وهذا دليل على عدم كفاءة البنك في استخدام أصولها وتحويلها إلى أرباح.

بعد تطبيق نسبة تغطية السيولة LCR (2015-2018):

نلاحظ أن معدل العائد على الأصول قد ارتفع خلال سنة 2015، حيث بلغ 1.98% وهذا يعود لارتفاع صافي الربح بزيادة قدرت ب714.7 مليون ريال، قابله انخفاض في إجمالي الأصول بنسبة 4.9% ما أدى لارتفاع معدل العائد على الأصول، لكن هذا الارتفاع لم يستمر فقد شهد هذا الأخير انخفاضا خلال سنة 2016، حيث بلغ 1.35%، و1.27% سنة 2017، ويرجع هذا لانخفاض الربح الصافي بمبلغ 415.2 مليون ريال أي بنسبة 32.3% سنة 2016، وسبب هذا الانخفاض هو تراجع دخل العمليات وقدرت نسبة انخفاض صافي الربح سنة 2017 ب14.4%، لكن هذا الأخير عرف ارتفاعا بلغ 142.8 مليون ريال سنة 2018 ما دفع بمعدل العائد على الأصول يرتفع إلى 1.42%.

ومن خلال الجدول السابق وبمقارنة نسب تغطية السيولة مع معدل العائد على الأصول نلاحظ أن هذا الأخير لم يتأثر بتطبيق نسبة تغطية السيولة في سنة 2015 حيث قدرت نسبتها ب104%، ومع ارتفاع هذه النسبة إلى 126% سنة2016، 164% سنة 2017، نلاحظ انخفاض في معدل العائد على الأصول، لكن هذا الانخفاض لم يستمر حيث ارتفع سنة 2018 على الرغم من ارتفاع نسبة تغطية السيولة إلى 201%، أي عدم تأثره لهذا الارتفاع.

مما سبق نستنتج:

- لم يؤثر تطبيق نسبة تغطية السيولة **(LCR)** على انخفاض معدل العائد على الأصول بل أدى إلى ارتفاعه ويرجع ذلك إلى ارتفاع أسعار الفائدة بالإضافة إلى تمتع البنوك الإسلامية بالسيولة العالية.

- وجود علاقة عكسية بين التغير في نسبة تغطية السيولة **(LCR)** ومعدل العائد على الأصول **(ROA)**.

ثالثا: بنك الإنماء

لتحليل معدل العائد على الأصول ومعرفة أثر تطبيق نسبة تغطية السيولة على ربحية بنك الإنماء اعتمدنا على التقارير السنوية للبنك خلال فترة الدراسة والنتائج موضحة في الجدول الموالي:

الجدول رقم(3-11): معدل العائد على الأصول (ROA) ونسبة تغطية السيولة (LCR) لبنك الإنماء(2012-2018).

الوحدة: بالمئة (%)

السنوات		معدل العائد على الأصول (ROA)	نسبة تغطية السيولة (LCR)
قبل تطبيق نسبة تغطية السيولة (LCR)	2012	1.36	-
	2013	1.59	-
	2014	1.56	-
بعد تطبيق نسبة تغطية السيولة (LCR)	2015	1.66	227
	2016	1.43	189
	2017	1.75	148
	2018	2.07	109.24

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الإنماء للسنوات المذكورة أعلاه.

من خلال الجدول(3-11) يمكن إبراز تغيرات معدل العائد على الأصول في الشكل الموالي:

الشكل رقم(3-11): معدل العائد على الأصول (ROA) لبنك الإنماء(2012-2018).

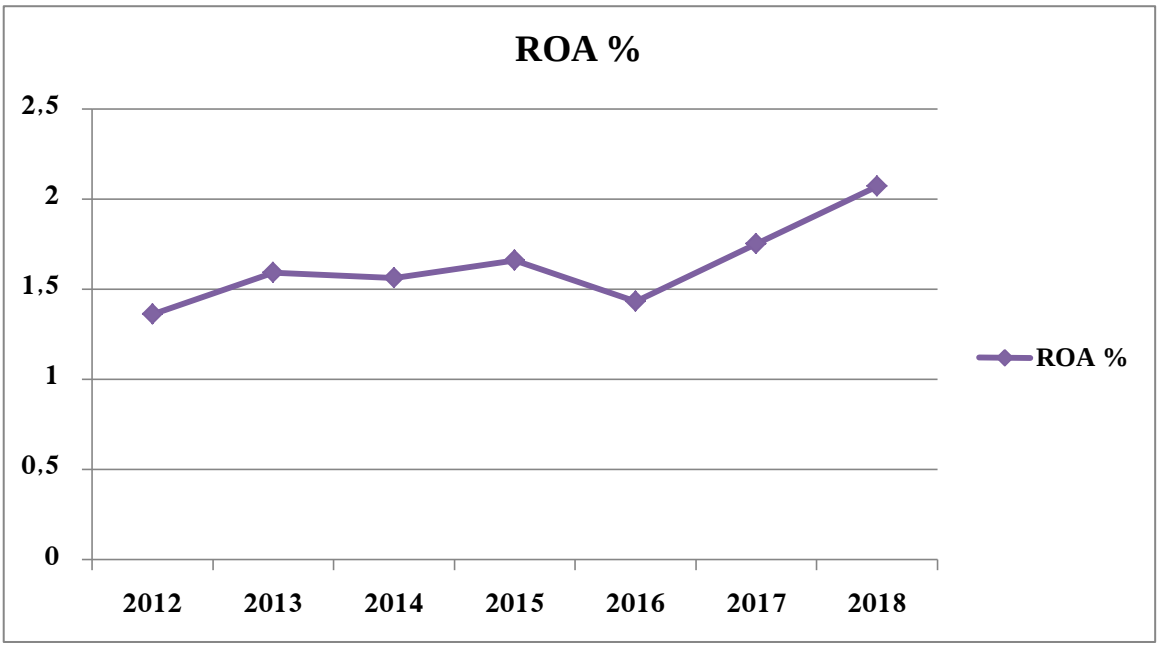

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول السابق.

من خلال الجدول(3-11) والشكل(3-11) يمكن تحليل معدل العائد على الأصول لبنك الإنماء ومعرفة أثر تطبيق نسبة تغطية السيولة على ربحية البنك، وذلك من خلال مقارنة قيم **(ROA)** قبل تطبيق **(LCR)** وبعد تطبيقها.

قبل تطبيق نسبة تغطية السيولة LCR (2012-2014):

تظهر نتائج الجدول(3-11) والشكل(3-11) أن معدل العائد على الأصول شهد ارتفاعا حيث بلغ سنة 2012 نسبة 1.36% ثم ارتفع إلى 1.59% سنة 2013، وهذا راجع إلى تحقيق بنك الإنماء ربحا صافيا بمبلغ 1,005 مليون ريال مقارنة ب733 مليون ريال سنة 2012، ويعود هذا الارتفاع إلى نمو إجمالي دخل العمليات بنسبة 25%وزيادة صافي دخل الاستثمارات والتمويل خلال عام 2013 بنسبة نمو بلغت 21% مقارنة بالعام الماضي، ويعود التحسن في تلك الإيرادات بشكل مباشر للنمو الملحوظ في أنشطة البنك الرئيسية خلال هذه السنة، كما عرفت أصول البنك نموا بنسبة 17%، لكن الزيادة في الربح الصافي المحقق والمقدر ب37% يفوق الزيادة في الأصول، مما أدى إلى ارتفاع معدل العائد على الأصول. لكن هذا الارتفاع لم يستمر حيث عرف هذا الأخير سنة 2014 انخفاضا وصل إلى 1.56% وهذا راجع إلى أن الزيادة في إجمالي الأصول تفوق الزيادة في الربح الصافي المحقق خلال سنة 2014 حيث بلغ الربح الصافي 1,264 مليون ريال مقارنة ب1,005 مليون ريال سنة 2013،أي ارتفاع بنسبة 26%، بينما شهدت أصول البنك نموا بنسبة 28%، مما أدى لانخفاض معدل العائد على الأصول.

بعد تطبيق نسبة تغطية السيولة LCR (2015-2018):

نلاحظ أن معدل العائد على الأصول ارتفع خلال سنة 2015 إلى 1.66%، وهذا راجع إلى تحقيق بنك الإنماء ربح صافي بلغ 1,470 مليون ريال بزيادة بلغت 206 مليون ريال، أي بنسبة 16% عن العام الماضي، بينما حقق إجمالي الأصول ارتفاعا بنسبة 10%،ما أدى إلى ارتفاع معدل العائد على الأصول

وعرف هذا الأخير انخفاض سنة 2016 حيث بلغ 1.43% وذلك بسبب أن الزيادة في الأصول بنسبة 18% تفوق الزيادة في الربح الصافي التي قدرت ب2.17%، وهذا ما أدى لانخفاض معدل العائد على الأصول، لكنه شهد ارتفاعا مستمرا خلال سنتي 2017 و 2018 حيث بلغ على التوالي 1.7% و2.07%، وهذا راجع إلى ارتفاع صافي الربح بنسبة 25% سنة 2017، 34% سنة 2018، ويعود سبب

نمو صافي الربح إلى نمو محافظ التمويل والودائع والاستثمار وتحسن معدلات الربحية، بالإضافة إلى زيادة عمليات وأنشطة البنك الرئيسية.

كما نلاحظ من خلال الجدول(3-11) أن تطبيق بنك الإنماء لنسبة تغطية السيولة سنة 2015 وبنسبة بلغت 227% لم تؤثر على معدل العائد عل الأصول حيث عرف ارتفاعا خلال هذه السنة، لكنه شهد انخفاضا خلال سنة 2016 وذلك مقابل انخفاض في نسبة تغطية السيولة إلى 189%، ومع استمرار هذه الأخيرة في الانخفاض في سنتي 2017 و2018، حيث بلغت نسبة 148% و109.24% على التوالي عرف معدل العائد على الأصول ارتفاعا خلال هتين السنتين.

ومنه نستنتج أن:

- تطبيق نسبة تغطية السيولة **(LCR)** لم يؤثر على معدل العائد على الأصول **(ROA)**، وذلك نظرا لاحتفاظ البنوك الإسلامية بمستوى عال من الأصول السائلة عالية الجودة بسبب طبيعة عملها التي تمنعها من الاستثمار في منتجات الأسواق المالية الغير متوافقة مع الشريعة الإسلامية،بالإضافة إلى محدودية الأدوات المالية الإسلامية المتوافقة مع أحكام وقواعد الشريعة الإسلامية؛

- وجود علاقة عكسية بين التغير في نسبة تغطية السيولة **(LCR)** والتغير في معدل العائد على الأصول **(ROA)**.

رابعا: بنك البلاد

لتحليل معدل العائد على الأصول ومعرفة أثر تطبيق نسبة تغطية السيولة على ربحية بنك البلاد اعتمدنا على التقارير السنوية للبنك خلال فترة الدراسة، والنتائج موضحة في الجدول الموالي:

الجدول رقم(3-12): معدل العائد على الأصول (ROA) ونسبة تغطية السيولة (LCR) لبنك البلاد(2012-2018).

الوحدة: بالمئة (%)

السنوات		معدل العائد على الأصول (ROA)	نسبة تغطية السيولة (LCR)
قبل تطبيق نسبة تغطية السيولة (LCR)	2012	3.3	-
	2013	2.2	-
	2014	2.1	-
بعد تطبيق نسبة تغطية السيولة (LCR)	2015	1.6	183
	2016	1.54	215
	2017	1.61	128
	2018	1.62	122

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك البلاد للسنوات المذكورة أعلاه.

من خلال الجدول(3-12) يمكن إبراز تغيرات معدل العائد على الأصول في الشكل الموالي:

الشكل رقم(3-12): معدل العائد على الأصول لبنك البلاد (2012-2018)

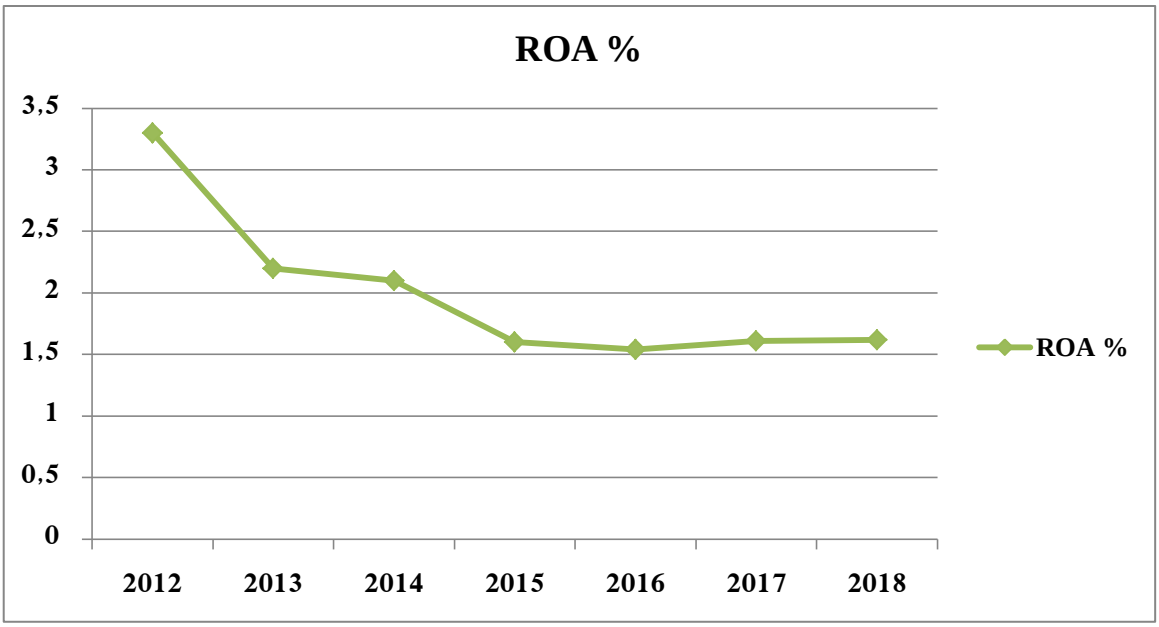

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول السابق.

من خلال الجدول(3-12) والشكل(3-12) يمكن تحليل أثر تطبيق نسبة تغطية السيولة على معدل العائد على الأصول من خلال مقارنة قيم **(ROA)** قبل تطبيق **(LCR)** وبعد تطبيقها.

قبل تطبيق نسبة تغطية السيولة LCR (2012-2014):

تظهر نتائج الجدول (3-12) والشكل(3-12) أن معدل العائد على الأصول عرف انخفاضا في هذه الفترة حيث انتقل من 3.3% سنة 2012 إلى 2.2% سنة 2013 وإلى 2.1% سنة 2014، ويعود هذا الانخفاض إلى تراجع في الربح الصافي سنة 2013 بنسبة 22.6% مقابل ارتفاع في إجمالي الأصول ب22%، أما في سنة 2014 فسبب الانخفاض يرجع إلى أن الزيادة في إجمالي الأصول تفوق الزيادة في الربح الصافي حيث ارتفع هذا الأخير ب18.5%، قابله ارتفاع في إجمالي الأصول بنسبة 24.5% وهذا ما أدى لانخفاض معدل العائد على الأصول.

بعد تطبيق نسبة تغطية السيولة LCR (2015-2018):

عرف معدل العائد على الأصول انخفاضا حيث بلغ 1.6% سنة 2015، واستمر في الانخفاض إلى 1.54% سنة 2016 وهذا راجع لانخفاض صافي الربح بنسبة 8.8% سنة 2015، وذلك لارتفاع مصاريف العمليات ب22%،أما في سنة 2017 فسبب الانخفاض يعود إلى أن الزيادة في إجمالي الأصول كانت أكبر من الزيادة في الربح الصافي، حيث بلغت الزيادة في هذا الأخير نسبة 2.5% أما الزيادة في إجمالي الأصول فبلغت 5.2%، وهذا ما أدى إلى انخفاض معدل العائد على الأصول، لكن هذا الانخفاض لم يستمر حيث شهد معدل العائد على الأصول ارتفاعا خلال سنتي 2017 و2018 فقدر على التوالي ب1.61 % و1.62%.

ونلاحظ من خلال الجدول(3-12) أن معدل العائد على الأصول قد تأثر بتطبيق نسبة تغطية السيولة سنة 2015، فعند تطبيقها بنسبة 183% عرف معدل العائد على الأصول انخفاضا، واستمر هذا الانخفاض سنة 2016 مقابل ارتفاع في نسبة **(LCR)**، كما عرف ارتفاعا مستمرا خلال سنتي 2017 و2018 وهذا مقابل انخفاض في نسبة **(LCR)** حيث وصلت إلى 128% سنة 2017 و122% سنة 2018.

ومما سبق نستنتج أن:

– هناك تأثير لتطبيق نسبة تغطية السيولة **(LCR)** على معدل العائد على الأصول **(ROA)**، وذلك أن احتفاظ البنك بمزيد من الأصول السائلة عالية الجودة يتعارض مع هدف الربحية؛

– وجود علاقة عكسية بين التغير في نسبة تغطية السيولة **(LCR)** والتغير في معدل العائد على الأصول **(ROA)**.

المطلب الثاني: تحليل أثر تطبيق نسبة صافي التمويل المستقر(NSFR) على معدل العائد على الأصول (ROA) لمجموعة من البنوك الإسلامية السعودية

سنتطرق لتحليل أثر تطبيق نسبة صافي التمويل المستقر على معدل الأصول لأربعة بنوك إسلامية سعودية، متمثلة في كل من بنك الراجحي، بنك الجزيرة،بنك الإنماء وبنك البلاد.

أولا: بنك الراجحي

لتحليل أثر تطبيق نسبة صافي التمويل المستقر على معدل العائد على الأصول في بنك الراجحي نعرض الجدول الموالي:

الجدول رقم(3–13): معدل العائد على الأصول (ROA) ونسبة صافي التمويل المستقر (NSFR) لبنك الراجحي(2015–2018).

الوحدة: بالمئة (%)

السنوات		معدل العائد على الأصول(ROA)	نسبة صافي التمويل المستقر(NSFR)
قبل تطبيق(NSFR)	2015	2.29	–
	2016	2.5	–
بعد تطبيق(NSFR)	2017	2.7	127
	2018	4.7	133

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير لبنك الراجحي للسنوات المذكورة أعلاه.

من خلال الجدول(3–13) يمكن إبراز تغيرات معدل العائد على الأصول في الشكل الموالي:

الشكل رقم(3-13): معدل العائد على الأصول (ROA) لبنك الراجحي(2015-2018).

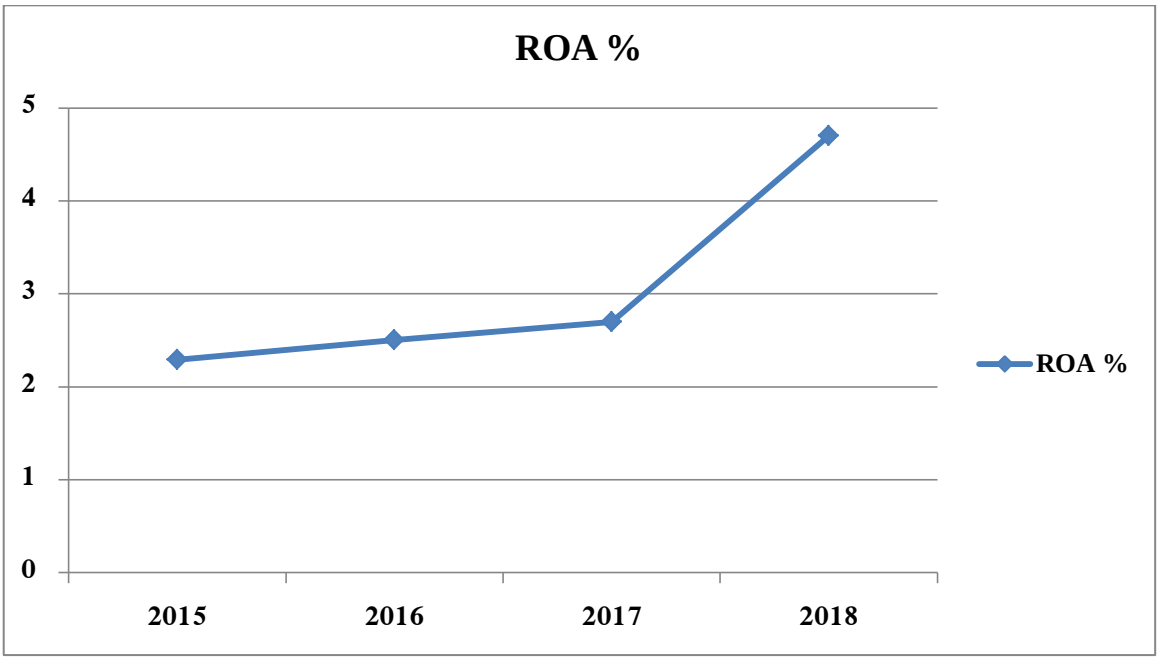

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول السابق.

من خلال الجدول(3-13) والشكل(3-13) يمكننا معرفة أثر تطبيق صافي التمويل المستقر على معدل العائد على الأصول لبنك الراجحي وذلك من خلال المقارنة بين القيم المتحصل عليها قبل تطبيق نسبة صافي التمويل المستقر وبعد تطبيقها.

قبل تطبيق نسبة صافي التمويل المستقرNSFR(2015-2016):

تظهر نتائج الجدول(3-13) والشكل(3-13) أن معدل العائد على الأصول شهد ارتفاعا خلال هذه الفترة حيث انتقل من 2.29% سنة 2015 إلى 2.5% سنة 2016، وهذا راجع لارتفاع الربح الصافي المحقق من طرف بنك الراجحي خلال سنة 2016 بنسبة ارتفاع قدرت ب14%، ويعود هذا الارتفاع إلى نمو إيرادات البنك، كما استمر إجمالي الأصول في الارتفاع وهذا نتيجة زيادة الإقبال على التمويلات الإسلامية، مما انعكس على معدل العائد على الأصول.

بعد تطبيق نسبة صافي التمويل المستقرNSFR(2017-2018):

نلاحظ أن معدل العائد على الأصول استمر في الارتفاع خلال هذه الفترة حيث بلغ 2.7% سنة 2017 و4.7% سنة 2018، ويرجع سبب الارتفاع إلى نمو الربح الصافي المحقق خلال هتين السنتين

فقدرت نسبة الارتفاع ب12% سنة 2017 و12.9% سنة 2018، كما استمر إجمالي الأصول في الارتفاع حيث عرف زيادة بنسبة 1% سنة2017 و6.4% سنة 2018.

ونلاحظ كذلك من خلال الجدول(3-13)أن تطبيق نسبة صافي التمويل المستقر سنة 2017 بنسبة بلغت 127% لم تؤثر على معدل العائد على الأصول حيث عرف ارتفاعا خلال هذه السنة، ومع رفع نسبة صافي التمويل المستقر إلى 133% سنة 2018، استمر معدل العائد على الأصول في الارتفاع.

ومنه نستنتج أن:

- تطبيق نسبة صافي التمويل المستقر **(NSFR)** لم يؤثر على معدل العائد على الأصول**(ROA)**، وذلك نظرا لعدم استخدام البنوك الإسلامية للتمويل بالجملة قصير الأجل وطبيعة أعمالها التي تحد من لجوئها إلى الاستدانة لتحقيق الفعالية المالية، ما يجعلها مهيأة لتطبيق هذه النسبة دون إحداث تغييرات هيكلية في استحقاقات الأصول والخصوم؛

- وجود علاقة طردية بين التغير في نسبة صافي التمويل المستقر **(NSFR)** والتغير في معدل العائد على الأصول**(ROA)**.

ثانيا: بنك الجزيرة

لتحليل معدل العائد على الأصول ومعرفة أثر تطبيق نسبة صافي التمويل المستقر على ربحية بنك الجزيرة اعتمدنا على التقارير السنوية للبنك خلال فترة الدراسة، والنتائج موضحة في الجدول الموالي:

الجدول رقم(3-14): معدل العائد على الأصول(ROA) ونسبة صافي التمويل المستقر(NSFR) لبنك الجزيرة (2015-2018).

الوحدة: بالمئة(%)

السنوات		معدل العائد على الأصول (ROA)	نسبة صافي التمويل المستقر (NSFR)
قبل تطبيق(NSFR)	2015	1.98	-
	2016	1.35	-
بعد تطبيق(NSFR)	2017	1.27	-
	2018	1.46	139

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزيرة للسنوات المذكورة أعلاه.

من خلال الجدول(3-14)يمكن إبراز تغيرات معدل العائد على الأصول في الشكل الموالي:

الشكل رقم(3-14): معدل العائد على الأصول(ROA) لبنك الجزيرة(2015-2018).

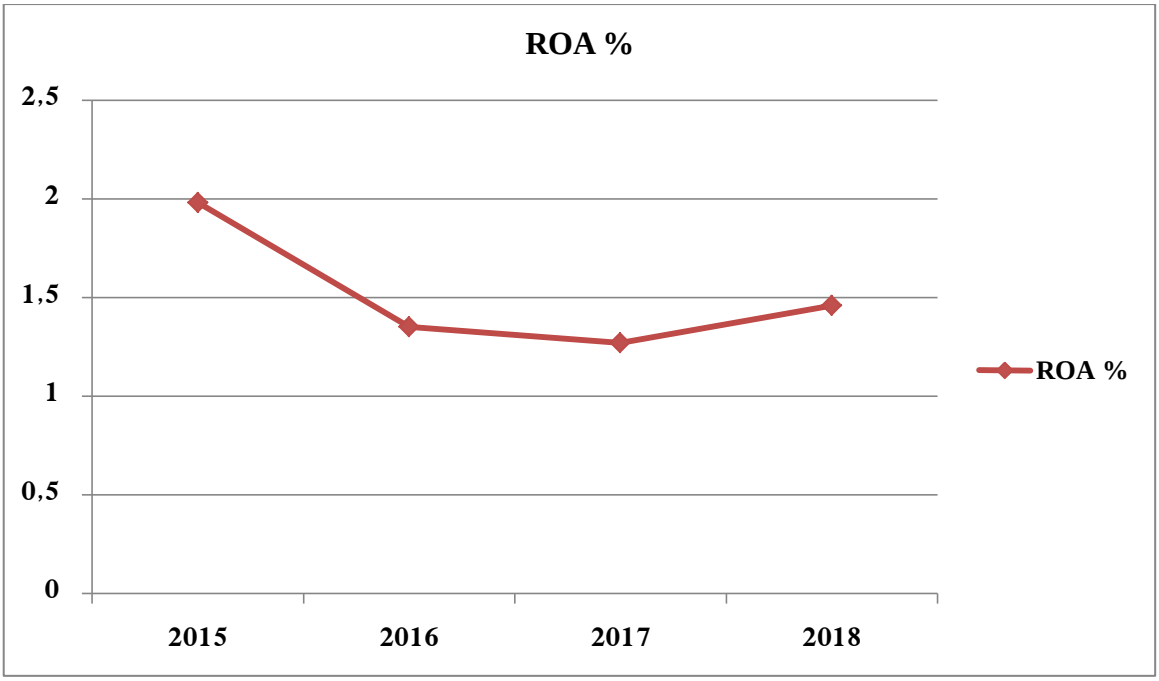

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول السابق.

من خلال الجدول(3-14) والشكل(3-14) يمكن تحليل معدل العائد على الأصول ومعرفة تأثير تطبيق نسبة صافي التمويل المستقر على ربحية بنك الجزيرة، وذلك من خلال مقارنة معدلات العائد على الأصول للبنك قبل تطبيق نسبة **NSFR** وبعد تطبيقها.

قبل تطبيق نسبة صافي التمويل المستقرNSFR(2015-2016):

من خلال نتائج الجدول(3-14) نلاحظ انخفاض في معدل العائد على الأصول خلال هذه الفترة حيث انتقل من 1.98% سنة 2015 إلى 1.35% سنة 2016، ويرجع هذا الانخفاض إلى التراجع الذي عرفه الربح الصافي حيث انخفض بنسبة 32.3% عن الأرباح التي حققها البنك العام الماضي، وهذا يعود لتراجع دخل العمليات.

بعد تطبيق نسبة صافي التمويل المستقرNSFR(2017-2018):

استمر معدل العائد على الأصول في الانخفاض حيث وصل إلى 1.27% سنة 2017، ويعود هذا الانخفاض إلى تراجع الربح الصافي المحقق خلال هذه السنة، حيث انخفض بنسب 1.7% عن الأرباح

المحققة سنة 2016، ويرجع هذا إلى ارتفاع مصاريف العمليات بنسبة 7.7% وذلك بسبب الارتفاع في صافي مخصص خسائر الائتمان بنحو 141.9 مليون ريال، بالإضافة إلى الانخفاض الناتج عن مكاسب بيع عقارات أخرى، لكن خلال سنة 2018 عرف معدل العائد على الأصول ارتفاعا حيث بلغ 1.46% وهذا راجع لارتفاع صافي الربح المحقق في هذه السنة ويمثل ارتفاعا قدره 142.8 مليون ريال، أي بنسبة 12.7% عن الأرباح التي حققها البنك العام الماضي، ويعود هذا إلى نمو دخل العمليات بنسبة 5.4% وذلك لارتفاع صافي دخل العمولات الخاصة بمبلغ 120.7 مليون ريال وارتفاع دخل تحويل العمولات الأجنبية بنسبة 28%، كما عرف إجمالي الأصول ارتفاعا بنسبة 6.9% عن سنة 2017.

ونلاحظ كذلك أن تطبيق بنك الجزيرة لنسبة صافي التمويل المستقر بنسبة بلغت 139% سنة 2018 لم تؤثر على معدل العائد على الأصول حيث استمر في الارتفاع رغم تطبيقها. ومنه نستنتج أن:

– تطبيق نسبة صافي التمويل المستقر **(NSFR)** لم يؤثر على معدل العائد على الأصول**(ROA)**، وذلك نظرا لعدم استخدام البنوك الإسلامية للتمويل بالجملة قصير الأجل وطبيعة أعمالها التي تحد من لجوئها إلى الاستدانة لتحقيق الفعالية المالية، ما يجعلها مهيأة لتطبيق هذه النسبة دون إحداث تغييرات هيكلية في استحقاقات الأصول والخصوم؛

ثالثا: بنك الإنماء

من خلال الاعتماد على التقارير السنوية لبنك الإنماء تمكنا من حساب قيم معدل العائد على الأصول خلال فترة الدراسة، والنتائج موضحة في الجدول الموالي:

الجدول رقم(3–15): معدل العائد على الأصول(ROA) ونسبة صافي التمويل المستقر(NSFR) لبنك الإنماء(2015–2018).

الوحدة: بالمئة (%)

السنوات		معدل العائد على الأصول(ROA)	نسبة صافي التمويل المستقر(NSFR)
قبل تطبيق(NSFR)	2015	1.66	–
	2016	1.43	–
بعد تطبيق(NSFR)	2017	1.75	106.77
	2018	2.07	113.50

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الإنماء للسنوات المذكورة أعلاه.

من خلال نتائج الجدول(3-15) يمكن توضيح تغيرات معدل العائد على الأصول في الشكل الموالي:

الشكل رقم(3-15): معدل العائد على الأصول(ROA) لبنك الإنماء(2015-2018).

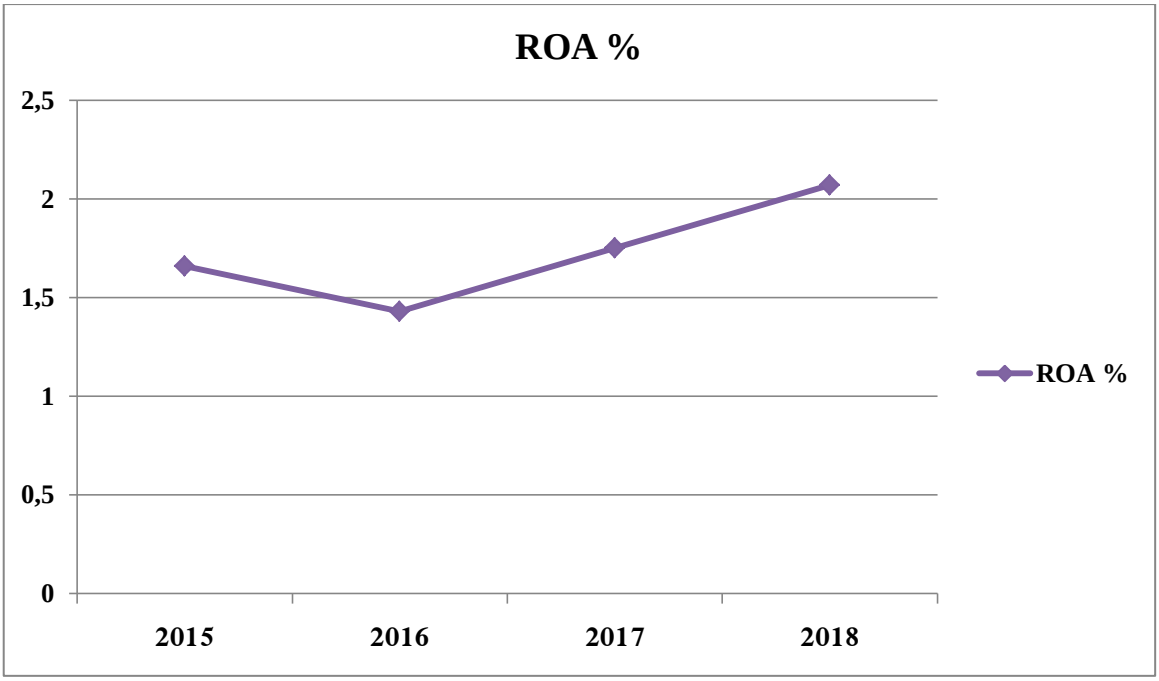

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول السابق.

من خلال الجدول(3-15) والشكل(3-15) السابقين يمكن معرفة مدى تأثير تطبيق نسبة صافي التمويل المستقر على معدل العائد على الأصول لبنك الإنماء، وذلك من خلال مقارنة قيم معدل العائد على الأصول قبل تطبيق **NSFR** وبعد تطبيقها.

قبل تطبيق نسبة صافي التمويل المستقرNSFR(2015-2016):

تظهر نتائج الجدول(3-15) والشكل(3-15) أن معدل العائد على الأصول عرف انخفاضا خلال هذه الفترة حيث انتقل من 1.66% سنة 2015 إلى 1.43% سنة 2016، ويرجع ذلك إلى أن الزيادة في إجمالي الأصول تفوق الزيادة في الربح الصافي، حيث ارتفع هذا الأخير بنسبة 2.17%، بينما ارتفع إجمالي الأصول بنسبة 18%، مما أدى إلى انخفاض معدل العائد على الأصول.

بعد تطبيق نسبة صافي التمويل المستقرNSFR(2017-2018):

عرف معدل العائد على الأصول ارتفاعا خلال هذه الفترة حيث بلغ 1.75% سنة 2017، وهذا يعود إلى تحقيق البنك لربح صافي خلال هذه السنة بلغ 2,011مليون ريال مقابل 1,502 مليون ريال سنة 2016

أي بنسبة ارتفاع قدرها 34%، وهذا دليل على كفاءة البنك في توظيف أصوله، كما عرف إجمالي الأصول خلال هذا العام ارتفاعا بنسبة 10%، وهذا يدل على زيادة الإقبال على التمويلات الإسلامية.واستمر معدل العائد على الأصول في الارتفاع حيث بلغ 2.07% سنة 2018،ويعود هذا الارتفاع إلى نمو صافي الربح بنسبة 25% عن العام السابق، ويعود سبب هذا الارتفاع مقارنة بالفترات السابقة إلى نمو محافظ التمويل والاستثمار وزيادة عمليات وأنشطة البنك الرئيسية،حيث سجل دخل العمليات نموا بنسبة 11%،كما ارتفع صافي دخل الاستثمارات والتمويل بنسبة نمو بلغت 9%، وفي المقابل ارتفعت مصاريف العمليات بمعدلات أقل نسبيا.

ونلاحظ كذلك من خلال الجدول(3-15) أن تطبيق نسبة صافي التمويل المستقر من طرف بنك الإنماء بنسبة بلغت 106.77% سنة 2017 لم تؤثر على معدل العائد على الأصول حيث عرف ارتفاعا خلال نفس السنة، واستمر هذا الأخير في الارتفاع رغم الزيادة في نسبة صافي التمويل المستقر حيث بلغت 113.50% سنة 2018.

ومنه نستنتج أنه:

- ليس هناك تأثير لتطبيق نسبة صافي التمويل المستقر**(NSFR)** على معدل العائد على الأصول**(ROA)**، وهذا يفسر أن البنوك الإسلامية بصفة عامة، وبنك الإنماء بصفة خاصة مهيأة لتطبيق هذه النسبة، وذلك راجع لطبيعة عمل البنوك الإسلامية التي لا تعتمد على التمويل بالجملة قصير الأجل وتحد من لجوئها للاستدانة ما يجعلها مهيأة لتطبيق هذه النسبة؛

- العلاقة طردية بين التغير في نسبة صافي التمويل المستقر**(NSFR)** والتغير في معدل العائد على الأصول**(ROA)**.

رابعا: بنك البلاد

لمعرفة أثر تطبيق نسبة صافي التمويل المستقر على معدل العائد على الأصول خلال فترة الدراسة اعتمدنا على التقارير السنوية لبنك البلاد والجدول الموالي يوضح ذلك:

الجدول رقم(3-16): معدل العائد على الأصول(ROA) ونسبة صافي التمويل المستقر(NSFR) لبنك البلاد(2015-2018).

الوحدة: بالمئة (%)

السنوات		معدل العائد على الأصول (ROA)	نسبة صافي التمويل المستقر(NSFR)
قبل تطبيق(NSFR)	2015	1.6	-
	2016	1.54	-
بعد تطبيق(NSFR)	207	1.61	119.98
	2018	1.62	110

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك البلاد خلال السنوات المذكورة أعلاه.

ومن خلال الجدول(3-16) يمكن توضيح تغيرات معدل العائد على الأصول في الشكل الموالي:

الشكل رقم(3-16): معدل العائد على الأصول(ROA) لبنك البلاد (2015-2018).

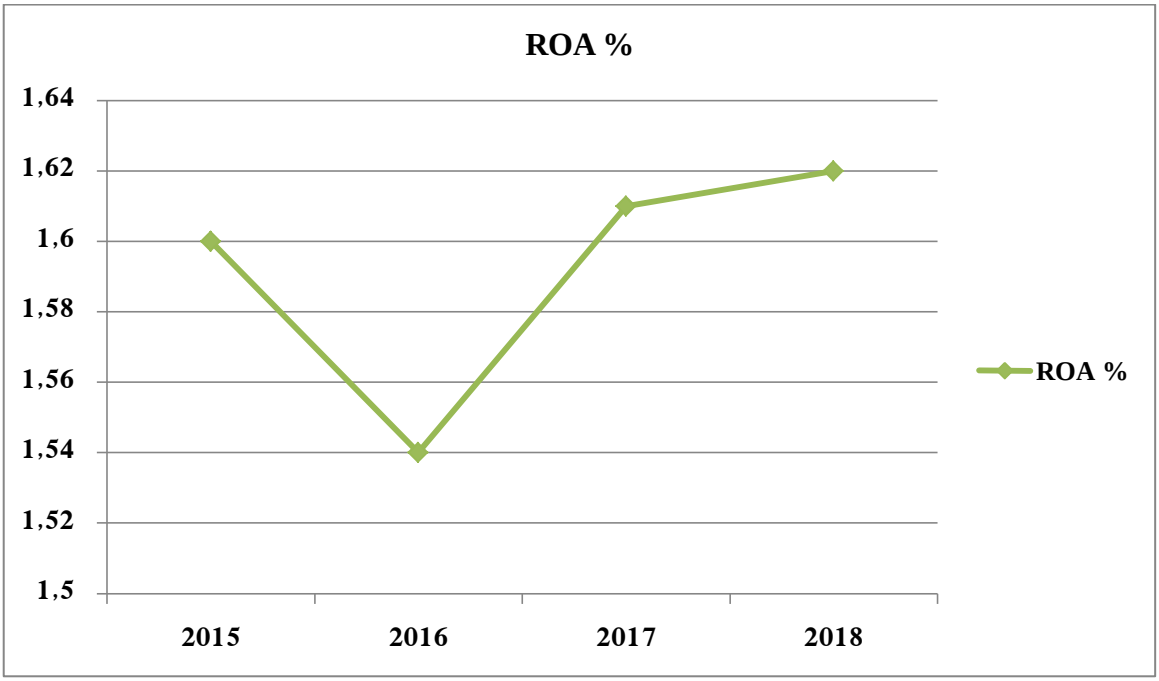

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول السابق.

من خلال الجدول(3-16) والشكل(3-16) يمكن معرفة أثر تطبيق نسبة صافي التمويل المستقر على معدل العائد على الأصول من خلال مقارنة النتائج قبل تطبيق **NSFR** وبعد تطبيقها.

قبل تطبيق نسبة صافي التمويل المستقرNSFR(2015-2016):

من خلال نتائج الجدول(3-16) والشكل(3-16) نلاحظ أن معدل العائد عرف انخفاضا حيث بلغ 1.54% سنة 2016 مقارنة ب1.6% سنة 2015، ويرجع هذا الانخفاض إلى تراجع صافي الربح بنسبة 8.8% عن العام الماضي، ويعود سبب هذا الانخفاض إلى ارتفاع إجمالي مصاريف العمليات بنسبة 22%، وذلك نتيجة للزيادة في المخصصات المجنبة لمحفظة التمويل والاستثمار، كما حقق إجمالي الأصول ارتفاعا بنسبة 13.2% عن سنة 2015.

بعد تطبيق نسبة صافي التمويل المستقرNSFR(2017-2018):

عرف معدل العائد على الأصول ارتفاعا خلال هذه الفترة حيث بلغ 1.61% سنة2017، ويرجع ذلك إلى ارتفاع صافي الربح بنسبة 16.6% عن سنة 2016، ويعود سبب هذا الارتفاع إلى زيادة دخل العمليات بنسبة 14.4%، وذلك نتيجة للنمو في صافي دخل الموجودات الاستثمارية والتمويلية بنسبة 23.5%،كما إجمالي الأصول ارتفاعا بنسبة 17.6% عن العام الماضي. واستمر معدل العائد على الأصول في الارتفاع خلال سنة 2018 حيث بلغ 1.62%، وهذا راجع إلى ارتفاع الربح الصافي بنسبة 17.9% ويعود سبب هذا الارتفاع إلى الزيادة في إجمالي دخل العمليات بنسبة 45.4% نتيجة لارتفاع صافي الدخل من الموجودات الاستثمارية والتمويلية بنسبة 23.4%، كما عرف إجمالي الأصول ارتفاعا بنسبة تقدر ب16.5%عن العام الماضي.

ونلاحظ من خلال الجدول أيضا أن تطبيق بنك البلاد لنسبة صافي التمويل المستقر بنسبة بلغت 119.98% سنة 2017، لم تؤثر على معدل العائد على الأصول حيث عرف ارتفاعا خلال هذه السنة واستمر في الارتفاع سنة 2018 وذلك مقابل انخفاض في نسبة صافي التمويل المستقر حيث قدرت ب110%.

ومنه نستنتج أنه:

– ليس هناك تأثير لتطبيق نسبة صافي التمويل المستقر **(NSFR)** على معدل العائد على الأصول**(ROA)** نظرا لأن البنوك الإسلامية لا تعتمد على التمويل بالجملة قصير الأجل كما أن نماذج أعمالها تحد من اللجوء إلى الاستدانة لتحقيق الفاعلية المالية، هذا يجعل البنوك الإسلامية مهيأة أصلا لتطبيق هذه النسبة وبدون اللجوء إلى تغييرات هيكلية كبيرة في استحقاقات الأصول والخصوم ومن ثم لا يتطلب الأمر إعادة تسعير مصادر الأموال كما المنتجات؛

– وجود علاقة عكسية بين التغير في نسبة صافي التمويل المستقر (NSFR) والتغير في معدل العائد على الأصول(ROA).

خلاصة:

وفي الأخير نستخلص أن تطبيق البنوك الإسلامية لمعايير السيولة التي جاءت بها اتفاقية بازل 3 والمتمثلة في كل من نسبة تغطية السيولة ونسبة صافي التمويل المستقر، كان لها تأثير متباين على ربحية البنوك الإسلامية، فمن خلال تحليل مؤشرات الربحية في البنوك الإسلامية محل الدراسة، حيث تم تحليل معدل العائد على حقوق الملكية ومعدل العائد على الأصول خلال الفترة الممتدة من سنة 2012 إلى سنة 2018، وقد تم تقسيمها إلى فترتين، قبل تطبيق نسبة تغطية السيولة وصافي التمويل المستقر وبعد تطبيقهما، وذلك من أجل مقارنة قيم معدل العائد على حقوق الملكية ومعدل العائد على الأصول ومعرفة مدى تأثير هذه المعايير على ربحية البنوك الإسلامية محل الدراسة، وقد أظهرت نتائج هذه الدراسة أن ربحية البنوك الإسلامية السعودية محل الدراسة قد تأثرت بتطبيق نسبة تغطية السيولة **(LCR)** وأن هناك علاقة عكسية بين التغير في هذه النسبة والتغير في كل من معدل العائد على حقوق الملكية ومعدل العائد على الأصول، أما فيما يخص تطبيق نسبة صافي التمويل المستقر**(NSFR)** فلم يؤثر على ربحية البنوك الإسلامية السعودية محل الدراسة، مع وجود علاقة عكسية بين التغير في نسبة صافي التمويل المستقر والتغير في معدل العائد على حقوق الملكية ومعدل العائد على الأصول.

الخاتمة

عرفت البنوك الإسلامية انتشارا واسعا في الدول الإسلامية وكذلك بعض الدول الأجنبية، خاصة بعد الأزمة المالية العالمية 2008 فاعتبرت كبديل للبنوك التقليدية، وبما أنها تعد جزءا من المنظومة المصرفية العالمية فهي معنية أيضا بالمطالبات المصرفية الدولية لتطبيق مقررات بازل3 الجديدة المفروضة على مختلف المصارف والمؤسسات المالية المكونة للنظام المصرفي العالمي، وتضمنت هذه الاتفاقية مجموعة من التعديلات على اتفاقية بازل2، كما أضافت معايير جديدة خاصة بالسيولة، إلا أن اتفاقية بازل3 بما في ذلك المعايير الجديدة الخاصة بالسيولة جاءت بما يتلاءم وطبيعة العمل المصرفي التقليدي وصممت خصيصا له ونصوصها مستمدة من مبادئ عمله، بينما آليات عمل البنوك الإسلامية مستمدة من الشريعة الإسلامية بالشكل الذي يجعل بنود هذه الاتفاقية لا تتلاءم مع البنوك الإسلامية، وهذا ما دفع بمختلف الهيئات المنوط بها تطوير العمل المصرفي الإسلامي وعلى رأسهم مجلس الخدمات المالية الإسلامية، لبذل جهود كبيرة لأجل إيجاد وتحديد معايير سيولة تتوافق مع المعايير التي جاءت بها بازل3 مع مراعاة خصوصية وطبيعة عمل البنوك الإسلامية ومن هذا المنطلق جاءت هذه الدراسة في محاولة لتوضيح أثر تطبيق هذه المعايير على ربحية البنوك الإسلامية.

1- نتائج الدراسة:

بعد معالجتنا لموضوع الدراسة، توصلنا إلى النتائج التالية:

1-1 النتائج النظرية:

- لقياس الربحية في البنوك الإسلامية فانه يتم الاعتماد على نفس المؤشرات المستخدمة في البنوك التقليدية بالإضافة إلى مؤشر معدل العائد على حسابات الاستثمار المشاركة في الربح، هذه الأخيرة مميزة لدى البنوك الإسلامية ولا يوجد لها مثيل في البنوك التقليدية؛

- اتفاقية بازل3 لا تراعي خصوصية البنوك الإسلامية حيث لم تأخذها بعين الاعتبار عند تصميمها لمعايير السيولة الجديدة، فقد تم تصميم هذه الأخيرة خصيصا للبنوك التقليدية.

- توافقا مع بازل3 وأخذا بعين الاعتبار لخصوصيات البنوك الإسلامية وطبيعة عملها المتميزة، قام مجلس الخدمات المالية الإسلامية بإصدار معايير كمية وكيفية لإدارة أحسن للسيولة على مستوى البنوك الإسلامية؛

- بالرغم من الجهود المبذولة من طرف مجلس الخدمات المالية الإسلامية في وضع معايير سيولة تتوافق مع بازل3 وتراعي خصوصية البنوك الإسلامية إلا أن هناك العديد من التحديات التي ستواجه البنوك الإسلامية في تطبيق هذه المعايير.

- لا تقوم البنوك المركزية بدور الرعاية اللازمة للبنوك الإسلامية، كما هو الحال للبنوك الربوية وخصوصا فيما يتعلق بدورها كملجأ أخير للإقراض؛

– تعد مشكلة السيولة من أهم المشاكل التي تواجه البنوك الإسلامية، وذلك في ظل عدم توفر أدوات مالية عالية السيولة متوافقة مع الشريعة الإسلامية، تمكنها من استثمار أموالها في الأجل القصير، بالإضافة إلى عدم قدرتها على تسييل أصولها بسرعة وبدون خسائر بما يتوافق مع الشريعة الإسلامية؛

– إن تطبيق مقررات بازل3 من بينها معايير السيولة يزيد من تكلفة البنوك الإسلامية ويحد من نشاطها وبالتالي تراجع ربحيتها؛

– يؤدي تطبيق معايير السيولة وفق بازل3 إلى انخفاض ربحية البنوك، نظرا لأنها ستجبر البنوك على الاحتفاظ بمزيد من الأصول ذات السيولة العالية ، وهذا ما قد يتعارض مع ربحيتها.

2-1 النتائج التطبيقية:

– سجلت البنوك الإسلامية السعودية محل الدراسة معدلات عائد على حقوق الملكية **(ROE)** مرتفعة قبل تطبيق نسبة تغطية السيولة **(LCR)**، واستمرت كذلك خلال سنة 2015 أي سنة التطبيق، لكنها عرفت انخفاضا بعد ذلك، حيث أنها انخفضت كلما ارتفعت نسبة تغطية السيولة والعكس،أي وجود علاقة عكسية بين التغير في نسبة تغطية السيولة **(LCR)** ومعدلات العائد على حقوق الملكية **(ROE)**؛

– كما سجلت معدلات عائد على حقوق الملكية**(ROE)** مرتفعة قبل تطبيق نسبة صافي التمويل المستقر **(NSFR)**، واستمرت في الارتفاع بعد تطبيق هذه النسبة، حيث كانت هناك علاقة طردية بين التغير في معدلات العائد على حقوق الملكية**(ROE)** ونسبة صافي التمويل المستقر **(NSFR)**؛

– حققت البنوك الإسلامية السعودية محل الدراسة معدلات عائد على الأصول **(ROA)** مرتفعة قبل تطبيق نسبة تغطية السيولة **(LCR)**، واستمرت كذلك عند تطبيقها سنة 2015، لكنها عرفت انخفاضا كلما ارتفعت نسبة تغطية السيولة **(LCR)** أي وجود علاقة عكسية بين التغير في هذه النسبة والتغير في معدلات العائد على الأصول **(ROA)**؛

– شهدت البنوك الإسلامية السعودية محل الدراسة معدلات عائد على الأصول **(ROA)** مرتفعة قبل وبعد تطبيق نسبة صافي التمويل المستقر **(NSFR)**، حيث لم يؤثر تطبيق هذه النسبة على معدلات العائد على الأصول، حيث استمرت هذه الأخيرة في الارتفاع رغم الرفع من نسبة صافي التمويل المستقر **(NSFR)**؛

– يعتبر تأثير معايير السيولة وفق بازل3 على ربحية البنوك الإسلامية محل الدراسة تأثير متباين حيث تأثرت بنسبة تغطية السيولة(LCR)، لكنها لم تتأثر بنسبة صافي التمويل المستقر(NSFR)؛

– إن تأثر البنوك الإسلامية بهذه المعايير قليل لأنها أصلا تمتلك سيولة مرتفعة ؛

– لم تتأثر لأنها لا تعتمد على التمويل بالجملة قصير الأجل واستدانتها ضعيفة (فيما يخص نسبة تغطية السيولة).

2-اختبار الفرضيات:

على ضوء نتائج الدراسة المذكورة أعلاه، قمنا باختبار فرضيات الدراسة كما يلى:

- **الفرضية الأولى:** تختلف مؤشرات قياس الربحية في البنوك الإسلامية عن البنوك التقليدية.**وهي فرضية خاطئة،** فقد تبين أن البنوك الإسلامية تعتمد على نفس المؤشرات التي تعتمدها البنوك التقليدية في قياس الربحية، والتي يعتبر معدل العائد على حقوق الملكية ومعدل العائد على الأصول من أهمها، مع مراعاة الاختلاف الموجود بين البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية وخصوصية كل منهما، كما أن البنوك الإسلامية ونظرا لطبيعة عملها التي تقوم على مبدأ اقتسام الأرباح والخسائر مع مودعيها الذين يقومون بوضع مدخراتهم في حسابات الاستثمار، وتعتمد على مؤشر آخر هو معدل العائد على حسابات الاستثمار (ROD)؛

- **الفرضية الثانية:** تراعي اتفاقية بازل3 بشأن معايير السيولة خصوصية وطبيعة عمل البنوك الإسلامية **وهي فرضية خاطئة،** فقد تبين أن هذه المعايير صممت خصيصا للبنوك التقليدية ولا تراعي بذلك خصوصية وطبيعة عمل البنوك الإسلامية؛

- **الفرضية الثالثة:** إن جهود الهيئات الداعمة للعمل المصرفي الإسلامي وعلى رأسها مجلس الخدمات المالية الإسلامية كفيلة بمساعدة البنوك الإسلامية على تبني معايير السيولة وفق بازل3 بما يتلاءم مع خصوصية عملها،**وهي فرضية صحيحة،** فقد بينت الدراسة حجم الجهود المبذولة من طرف مجلس الخدمات المالية الإسلامية، في وضع معايير سيولة تتوافق مع بازل3 وتراعي خصوصية البنوك الإسلامية وذلك من أجل تسهيل عملية تطبيق هذه المعايير في البنوك الإسلامية، لكن وبالرغم من هذه الجهود المبذولة إلا أن هناك العديد من التحديات التي ستواجه هذه الأخيرة في تطبيقها؛

- **الفرضية الرابعة:** يؤدي تطبيق معايير السيولة وفق بازل3 إلى انخفاض معدل العائد على حقوق الملكية للبنوك الإسلامية السعودية محل الدراسة، **وهي فرضية صحيحة،** فقد تبين من خلال الدراسة أن معدل العائد على حقوق الملكية **(ROE)** قد عرف انخفاضا كلما ارتفعت نسبة تغطية السيولة **(LCR)** ، لكن نسبة صافي التمويل المستقر **(NSFR)** لم تؤثر على معدلات العائد على حقوق الملكية **(ROE)** حيث ارتفعت هذه الأخيرة مع ارتفاع نسبة صافي التمويل المستقر **(NSFR)**؛

- **الفرضية الخامسة:** يؤدي تطبيق معايير السيولة وفق بازل3 إلى انخفاض معدل العائد على الأصول للبنوك الإسلامية السعودية محل الدراسة، **وهي فرضية صحيحة،** فقد تبين من خلال الدراسة أن هناك تأثير متباين لتطبيق هذه المعايير على معدل العائد على الأصول**(ROA)**، حيث تأثر هذا الأخير بنسبة تغطية السيولة **(LCR)**، فشهد انخفاضا خلال سنوات تطبيقها، لكنه لم يتأثر بنسبة صافي التمويل المستقر **(NSFR).**

3- الاقتراحات:

في ظل النتائج التي توصلت إليها الدراسة، تتجلى أهم الاقتراحات فيما يلي:

- تطوير البنية التحتية الداعمة لإدارة السيولة في البنوك الإسلامية، كسوق مابين البنوك الإسلامية الأسواق المالية الإسلامية؛

- يجب العمل على تطوير الأدوات المالية الإسلامية القائمة واستخدام أدوات مالية إسلامية جديدة لتطوير الأسواق المالية التي تتعامل بأصول مالية إسلامية؛

- العمل على تطوير أدوات إدارة السيولة المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، لا سيما الصكوك ومقرض الملاذ الأخير؛

- تطبيق استراتيجيات مطابقة تواريخ الاستحقاق ما بين الأصول والخصوم في الميزانية العمومية للبنوك الإسلامية لتطبيق أحسن لمعايير السيولة الجديدة، لا سيما نسبة التمويل المستقر الصافية؛

- ضرورة أن تعمل البنوك الإسلامية على إدخال تغييرات هيكلية مستمرة على ميزانيتها العمومية بما يكفل تمويل أنشطتها من خلال مصادر تمويل أكثر استقرارا؛

- يجب على المصارف الإسلامية تطوير صيغ عقود التمويل والاستثمار بحيث تكفل لها الخروج من العملية الاستثمارية قبل نهايتها، وضرورة العمل على إيجاد سوق بين البنوك الإسلامية، كما هو الحال لدى المصارف الربوية، مما يساهم في تخفيض مخاطر السيولة التي تتعرض لها؛

- المواءمة بين مبدأ السيولة في البنوك وبين ربحية عمليات التمويل والاستثمار، عن طريق تفعيل إدارة الموجودات والمطلوبات، وتبني استراتيجيات تحقق ربحا جيدا للمودعين والمساهمين؛

- يتعين على البنوك المركزية أن تأخذ في الحسبان الطبيعة الخاصة للبنوك الإسلامية، وبالتالي العمل على إيجاد ضوابط وتعليمات خاصة بها، تساهم في تعزيز دورها في الاقتصاديات الوطنية؛

- العمل على تطوير البيئة التشريعية التي تعمل في ظلها البنوك الإسلامية.

4-آفاق الدراسة:

إن هذه الدراسة لا تقدم رؤية كاملة عن أثر تطبيق معايير السيولة وفق بازل3 على ربحية البنوك الإسلامية بل تحتاج إلى دراسات أخرى تكون أدق، نذكر منها:

- دراسة قياسية لأثر تطبيق معايير السيولة وفق بازل3 على ربحية البنوك الإسلامية، وهذا لضبط نتائج الدراسة.

قائمة المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

أ- الكتب:

1- إبراهيم عبد الحليم عبادة، **مؤشرات الأداء في البنوك الإسلامية**، الطبعة الأولى، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.

2- أبو بكر توفيق فتاح، **استثمار الصكوك الإسلامية وهيمنتها على الأوراق المالية العالمية المعاصرة**، الطبعة الأولى، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015.

3- أحمد سليمان خصاونة، **المصارف الإسلامية (مقررات لجنة بازل -تحديات العولمة- استراتيجيات مواجهتها)**، الطبعة الأولى، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع وجدارا للكتاب العالمي للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.

4- أحمد شعبان، محمد علي، "**الصكوك والبنوك الإسلامية أدوات لتحقيق التنمية**"، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2013.

5- بن إبراهيم الغالي، "**أبعاد القرار التمويلي والاستثماري في البنوك الإسلامية**"، الطبعة الأولى، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012.

6- حربي محمد عريقات، سعيد جمعة عقل، **إدارة المصارف الإسلامية**، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر ، عمان، الأردن، 2012.

7- حسين جميل البديري، البنوك**: مدخل محاسبي وإداري**، الطبعة الأولى، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2005.

8- حسين جميل البديري، البنوك: مدخل محاسبي وإداري، الطبعة الأولى، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2005.

9- حسين محمد سمحان، **أسس العمليات المصرفية الإسلامية**، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2013.

10- حيدر يونس الموسوي، "**المصارف الإسلامية أداءها المالي وأثرها في سوق الأوراق المالية**"، الطبعة الأولى، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011.

11- خديجة خالدي، عبد الرزاق بن حبيب، "**نماذج وعمليات البنك الإسلامي**"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر العاصمة، الجزائر، 2016.

12- شوقي بورقبة، **التمويل في البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية: دراسة مقارنة من حيث المفاهيم والإجراءات والتكلفة**، الطبعة الأولى، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، إربد ، الأردن، 2013.

13- شوقي بورقبة، هاجر زراقي، "**إدارة المخاطر الإئتمانية في المصارف الإسلامية (دراسة تحليلية)**"، الطبعة الأولى، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015.

14- صادق راشد الشمري، **أساسيات الاستثمار في المصارف الإسلامية**، الطبعة الأولى، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011.

15- طارق عبد العال حماد، "**تقييم أداء البنوك التجارية "تحليل العائد والمخاطرة**"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2001.

16- عادل عبد الفضيل عيد، **الربح والخسارة في معاملات المصارف الإسلامية (دراسة مقارنة)**، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2007.

17- عادل عبد الفضيل عيد، **نظرية الخسارة في معاملات المصارف الإسلامية**، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2014.

18- عايد فضل الشعراوي، **المصارف الإسلامية (دراسة علمية فقهية للممارسات العملية)**، الطبعة الثانية، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 2007.

19- عبد الحليم غربي، **مصادر واستخدامات الأموال في البنوك الإسلامية**، مجموعة دار أبي الفداء العالمية للنشر والتوزيع والترجمة، سوريا، 2013.

20- عبد الرزاق بن حبيب، خديجة خالدي، **أساسيات العمل المصرفي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر العاصمة، الجزائر، 2015.

21- عبد المطلب عبد الحميد، "**الإصلاح المصرفي ومقررات بازل3**"، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2013.

22- عبد الناصر براني أبو شهد، "**إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية**"، الطبعة الأولى، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013.

23- عصام عمر، **البنوك الوضعية والشرعية(النظام المصرفي – نظرية التمويل الإسلامي- البنوك الإسلامية)**، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2013.

24- فليح حسن خلف، **البنوك الإسلامية**، الطبعة الأولى، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع وجدارا للكتاب العالمي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006.

25- قتيبة عبد الرحمان العاني، "**التمويل ووظائفه في البنوك الإسلامية والتجارية دراسة مقارنة**"، الطبعة الأولى، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013.

26- محمد الطاهر قادري وآخرون، **المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول**، الطبعة الأولى، مكتبة حسن العصرية للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2014.

27- محمد محمود العلجوني، **البنوك الإسلامية (أحكامها، مبادئها، تطبيقاتها المصرفية)**، الطبعة الأولى، دار المسيرة، عمان، الأردن، 2008.

28- محمود إبراهيم الجبوري يعرب، **دور المصارف الإسلامية في التمويل والاستثمار**، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014.

29- محمود حسين الوادي، حسن محمد سمحان، "**المصارف الإسلامية (الأسس النظرية والتطبيقات العلمية)**"، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007.

30- محمود عبد الكريم إرشيد، "**المدخل إلى معاملات وعمليات المصارف الإسلامية**"، الطبعة الأولى، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013.

31- محي الدين يعقوب أبو الهول، "**تقييم البنوك الإسلامية الاستثمارية**"، الطبعة الأولى، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012.

32- مروان محمد أبو عرابي، **الخدمات المصرفية في البنوك الإسلامية والتقليدية**، الطبعة الأولى، دار تسنيم للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006.

33- منير إبراهيم هندي، **إدارة البنوك التجارية (مدخل اتخاذ القرارات)**، الطبعة الثالثة، المكتب العربي الحديث، مصر، 2006.

34- ميلود زنكري، **حماية الودائع في المصارف الإسلامية**، الطبعة الأولى، دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري، دبي، الإمارات العربية المتحدة، 2015.

35- نصر حمود مزنان فهد، **أثر السياسات الاقتصادية في أداء المصارف التجارية**، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.

36- نعيم نمر داوود، **البنوك الإسلامية نحو اقتصاد إسلامي**، الطبعة الأولى، دار البداية ناشرون وموزعون، عمان، الأردن، 2012.

37- يوسف حسين يوسف، "**الصكوك المالية وأنواعها (الاستثمار – الصناديق الاستثمارية – الأوراق المالية والتجارية)**"، الطبعة الأولى، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2014.

38- يوسف فرحات ريمون، **المصارف الإسلامية**، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2004.

ب- المقالات والمجلات:

39- أسماء طهراوي، عبد الرزاق بن حبيب، **إدارة المخاطر في الصيرفة الإسلامية في ظل معايير بازل**، دراسات اقتصادية إسلامية، المجلد19، العدد01، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2013.

40- بسام الحسين، **العوامل المؤثرة على ربحية المصارف الخاصة في سوريا (دراسة تطبيقية)**، مجلة جامعة البعث، المجلد38، العدد33، سوريا، 2016.

41- بلال نوري سعيد الكروي، **تقييم ربحية المصارف باستخدام مؤشرات السيولة (دراسة مقارنة بين مصرفي الرافدين والرشيد)**، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، العدد24، جامعة كربلاء، العراق، 2009.

42- تهتان موارد ، زين الدين شروقي، **العوامل المؤثرة على ربحية البنوك التجارية(دراسة تطبيقية على عينة من البنوك التجارية العاملة في الجزائر خلال الفترة 2005-2011)**، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، العدد01، جامعة المدية، الجزائر، أفريل 2014.

43- حياة نجار، **اتفاقية بازلIII وآثارها على النظام المصرفي الجزائري**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد13، جامعة جيجل، الجزائر، 2013.

44- سارة بركات، **دور الإجراءات الاحترازية في مواجهة مخاطر سوء الحوكمة مع الإشارة لحالة الجزائر**، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد السابع عشر، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، جوان 2015.

45- سليمان ناصر، ربيعة بن زيد، "**إدارة مخاطر الصكوك الإسلامية الحكومية (دراسة تطبيقية على الصكوك الحكومية السودانية)**"، دراسات اقتصادية إسلامية، المجلد20، العدد1، جامعة ورقلة، الجزائر، 2014.

46- صادق أحمد عبد الله السبئي، "**إمكانية تلبية المصارف الإسلامية لمتطلبات اتفاقيات بازل3: دراسة تطبيقية على المصارف الإسلامية السعودية**"، مجلة أمارباك، الأكاديمية الأمريكية العربية للعلوم والتكنولوجيا، المجلد السابع، العدد الحادي والعشرون، تكساس، الولايات المتحدة الأمريكية، 2016.

47- الطيب بولحية، عمر بوجميعة، **تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية (دراسة تطبيقية على مجموعة من البنوك الإسلامية للفترة 2009-2013)**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الرابع عشر، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، 2016.

48- عبد الحميد بوشرمة، "**مقررات اتفاقية بازل3 ومدى تطبيقها في الأنظمة المصرفية للدول العربية (دراسة حالة الجزائر والأردن)**"، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد الثالث عشر، جامعة البليدة2، الجزائر، جوان2018.

49- علاء عبد الحسين صالح، صفاء الدين فاضل عدي، **تقييم أداء الشركات العراقية باستخدام نموذج العائد على حقوق الملكية**، مجلة الغزي للعلوم الإقتصادية والإدارية، العدد25، جامعة البصرة، العراق، 2008.

50- علي محمود محمد، **سعر الفائدة وتأثيره في ربحية المصارف التجارية (دراسة حالة مصرف سورية والمهجر ش.م.م)**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد30، العدد الأول، سوريا، 2014.

51- عمر محمد بشينه، محمد عقيل زائد، **التكييف الفقهي لودائع المصارف الإسلامية**، مجلة آفاق علمية، كلية الدراسات العليا بالجامعة الأسمرية الإسلامية، العدد الأول، أبريل، ليبيا، 2018.

52- لانا نبيل زاهر، **أثر السيولة والكفاية الإدارية والملاءة المالية على ربحية المصارف الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية**، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، المجلد36، العدد06، سوريا، 2014.

53- محمد جموعي قريشي، **تقييم أداء المؤسسات المصرفية(دراسة حالة لمجموعة من البنوك الجزائرية خلال الفترة 1994-2000)**"، مجلة الباحث، العدد03، جامعة ورقلة الجزائر، 2004.

54- مسعودة نصبة، فلة عاشور، **المؤسسات المالية الإسلامية ودورها في الصناعة المالية الإسلامية والعمل المصرفي الإسلامي**، مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية، العدد الثاني، جامعة عباس لغرور، خنشلة، الجزائر، ديسمبر 2017.

55- منذر مرهج وآخرون، **تحديد العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية باستخدام التحليل المتعدد المتغيرات**، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد36، العدد2، سوريا، 2014.

ت- الأطروحات والمذكرات:

56- أحمد حسين أحمد المشهراوي، **أثر متغيرات عناصر المركز المالي في ربحية المصارف الإسلامية**، مذكرة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2007.

57- باسل جبر حسن أبو زعيتر، **العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية العاملة بفلسطين**، مذكرة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية بغزة، فلسطين، 2006.

58- بختة يوسفي، **متطلبات تطبيق القواعد الاحترازية لاتفاقية بازل III وأثرها على النظام المصرفي الجزائري**، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة يحي فارس، المدية، الجزائر، 2015- 2016.

59- حياة نجار، "**إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقيات بازل (دراسة واقع البنوك التجارية العمومية الجزائرية)**"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2013-2014،.

60- خديجة سعيدي، **إشكالية تطبيق معيار كفاية رأس المال بالبنوك وفقا لمتطلبات لجنة بازل(دراسة البنوك الإسلامية)**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2016 - 2017.

61- رامي أكرم مزيق، **دراسة العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية السورية**، مذكرة ماجستير، جامعة تشرين، اللاذقية، سوريا، 2014.

62- ريما حيدر شيخ السوق، **أثر كفاية رأس المال في ربحية المصارف التجارية الخاصة في سورية**، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة حماة، سوريا، 2017.

63- شريفة جعدي، **قياس الكفاءة التشغيلية في المؤسسات المصرفية (دراسة حالة عينة من البنوك العاملة في الجزائر خلال الفترة 2006-2012)** ، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2013-2014.

64- شهيرة بقاش، **دور البنك الإسلامي في دعم التنمية الاقتصادية في الدول الأعضاء حالة الجزائر (1990-2009)**، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر03، الجزائر، 2011-2012.

65- عبد الحميد سعود، **البنوك التجارية والبنوك الإسلامية ودورها في التنمية**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2013-2014.

66- عبد السلام جندوبي، التحكيم في المنازعات المصرفية الإسلامية (دراسة فقهية قانونية)، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الزيتونة، تونس، 2015-2016.

67- عمر بوجميعة، **تقييم الأداء المالي وتحليل محددات الربحية في البنوك الإسلامية**، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة جيجل، الجزائر، 2013-2014.

68- مريم زايدي، "**اتفاقية بازل 3 لقياس كفاية رأس المال المصرفية وعلاقتها بإدارة مخاطر صيغ التمويل الإسلامية – دراسة حالة مصرف أبو ظبي الإسلامي-**"، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2016-2017.

69- مصطفى إبراهيم محمد مصطفى، **نحو منهج متكامل للرقابة على المصارف الإسلامية**، رسالة دكتوراه غير منشورة، الجامعة الأمريكية المفتوحة، مكتب القاهرة، قسم الإقتصاد الإسلامي، القاهرة، مصر، 2012.

70- نبيلة رقاقدة، **دراسة قياسية للعوامل المؤثرة على ربحية البنوك التجارية**، مذكرة ماستر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2016.

71- ياسمينة خمقاني، **قياس الكفاءة المصرفية باستخدام نموذج العائد على حقوق الملكية(دراسة حالة مجموعة من البنوك الجزائرية 2007-2012)** ، مذكرة ماستر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2013-2014.

ث- الملتقيات والمؤتمرات والندوات:

72- زاهية لعراف، مفتاح لعراف، "**الانعكاسات والآثار السلبية لإدارة السيولة في البنوك الإسلامية وفق اتفاقية بازل الثالثة(المصارف السعودية نموذجا)**"، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي الخامس حول "**انعكاسات تكيف المؤسسات المالية مع مؤشرات الملاءة على الاستقرار المالي في الجزائر**"، جامعة يحي فارس، المدية، الجزائر، يومي 24-25 أكتوبر 2018.

73- سليمان ناصر، **اتفاقيات بازل وتطبيقاتها في البنوك الإسلامية**، ورقة بحثية مقدمة إلى الملتقى الدولي حول "**أزمة النظام المالي والمصرفي الدولي وبديل البنوك الإسلامية**"، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، الجزائر، 5- 6 ماي 2009.

74- صالح صالحي، "**أدوات السياسة النقدية والمالية الملائمة لترشيد دور الصيرفة الإسلامية**"، ورقة بحثية مقدمة في الندوة العلمية الدولية بعنوان "**الخدمات المالية وإدارة المخاطر في المصارف الإسلامية**"، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 18-20 أفريل 2010.

75- صالح مفتاح، فاطمة رحال، "**تأثير مقررات لجنة بازل III على النظام المصرفي الإسلامي**"، مداخلة في المؤتمر العالمي التاسع للاقتصاد والتمويل الإسلامي بعنوان **النمو والعدالة والاستقرار من منظور إسلامي**، إسطنبول، تركيا، 09-11 سبتمبر 2013.

76- عز الدين خوجة، "**تطور ونشأة الصناعة المالية الإسلامية**"، ورقة بحثية مقدمة في الندوة الدولية بعنوان "**الخدمات المالية وإدارة المخاطر في المصارف الإسلامية**"، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر 18-20 أفريل 2010.

ج- النصوص القانونية والوثائق الرسمية:

77- المبادئ الإرشادية رقم 6، **الإرشادات المتعلقة بالمعايير الكمية لإدارة مخاطر السيولة للمؤسسات التي تقدم خدمات مالية إسلامية (عدا مؤسسات التأمين الإسلامي (التكافل) وبرامج الاستثمار الجماعي الإسلامي)**، مجلس الخدمات المالية الإسلامية، أفريل 2015.

78- المعيار رقم 12، **المبادئ الإرشادية لإدارة مخاطر السيولة للمؤسسات (عدا مؤسسات التكافل وبرامج الإستثمار الجماعي الإسلامي) التي تقدم خدمات مالية إسلامية**، مجلس الخدمات المالية الإسلامية، مارس 2012.

ح- التقارير والدراسات المتخصصة:

79- التقرير السنوي لبنك الإنماء للسنوات: 2012، 2013، 2014، 2015، 2016، 2017، 2018.

80- التقرير السنوي لبنك البلاد للسنوات: 2012، 2013، 2014، 2015، 2016، 2017، 2018.

81- التقرير السنوي لبنك الجزيرة للسنوات: 2012، 2013، 2014، 2015، 2016، 2017، 2018.

82- التقرير السنوي لبنك الراجحي للسنوات: 2012، 2013، 2014، 2015، 2016، 2017، 2018.

83- اللجنة العربية للرقابة المصرفية، **الإدارة السليمة لمخاطر السيولة والرقابة عليها**، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2011.

84- نيفين حسين، "**البنوك التقليدية والإسلامية في الإمارات**"، تقرير إدارة التخطيط ودعم القرار، وزارة الاقتصاد، الإمارات العربية المتحدة، 2017.

خ- المواقع الإلكترونية:

85- الموقع الإلكتروني لبنك الإنماء: www.alinmabank.com.sa

86- الموقع الإلكتروني لبنك البلاد: www.bankalbilad.com.sa

87- الموقع الإلكتروني لبنك الجزيرة: www.baj.com.sa

88- الموقع الإلكتروني لبنك الراجحي: www.alrajhibank.com.sa

89- الموقع الالكتروني لمجلس الخدمات المالية الإسلامية: www.ifsb.org

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

90- A. Kijewska, **Determinants of the return on equity ration (ROE) on the exemple of companies from metallurgy and mining sector in poland**, the silesian university of thechnology, Gliwice, poland, 2016.

91- Abdel Hammed M. Bshir, **Risk and profitabilty measures in islamic banks : the case of two sudanese banks islamic economic studies**, vol6, N02, sudai, arbia, may, 1999.

92- Adel Harzi," **the impact of Basel III on islamic banks : A theoretical Study and compaison with conventional banks "**, paper presented first time at the research chair **« ethics and financial norms »** of university paris1 la sorbonne and the king Abdul university (jeddah), Saudi Arabia.

93- Ahmed Habib, **"Basel III liquidity requirement ratios and islamic banking "**, Journal of Banking Regulation, United Kingdom,2014.

94- allen et al**, bazel III : iz the cure worse than the disease** ? international review of financial analysis,,25 ,2012,. http:// doi.org/10.1016/j.irfa.2012, 8, 004

95- Amine Mokhefi, **les banques islamiques : fondements theoriques**, magazine elwahat pour la recherche et les études, N12, université de mostaganem, Algérie, 2011.

96- Anour Hassoune, **Islamic Bnks' profitability in an interest rate cycle**, international journal of islamic financial services, vol4, N02, widyagamar university of malong, indonesia, september, 2002.

97- Bahri oum Elkheir, **" la finance islamique compartiment de la finance d'aujourd'hui "**, mémoire de magister, université d'Oran, Oran, Algérie, 2012.

98- Bank Negara Malaysia, **Liquidity coverage Ration** , central Bank of Malaysia, 31 March 2015.

99- Basel Committee on banking supervision, **" Principles for sound liquidity risk management and supervision"**, Bank for international settlements, Switzerland, 2008 .

100- Canan ozkan, zamir iqbal, **implications of basel3 for islamic banking- opportunities and challenges**, the world bank group, may 2015.

101- Central bank of kuwait, **the net stable fuding ration guidelines for islamic bank**, 25/10/2015.

102- Centre du commerce international, **"le système bancaire islamiques (guide à l'intention des petites et moyennes entreprises) "**, Genève, suisse, 2009.

103- Dawood Ashraf and others, **A net stable funding ration for islamic banks and its impaction financial stability : An international investigation,** Journal of Financial stability ,vol.25,fordham university,united state of america, 4july 2016.

104- Fayez Salim Haddad, **the relationship between economic value added and stock returns : evidence from jordanian banks**, international research , journal of finance and economics ,2012.

105- figuet and others ,**gross-broder banking clains on emerging countries : the bazel III banking reforms in a push and pull Framework**, journal of international financial markets, institution and money, 2015.

106- Han Hong and others , **"the information content of basel III liquidity risk measures"**, journal of Financial Stability ,united states of america, septembre, 2014.

107- Haroon Mahmood, Christopher Gan,"**Maturity transformation risk factors in Islamic banking :implication of Basel III liquidity regulations ,** Managerial finance, lincoln university, New Zealand, may 2018.

108- Hassen Ben Ouhiba**, " les banques islamiques : étude de positionnement spécificités réglementaires et particularités d'audit"**, islamic busines researches centre, 2015.

109- Juan Ramirzez **, Handbook of basel III capital enhancingbank capital in practice**, john wiley & sons , united state of america ;2017 .

110- king, m.r. **the bazel III net stable fundig ratio and bank net interest margins**, journal of banking and finace, 37(11) 2013.http://doi.org/10.1016/j.jbankfin. 2013.07.017

111- M.Jayadev , **"Basel III implementation : Issues and challenges for indian banks"**, scivers science direct, II MB Management Review, india, 2013.

112- Mabid Ali Al- Jarhi, Munawar Iqbal, **Banques islamiques : Réponses a des questions frequemment posees**, institut islamique de recherche et de formation banque islamique de developpement, Jeddah, Arabie Saoudite, 2002.

113- Majed Abdel Majid kabajeh and others, **the relationship between the ROA, ROE and ROI Ratios with jordanian isurance public companies market share prices**, international journal of humanities and social science vol.2, No.11,june 2012.

114- Osama M. AL – Hares and kashif saleem, **Islamic banks financial performance and implications of basal III standards in the GCC : An empirical Analysis revieu of economics et finance,** volume7, issue1, academic researcg centre of canada, 2017.

115- Siti Fatimah Yaacob and others , **" The Determinants of liquidity risk : A panal study of Islamic Banks in Malayzia"**, journal of contemporary Issues and thought, vol 6, universiti kebangsaan, Malaysia, 2016.

116- Siti Kholifatul Rizkiah, **Liquidity Management in Islamic Banking: Issues and Challenges**, Tazkia Islamic Finance and Business Review, Volume 12(2), 2018.

117- Syed irfan ali and others**, basel III : liquidity standards, banking policy & regulations department state bank of pakistan**, pakistan, 23 june 2016.

118- Tawfik Azrak, **"Basel III's liquidity coverage ration and its application on Islamic banks "**, Islamic business & Friance, UAE, May 2015.

119- Trari-Medjaoui Hocine, **"des limites de la finance conventionnelle a l'émergence de la finance alternative "**, thèse de doctorat, université d'Oran, Oran, Algérie, 2012.

الملخص

الملخص:

لقد حاولنا من خلال هذه الدراسة معالجة موضوع في غاية الأهمية والمتعلق بأثر تطبيق معايير السيولة وفق بازل3 على ربحية البنوك الإسلامية وذلك باعتبار أن السيولة والربحية هدفان متعارضان تسعى مختلف البنوك لتحقيقهما، وقد اقتصرت دراستنا على مجموعة من البنوك الإسلامية السعودية خلال الفترة(2012-2018)، وللإلمام بهذا الموضوع تم طرح الإشكالية التالية: هل يوجد هناك تأثير لتطبيق معايير السيولة وفق بازل3 على ربحية البنوك الإسلامية ؟ مستهدفين النقاط التالية:

- معرفة وإبراز مؤشرات قياس الربحية في البنوك الإسلامية؛
- معرفة مدى مراعاة اتفاقية بازل 3 لخصوصيات البنوك الإسلامية عند تصميمها لمعايير السيولة الجديدة؛
- معرفة الجهود المبذولة من طرف مجلس الخدمات المالية الإسلامية لتسهيل تطبيق معايير السيولة وفق بازل3 في البنوك الإسلامية وبما يتلاءم وخصوصياتها المتميزة؛
- معرفة وتحليل تأثير تطبيق معايير السيولة وفق بازل3 على معدل العائد على حقوق الملكية للبنوك الإسلامية السعودية محل الدراسة؛
- معرفة وتحليل تأثير تطبيق معايير السيولة وفق بازل3 على معدل العائد على الأصول للبنوك الإسلامية السعودية محل الدراسة.

ومن خلال معالجة موضوع الدراسة تم التوصل إلى النتائج التالية:

- لقياس الربحية في البنوك الإسلامية فإنه يتم الاعتماد على نفس المؤشرات المستخدمة في البنوك التقليدية، بالإضافة إلى مؤشر معدل العائد على حسابات الاستثمار المشاركة في الربح؛
- اتفاقية بازل3 لا تراعي خصوصية البنوك الإسلامية حيث لم تأخذها بعين الاعتبار عند تصميمها لمعايير السيولة الجديدة، فقد تم تصميم هذه الأخيرة خصيصا للبنوك التقليدية؛
- توافقا مع بازل3 وأخذا بعين الاعتبار لخصوصيات البنوك الإسلامية وطبيعة عملها المتميزة، قام مجلس الخدمات المالية الإسلامية بإصدار معايير كمية وكيفية لإدارة أحسن للسيولة على مستوى البنوك الإسلامية؛
- وجود تباين في تأثير تطبيق معايير السيولة وفق بازل3 على معدل العائد على حقوق الملكية للبنوك الإسلامية السعودية محل الدراسة، حيث تأثر هذا الأخير بنسبة تغطية السيولة فكانت هناك علاقة عكسية بين التغير في هذه النسبة ومعدل العائد على حقوق الملكية، على عكس نسبة صافي التمويل المستقر التي لم تؤثر عليه؛
- وجود تباين في تأثير تطبيق معايير السيولة وفق بازل3 على معدل العائد على الأصول للبنوك الإسلامية السعودية محل الدراسة، حيث تأثر هذا الأخير بنسبة تغطية السيولة فكانت هناك علاقة عكسية بين التغير في هذه النسبة ومعدل العائد على الأصول ، على عكس نسبة صافي التمويل المستقر التي لم تؤثر عليه.

الكلمات المفتاحية: بازل3، معايير السيولة وفق بازل3، البنوك الإسلامية ، الربحية ، نسبة تغطية السيولة، نسبة صافي التمويل المستقر.

ABSTRACT

In this study, we have tried to address a very important issue related to the impact of the Basel III liquidity standards on the profitability of Islamic banks. Liquidity and profitability are two conflicting objectives pursued by different banks. Our study was limited to a group of Saudi Islamic banks during the period 2012-2018. , And to be familiar with this subject was raised the following problem: Is there an impact of the application of Basel III liquidity standards on the profitability of Islamic banks? Targeting the following points:

- Identify and highlight indicators of measuring profitability in Islamic banks;
- knowing the extent to which Basel III takes into account the specificities of Islamic banks when designing new liquidity standards;
- Know the efforts made by the Islamic Financial Services Council to facilitate the application of liquidity standards in accordance with Basel III in Islamic banks and in accordance with their specificities;
- Knowledge and analysis of the impact of the application of Basel III liquidity standards on the rate of return on equity of Saudi Islamic banks under study;
- Knowledge and analysis of the impact of the application of Basel III liquidity standards on the rate of return on assets of the Saudi Islamic banks under study.

By addressing the subject of the study, the following results were obtained:

- To measure profitability in Islamic banks, the same indicators used in conventional banks are used, in addition to the rate of return on investment accounts participating in profit;
- Basel 3 does not take into account the specificity of Islamic banks, as it did not consider them when designing new liquidity standards.
- In line with Basel III and taking into account the specificities and nature of Islamic banks, the Islamic Financial Services Council issued quantitative and qualitative criteria for better liquidity management at the level of Islamic banks;
- There is a difference in the effect of the application of Basel III liquidity standards on the rate of return on equity of the Saudi Islamic banks under study. The latter was affected by liquidity coverage. There was an inverse relationship between the change in this ratio and the return on equity, Which did not affect him;
- There is a difference in the effect of the application of the Basel III liquidity standards on the rate of return on assets of the Saudi Islamic banks under study. The latter was affected by the liquidity coverage ratio. There was an inverse relationship between the change in this ratio and the rate of return on assets. Affect it.

Keywords: Basel III, Basel III Liquidity Standards, Islamic Banks, Profitability, Liquidity Coverage Ratio, Net Stable Funding Ratio.